المشهد الإسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٢١/٩/٢٠١٠م الموافق ١٢ شوال ١٣٤١هـ العدد ٢٤١ السنة الثامنة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

تقرير: دروس الحربين على لبنان وغزة وتطبيقها من الناحيتين العملية والقانونية

صفحة (٥)

قصة "تطهير" جنوب النقب في وثائق إسرائيلية تم رفع السرية عنها مؤخرا

صفحة (٦)

على ذمة إذاعة الجيش الإسرائيلي

إسرائيل تدرس اقتراحا بتمديد تجميد الاستيطان مقابل الإفراج عن الجاسوس بولارد!

«المشهد»: يدرس رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومستشاروه اقتراحا يقضي بالموافقة على تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات لمدة ثلاثة شهور في مقابل قيام الولايات المتحدة بالإفراج عن الجاسوس جوناثان بولارد، الذي أدين بالتجسس لإسرائيل قبل ٢٥ عاما، ورفضت الولايات المتحدة مطالب إسرائيلية متكررة للإفراج عنه.

وأفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، أن المبادرين إلى هذه الخطوة يقدرون أن الكثيرين من الوزراء في حكومة اليمين الإسرائيلية سيمكنهم «ابتلاع الحبة المرة»، في إشارة إلى صفقة كهذه وموافقتهم على تمديد التجميد. ونقلت الإذاعة عن مسؤول سياسي إسرائيلي قوله إنه تم طرح صفقة كهذه على إسرائيل «كفكرة بين عدة أفكار».

وأضافت الإذاعة أن شخصا إسرائيليا ليس لديه صفة رسمية حاليا لكنه قام بأبحاث كثيرة تتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ولديه علاقات مع مسؤولين فلسطينيين وأميركيين، قال إنه قبل عدة أيام توجه إليه أحد المقربين من نتنياهو وطلب منه إجراء تدقيق سري وغير رسمي من خلال إجراء اتصالات مع مسؤولين في الإدارة الأميركية حول ما إذا كان بالإمكان تنفيذ صفقة كهذه. وقد نقل هذا الشخص الطلب إلى واشنطن، لكن ليس معروفا ما إذا رد الأميركيون عليه وماذا كان الرد.

إضافة إلى ذلك فإن مكتب نتنياهو طرح خلال استطلاعات الرأي، التي يجريها بين حين وآخر وتبقى نتائجها داخلية، سؤالا على المستطلعين من المواطنين الإسرائيليين جاء فيه «هل ستؤيد تمديد التجميد في مقابل تحرير بولارد؟».

ورأت إذاعة الجيش الإسرائيلي في حقيقة أن نتنياهو لم يجر مداولات في الحكومة أو المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية حول تجميد الاستيطان أنها تدل على أن ثمة شيئا ما يحدث وراء الكواليس وبهدوء. ورجحت الإذاعة أن وزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، الذي يزور الولايات المتحدة في هذه الأثناء ويعقد لقاءات مع مسؤولين أميركيين، قد يبحث في صفقة كهذه.

وعقب مكتب نتنياهو على تقرير إذاعة الجيش الإسرائيلي بالقول إنه «لا علم لنا بأي توجه إلى الأميركيين بهذا الخصوص. ورئيس الحكومة لم يغير رأيه، ومثلما قال نتنياهو فإن التجميد سينتهي يوم الأحد القريب ٢٦ أيلول».

من جانبه عقب رئيس مجلس المستوطنات، داني ديان، على الموضوع بالقول إن «هذا ابتزاز بشع ويشبه تسليم هضبة الجولان في مقابل شاليت» في إشارة إلى الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة غلعاد شاليت. وأضاف أنه «لا يوجد أحد يريد تحرير بولارد أكثر منا. لكننا نفهم أن الاستسلام لهذا الابتزاز الفظ بإمكانه أن يضر بالمصالح الهامة لدولة إسرائيل».

ليبرمان يطالب بتبادل أراض وسكان!

وأكد نتنياهو، أمام وزراء حزب الليكود الحاكم، أول من أمس، على عدم حدوث تغير في موقفه بشأن استئناف البناء الاستيطاني، الأسبوع المقبل. فيما كرر وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، الطلب بإجراء تبادل أراض وسكان بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتنياهو قوله إنه «لا يمكنني إعطاء تفاصيل حول مضمون المحادثات بسبب حساسية الأمر. وفيما يتعلق بالتجميد فإنه لم يطرأ أي تغيير على موقفنا». وأضاف «أنا أصر على الاحتياجات الأمنية من أجل ألا يتكرر إطلاق الصواريخ على مواطني إسرائيل مثلما حدث بعد انسحابنا من لبنان وغزة».

من جانبه اعتبر ليبرمان في تصريحات صحافية أن «المبدأ الذي ينبغي أن يوجهنا في المفاوضات هو ليس الأراضي مقابل السلام وإنما تبادل أراض وسكان». وقال إن «مسألة مواطني إسرائيل العرب يجب أن تكون إحدى القضايا المركزية المطروحة على طاولة المفاوضات، وذلك على ضوء الرفض الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وهذه مسألة تهربنا منها حتى اليوم ولا يمكن الاستمرار في ذلك».

وأضاف ليبرمان أن «ظاهرة مثل (عضو الكنيست التي شاركت في أسطول الحرية) حنين زعبي التي تتعاطف مع الجانب الآخر، هي ظاهرة لا يمكن الهروب من مواجهتها. وهذا مثل أن يبيعك أحد منزلا ويطلب أن تبقى حماته للسكن فيه». وتابع أن «أي مواطن إسرائيلي يحصل على مواطنته باعتزاز بإمكانه أن يشغل أي منصب. لكن أشخاصا مثل حنين زعبي عليهم أن يكونوا مواطنين فلسطينيين وأن يذهبوا ليتم انتخابهم في غزة وعند حماس».

ويذكر أن البرنامج السياسي لحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان بنى شعبيته على العداء للأقلية العربية في إسرائيل والمطالبة بتبادل أراض وسكان بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحيث يتم نقل بلدات عربية إلى مناطق السلطة مقابل ضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وتأتي تصريحات ليبرمان هذه في وقت حرج يتهدد استمرار المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بسبب رفض إسرائيل مطالب فلسطينية ودولية بتمديد تجميد البناء في المستوطنات.

وشدد ليبرمان، وهو نفسه مستوطن، خلال محادثة هاتفية مع نظيره البريطاني وليام هيغ في نهاية الأسبوع الماضي، على رفضه تمديد تعليق البناء في المستوطنات بعد تاريخ ٢٦ أيلول الحالي، وهو موعد انتهاء مدة العشرة شهور لتعليق البناء في المستوطنات في الضفة الغربية. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليبرمان قوله إن «الفلسطينيين أهدروا تسعة شهور وحتى في الشهر العاشر لم يأتوا إلى المحادثات بنية حسنة».

عامي أيالون: على حكومة نتنياهو انتهاج سياسة جديدة تدمج بين الحوار والانفصال غير المشروط

على صعيد آخر أكد عامي أيالون، الذي أشغل في السابق مناصب قائد سلاح البحرية ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) وعضو كنيست، وهو أحد المبادرين لإقامة حركة «مستقبل أزرق- أبيض»، أن إسرائيل تقف الآن أمام لحظة الحقيقة، ولا بد لها من اتخاذ قرار يخلق الثقة ويشجع الفلسطينيين على المضي قدما في طريق سياسي لن يكون سهلا بالنسبة لهم.

وأضاف في مقال نشره في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت مؤخرًا أنه يتعين على حكومة نتنياهو أن تعلن عن انتهاج سياسة جديدة، تدمج بين الحوار والمفاوضات إلى جانب الانفصال غير المشروط، والذي لا يستند إلى خلافات الماضي، وإنما إلى نظرة صادقة شجاعة ومتبصرة نحو المستقبل. ومثل هذه السياسة يجب أن تشمل مكونين: مواصلة المفاوضات السياسية على أساس مبادئ الرئيس كلينتون في أواخر العام ٢٠٠٠، وفي المقابل، تشجيع عودة مستوطنين يهود يعيشون شرقي جدار الفصل إلى إسرائيل ويرغبون في العودة الآن. مثل هذه المبادرة يجب أن يكون في صلبها مشروع قانون حكومي، يمكن تسميته «قانون العودة». فمثل هذا القانون من شأنه أن يشجع عودة المستوطنين الراغبين في العودة، مقابل تعويض ملائم، وأن يشكل بداية عملية إسرائيلية مستقلة تؤدي في النهاية إلى واقع تقوم فيه دولتان من دون أية مجازفة أمنية، وسوف تحظى مثل هذه العملية بتأييد غالبية الجمهور الإسرائيلي، إضافة إلى تشجيع ومساعدة من المجتمع الدولي.

وفي رأيه فإنه في إطار هكذا سياسة، ستتمكن حكومة إسرائيل من الإعلان منذ الآن عن مواصلة البناء في كتل المستوطنات الواقعة غربي جدار الفصل وفي الأحياء اليهودية في القدس (الشرقية)، على أن يتوقف البناء كليا إلى الشرق من الجدار وفي الأحياء العربية في القدس. ويخاطب القانون (المقترح) ثلاث فئات، أولها جمهور المستوطنين في الضفة الغربية، والذين سيوجه إليهم القانون عدة رسائل أهمها:

لن تكون هناك سيادة إسرائيلية إلى الشرق من جدار الفصل.

نحن ندعوكم للعودة إلى داخل إسرائيل، فمهمتكم انتهت.

لستم رهائن في أيدي متطرفين- من الجانبين- يقودون إلى مستقبل تقوم فيه دولة واحدة.

لقد تعلمنا من أخطاء الماضي، فلن نفرض إخلاء من دون تسوية سياسية، كما أننا لن نفرض جدولا زمنيا ملزما مدته ستة أشهر لجلاء عائلات المستوطنين كما حصل في الانفصال عن قطاع غزة بل سيكون كل شيء بالاتفاق.

نقر بأهمية مهمتكم ورسالتكم حتى الآن، فبفضلكم اعترفت الدول العربية بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

ووفقا لاستطلاعات حديثة، ثمة بين المستوطنين القاطنين شرقي الجدار نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ توافق حاليا على حزم أمتعتها والعودة إلى داخل حدود الخط الأخضر والإجماع الصهيوني، مقابل تعويضات مالية.

والفئة الثانية هي الجمهور الفلسطيني الذي نوجه إليه رسالة من المصداقية والاستعداد للحوار إلى جانب التأكيد على أن تسوية تقوم على دولة واحدة للإسرائيليين والفلسطينيين ليست خيارا، وتأكيدا على ذلك ستعيد إسرائيل فعليا مستوطنين بدلا من إرسالهم للاستيطان شرقا. هذه الرسالة ما زالت مفقودة حتى الآن في مصداقية تصريحاتنا، حتى في فترة أوسلو.

كذلك فإننا ندعو الفلسطينيين للتحدث والحوار، لكننا لا نرهن بذلك جهودنا والتحكم بمصيرنا: فإذا أتيتم للحوار فسوف تمر الحدود على مسار متفق عليه. وإن لم تأتوا فإن العالم سيعترف بعد ٤٠ سنة من الوقائع التي ستنشأ على الأرض، بجدار الفصل الأمني كحدود شرقية لإسرائيل، مثلما انتقل العالم من قرار التقسيم من العام ١٩٤٧ إلى الاعتراف بخطوط العام ١٩٦٧.

الجمهور الثالث هو المجتمع الدولي والدول العربية المعتدلة. فسوف يبين القانون أن إسرائيل مسؤولة عن مستقبلها، وأنها تخلق على الأرض واقعا يقوم على دولتين لشعبين بموجب قرارات الأمم المتحدة.

وختم: على حكومة إسرائيل أن تتخذ قرارا بانتهاج سياسة من الوضوح، وأن تقودنا إلى مستقبل يمكن دولة الأمة اليهودية من البقاء والديمومة. إن من شأن قانون يقوم على المبادئ والمحددات المذكورة أعلاه أن يشكل بداية لطريق صحيح غير مرهون بالآخرين.

خبير إسرائيلي: رفض استقبال وفد إسرائيلي في هولندا إشارة إلى بداية مقاطعة أوروبية أوسع

«المشهد»: قال خبير إسرائيلي في شؤون الاتحاد الأوروبي إن رفض مركز الحكم المحلي في هولندا استقبال وفد من مركز الحكم المحلي في إسرائيل على خلفية مشاركة مستوطنين فيه هو مجرد بداية لمقاطعة أوروبية أوسع لإسرائيل.

وقال المحاضر في جامعة بن غوريون في مدينة بئر السبع، الدكتور شارون فردو، لموقع يديعوت أحرونوت الالكتروني، أمس الاثنين، إن على إسرائيل أن تقلق بعد الخطوة الهولندية «وتوجد هنا فجوة أخلاقية بين مجتمعين وطبيعة مناقضة أيضا لأداء دولة إسرائيل. ووضع إسرائيل صعب جدا في أوروبا. وهي لا تعتبر شرعية طالما أنها دولة محتلة».

وأضاف أن «هولندا هي دولة مؤسسة في الاتحاد الأوروبي وهذا القرار (إلغاء استقبال الوفد الإسرائيلي) يتلاءم ويعكس بشكل صادق نظرة الجمهور في أوروبا تجاه الاحتلال غير العادل بنظرهم».

وتابع فردو «أنا لا أنظر إلى السياسة وإنما إلى أبناء شعوب أوروبا، فهم يستوعبون إسرائيل كدولة عنيفة ومحتلة وليست مهتمة بعملية سلام، وفي نهاية المطاف فإن الزعماء سيكونون ملزمين بالإنصات إلى رغبات شعوبهم».

وكان مركز الحكم المحلي الهولندي أعلن، الأحد الماضي، إلغاء استقبال وفد من رؤساء البلديات في إسرائيل بعدما تبين أن بين أعضاء الوفد رؤساء سلطات محلية في المستوطنات. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن «الحديث يدور على نشاط زائد من جانب السفارة الهولندية في البلاد التي دققت في قائمة المدعوين». وكان من المقرر أن تجري جولة رؤساء البلديات الإسرائيليين في هولندا الشهر المقبل لكن بعد وصول معلومات حول أعضاء الوفد إلى وزارة الخارجية الهولندية تم إلغاء الجولة. وأوضح دبلوماسيون في السفارة الهولندية في تل أبيب لمندوبي مركز الحكم المحلي في إسرائيل أن الجولة لن تتم لأن بين أعضاء الوفد رؤساء سلطات محلية في مستوطنات «هار أدار» و«بيت أرييه» و«أورانيت» و«أفرات» و«كريات أربع».

وجاء في رسالة وجهها مركز الحكم المحلي في هولندا إلى مركز الحكم المحلي في إسرائيل أنه «في أعقاب تبادل الآراء بشأن الزيارة إلى هولندا وبعد مشاورات داخلية فإنه بودنا أن نعلمكم أننا تراجعنا عن الجولة وذلك وفقا لمعلومات وصلتنا مؤخرا وخصوصا بسبب تخوفات تتعلق بتشكيلة الوفد. ومما لا شك فيه أنكم تعرفون جيدا أن التشكيلة المقترحة (للوفد) هي محل خلاف».

ورغم اتصالات أجراها مع وزارة الخارجية الهولندية كل من نائب وزير الخارجية الإسرائيلية، داني أيالون، والسفير الإسرائيلي في هولندا، إلا إن الجانب الهولندي أصر على رفض استقبال الوفد الإسرائيلي.

من جانبه قال نائب مدير عام مركز الحكم المحلي الهولندي أرتور فيغرس ليديعوت أحرونوت حول «تعليق» زيارة الوفد الإسرائيلي إلى هولندا إنه «تشاورنا مع وزارة الخارجية الهولندية حول الموضوع لكن القرار اتخذناه بصورة مستقلة، إذ إنه في مثل هذه المواضيع لا نعتمد على قرارات الحكومة أو وزارة الخارجية عندنا وإنما هو قرار في مجال مسؤوليتنا ونحن نحدد مع من نريد أن نلتقي ولمن سنجري جولات تعليمية». وأوضح فيغرس أن المعارضة في استقبال الوفد نابعة من وجود ممثلين من المستوطنات فيه «ونحن لسنا معنيين بتنظيم جولة تعليمية الآن طالما أن تركيبة الوفد ما زالت على حالها».

ورأى فردو أن إلغاء زيارة الوفد إلى هولندا تدل على وجود عملية أوسع في أوروبا، وقال إنه «ينبغي النظر إلى سياق العلاقات بين أوروبا وإسرائيل، ففي العام الأخير تم اتخاذ قرار هام في محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ في موضوع يبدو اقتصاديا في الظاهر لكنه ينطوي على أهمية سياسية وقانونية بعيدة المدى». وكان الأكاديمي الإسرائيلي يشير بذلك إلى تصدير إسرائيل منتجات مصنوعة في المستوطنات إلى أوروبا وقرار المحكمة الأوروبية بضرورة فرض رسوم جمركية عليها، فيما اتفاق التجارة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يعفي البضائع الإسرائيلية من الجمارك.

وقال فردو إن «لهذا القرار أهمية مصيرية على مجمل أداء إسرائيل في المستقبل مقابل الاتحاد الأوروبي، وعمليا نحن نرى تصديقا لقرار سياسي من خلال مستوى قضائي». وأوضح أنه «بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن قرار الحكم هذا يفرض حدود العام ١٩٦٧ على إسرائيل، ولكونه قرارا صادر عن محكمة فإنه سيتم تطبيقه بحرص شديد... وهذا القرار يعني أن أوروبا ترفض الاعتراف بإسرائيل خارج حدود ١٩٦٧».

وأشار فردو إلى أنه منذ الحرب على غزة جمدت أوروبا عملية رفع مستوى علاقاتها مع إسرائيل «ومن الواضح أنه طالما لا توجد هناك خطوات هامة لإنهاء الصراع فإنه لن يتم تحسين مستوى العلاقات مع أوروبا». وأضاف أنه «منذ ذلك الوقت ونحن نرى تصلبا في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل وخصوصا في الفترة الأخيرة».

صفقة الصواريخ الروسية - السورية

وفي سياق العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، نشأ في الأيام الأخيرة توتر بين إسرائيل وروسيا في أعقاب قرار روسيا بيع صواريخ أرض – بحر متطورة وحديثة إلى سورية. وهددت إسرائيل روسيا ببيع أسلحة لأعدائها، مثل جورجيا، بعد إبرام صفقة بيع صواريخ «ياخونت بي – ٨٠٠» الروسية إلى سورية وتخوف إسرائيل من أن بوارجها الحربية قبالة شواطئ لبنان ستصبح في مرمى هذه الصواريخ السورية.

وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت، أول من أمس، إن إسرائيل وجهت رسالة إلى روسيا في أعقاب الإعلان عن إبرام الصفقة جاء فيها أنه «إذا خرجت الصفقة إلى حيز التنفيذ فإننا لن نأخذ بالحسبان طلبات روسية بعدم إرسال أسلحة متطورة إلى مناطق حساسة بالنسبة لها مثل جورجيا». وأوضحت الصحيفة أنه في حال وصول هذه الصواريخ إلى سورية فإن هذا يعني أن دوريات البوارج الحربية الإسرائيلية قبالة الشواطئ اللبنانية ستكون في مرمى الصواريخ الجديدة التي ستحصل عليها سورية. وأضافت أن هذا التهديد للبوارج الإسرائيلية سينجم عن تمكن سورية من نصب صواريخ «ياخونت بي- ٨٠٠» في مينائها الجنوبي وإطلاق الصاروخ الذي يصل مداه إلى ٣٠٠ كيلومتر من هناك باتجاه بوارج إسرائيلية. وتعتزم إسرائيل مطالبة روسيا بتزويدها بإيضاحات بشأن صفقة الصواريخ مع سورية.

ووصفت الصحيفة الإعلان عن الصفقة الروسية – السورية بأنه «صفعة» في وجه وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك الذي ادعى أنه حصل على وعود من القيادة الروسية في هذا الشأن خلال زيارته إلى موسكو قبل أسبوعين والتوقيع على اتفاق تعاون إستراتيجي واتفاقيات سرية من شأنها أن تمهد الطريق أمام بيع إسرائيل طائرات استطلاع صغيرة من دون طيار إلى روسيا. ومن شأن تنفيذ الصفقة الروسية السورية أن يؤدي إلى إلغاء صفقات أسلحة كهذه بين إسرائيل وروسيا في المستقبل.

ونقلت يديعوت أحرونوت عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله تعقيبا على صفقة الصواريخ إن الروس «خطوا هنا خطوة أبعد مما ينبغي وهذا لا يتلاءم مع التعاون معهم وتحسين مستوى العلاقات». وأضاف أنه «مثلما لا تزود إسرائيل دولا ثالثة بأسلحة إستراتيجية من شأنها خرق التوازن فإنها تتوقع من روسيا أن تتصرف بصورة مشابهة وتفي بتعهداتها، وإن تزويد أسلحة متقدمة ومتطورة إلى سورية، وهي واحدة من بين الدولتين الرئيسيتين الداعمتين لحزب الله، وفيما نحن على عتبة مفاوضات سلام مصيرية مع الفلسطينيين، ليس خطوة تشجع المعتدلين في الشرق الأوسط وإنما هذه جائزة للدول المتطرفة». وقالت يديعوت أحرونوت إن التخوف في إسرائيل هو أنه في موازاة بدء المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين سيصعد حزب الله وحماس محاولاتهما لتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية «وذلك بعد أن تعهدت إيران بتمرير سلاح متطور وعتاد عسكري إلى المنظمتين وتمويل نقله إليهما عبر سورية».

هجوم أولمرت على وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حزب العمل يتفاعل

باراك طلب من شارون أيضا الانضمام إلى حزب كاديما!

«المشهد»: استحوذت أقوال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت ضد وزير الدفاع ورئيس حزب العمل إيهود باراك على العناوين الرئيسة في الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس الاثنين. وأبرزت صحيفة معاريف أن باراك طلب أيضًا من مؤسس كاديما ورئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون الانضمام إلى الحزب الجديد.

ونقلت معاريف عن شخص بارز في ما يعرف بـ «طاقم المزرعة»، الذي كان أعضاؤه أكثر المقربين من شارون ويقدمون له المشورة، قوله إن «باراك توجه إلى شارون أيضا وأرسل إليه مبعوثين بعد تأسيس كاديما وطلب الانضمام بدون أية شروط، ولم يطلب حقيبة وزارية أو مكانا في قائمة الحزب وإنما أن يكون بداخله».

وأضافت الصحيفة أن أشخاصا آخرين كانوا أعضاء في «طاقم المزرعة» أكدوا ذلك. ووفقا للصحيفة فإن هذه الأمور حدثت عشية الانتخابات العامة التي جرت في آذار العام ٢٠٠٦ وكان كاديما ينافس حزب العمل الذي كان يرأسه في حينه عضو الكنيست عمير بيرتس.

ويذكر أنه لدى تأسيس كاديما انشقت عن العمل ثلاث شخصيات قيادية هي شمعون بيريس وداليا إيتسيك وحاييم رامون.

وقال عضو «طاقم المزرعة» نفسه إن رامون الذي كان مقربا من عومري شارون، نجل رئيس الحكومة الأسبق، عارض ضم باراك إلى كاديما وحذر من أنه سيتآمر على أريئيل شارون وإن هذا الأخير صدق ذلك.

وتطرق أولمرت خلال محاضرة أمام «مبادرة جنيف» أول من أمس إلى الانتقادات الشديدة التي يوجهها إلى باراك وقال «لقد قررت أن أكتب (ضمن سيرته الذاتية) الأمور كلها بدقة ومثلما حدثت بدون تحريف» مضيفا أن «من لم ينضم إلى كاديما وصفه بأنه حزب لاجئين».

ولمح أولمرت، وفقا لوسائل إعلام إسرائيلية، إلى أن باراك عارض شن غارة الطيران الحربي الإسرائيلي على موقع دير الزور السوري في أيلول العام ٢٠٠٧، وقالت إسرائيل بعد ذلك إن الموقع كان منشأة نووية، واعتبر هذا الهجوم بنظر الإسرائيليين على أنه أعاد إليها الردع الذي فقدته في حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦.

وقال أولمرت إن «بالإمكان التطرق إلى مواضيع أمنية وتسريب بعض الأمور وبالإمكان ألا نكتب عمن حاول إحباط جهود أمنية شجاعة، وكل كلمة كتبتها في الكتاب موثقة ومدعومة بالوثائق والمستندات وهي حقيقية وصحيحة».

وعقب مكتب باراك على اقوال أولمرت بأنها «تصريحات سخيفة لا تستحق الرد» وأن «باراك لم يطلب من أولمرت أو أي شخص آخر الانضمام إلى كاديما».

وكتب محلل الشؤون الحزبية في صحيفة هآرتس يوسي فيرتر أن أقوال أولمرت هي «انتقام رئيس حكومة تمت الإطاحة به» ضد باراك الذي سعى إلى إنهاء ولاية أولمرت على خلفية اتهام الأخير بالحصول على رشى من رجل الأعمال الأميركي اليهودي موريس تالانسكي والمعروفة بقضية «المغلفات المالية».

وأضاف فيرتر أن «هذا هو انتقام أولمرت: نقطة نقطة، وجبة وجبة، فقد نشر عشية العيد (يوم الجمعة الماضي) تلميحا نسب فيه لباراك 'عدم المسؤولية' وبالأمس اتسع التلميح ومن يعرف أية وثيقة أو أية شهادة أو تسجيل سيستل أولمرت في المستقبل». وتابع أن هذه الأمور ليست جديدة وأن بيرتس يشارك أولمرت في روايته وأن التهجمات ضد باراك ستتصاعد شيئا فشيئا.

من ناحية أخرى قال أولمرت، خلال المحاضرة نفسها أمام «مبادرة جنيف»، إنه توصل لتفاهمات مع الولايات المتحدة على أن تستوعب ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في حال تحقيق اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضاف أنه «لو كنا قد توصلنا إلى اتفاق لكان هذا قد غير خريطة العالم والشرق الأوسط كله ونحن لسنا مذنبين، وإذا لا يوجد اتفاق فهذا حدث لأن الجانب الفلسطيني لم يكن مستعدا لتنفيذ الخطوة الثانية لخطوتنا، وقد قلت لأبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) إن بالإمكان أن نستوعب عددا قليلا (من اللاجئين) على أساس إنساني ومن أجل الاعتراف بالمعاناة». وأوضح أن «الأرقام كانت أقل من ٢٠ ألفا لكن هذا كان يتطلب نهاية الصراع وإعلان الفلسطينيين عن نهاية المطالب».

وتابع أولمرت أن «جهاز الأمن بلور موقفا تضمن موقف باراك أيضا وتم استعراضه أمام (الرئيس الأميركي السابق جورج) بوش، وقد قال إنه يوافق على النقاط الثماني التي بلورناها، والفلسطينيون كانوا يعرفون ولم يكن لديهم خلاف مع ذلك».

وأردف «لقد اقترحت حل قضية اللاجئين في إطار مبادرة السلام العربية وكان بإمكاننا التوصل إلى تفاهمات في إطار المبادرة العربية وأنا مسرور أن الحكومة الحالية تتحدث عن خريطة الطريق التي تشير إلى أن أحد أسس السلام هي المبادرة العربية».

وحول حل قضية القدس الذي اقترحه على الفلسطينيين قال أولمرت إن «السيطرة على الحوض المقدس (أي البلدة القديمة ومحيطها) تكون في عهدة دولية مؤلفة من خمسة أطراف... وإذا لم نسر في الطريق التي اقترحتها فإنه لا يوجد احتمال للتوصل إلى اتفاق».

وفيما يتعلق بالاستيطان ادعى أولمرت بأنه لم يتم تنفيذ أعمال بناء واسعة في المستوطنات. وقال إن «من يريد حل الصراع ملزم بالتعامل مع قضايا الحل الدائم الخمس وبشكل فوري، والإدارة الأميركية الحالية ليست معادية ويجب عدم خلق أجواء وكأن الإدارة غير داعمة لنا، ولا يوجد أي فرق بين مواقف بوش ومواقف (الرئيس الأميركي باراك) أوباما، وكان أوباما سيفرح لو أن الحكومة الحالية تطرح المواقف التي طرحناها».

وشدد على أنه «علينا أن نتوصل إلى اتفاق يستند الحل فيه إلى حدود ١٩٦٧».

وتطرق أولمرت كذلك إلى الانتقادات الشديدة التي يوجهها إلى باراك في كتاب سيرته الذاتية الذي لم يصدر بعد، لكن صحيفة يديعوت أحرونوت نشرت مقطعا منه يوم الجمعة الماضي، وخاصة واقعة أن باراك طلب الانضمام إلى حزب كاديما الذي كان أولمرت يتزعمه.

يذكر أن هذا المقطع تضمن انتقادات لعدد من الشخصيات السياسية البارزة في إسرائيل لكن الانتقادات الأشد كانت من نصيب وزير الدفاع إيهود باراك الذي وصفه أولمرت بأنه «وزير دفاع مخيب للآمال وغير مخلص وغير مستقر في مواقفه وغير مسؤول في توصياته في القضايا الحساسة والحاسمة التي تعين علينا أن نتخذ قرارات بشأنها».

وأضاف أن باراك كان يطيل الكلام بشكل مزعج للغاية وبالكاد يسمح للآخرين بالتحدث «وكان يغفو خلال جلسات الحكومة لكن بالأساس كان مترددا ويفتقر للحدة والوضوح وفوجئت كثيرا بافتقاره للقدرة على اتخاذ قرار، وقد برز هذا خصوصا في أوضاع توقعت فيها منه الكثير كونه يملك تجربة وخبرة في الشؤون الأمنية».

يذكر أن باراك تولى رئاسة الحكومة بين الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١ وبعد أن خسر في الانتخابات لصالح أريئيل شارون خرج من الحياة السياسية وتوجه إلى مجال الأعمال حتى عودته الرسمية إلى الحياة السياسية بعد حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦ وفوزه على وزير الدفاع وقتئذ عمير بيرتس في المنافسة على رئاسة حزب العمل. لكن أولمرت يكشف في سيرته الذاتية أن باراك سعى إلى العودة إلى الحياة السياسية في مطلع ذلك العام (٢٠٠٦) بعد الغياب الفجائي لشارون جراء جلطة دماغية حادة أدخلته في غيبوبة وتولي أولمرت رئاسة الحكومة ورئاسة حزب كاديما الذي أسسه شارون قبل ذلك بشهور قليلة.

اولمرت محاضرا امام «مبادرة جينيف». (ا.ب)

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا العاشر 2010

إقلاع العالم عن التبعية للنفط ودور إسرائيل!

ليست هناك أية حاجة لاستبدال النفط بصورة تامة ولكن يجب الوصول إلى وضع لا يكون فيه تأثيره حاسما

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

في نطاق مواظبة هذا الملحق على نشر وثائق وأوراق «مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، ننقل هنا تلخيصا موسعا لورقة إجمال واستنتاجات صدرت مؤخرا عن الدورة العاشرة للمؤتمر التي عقدت في العام ٢٠١٠. وهي بعنوان «فطام العالم من النفط: دور إسرائيل»، وسننشر في العدد المقبل ورقة أخرى صدرت تحت عنوان «اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي نحو العام ٢٠٣٠». وهذه الورقة هي جزء من مجموعة أوراق الاستنتاجات والإجمال الملخصة لمحاور المداولات التي شهدها المؤتمر المذكور وتعد بديلا عن الملخص التنفيذي الذي كان المؤتمر يصدره عادة حول دورات انعقاده السابقة.

«المشهد الإسرائيلي»

اسرائيل: «الفطام» الصعب من النفط.

توطئة

يعاني العالم ومن ضمنه إسرائيل من الإدمان على «الذهب الأسود». إن أي تغيير في هذا الوضع سيكون ممكنا فقط إذا ما توفر استعداد عالمي شامل وكلي للخضوع لعملية «فطام» من النفط ومشتقاته. إذ ينبغي الشروع بالتفكير بطريقة مختلفة، ومحاولة فهم جدية المشكلة والالتزام بالعمل على تغيير الوضع القائم. وتتجوهر المشكلة في مجال المواصلات وليس في مجال الطاقة الكهربائية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، لا تزيد نسبة الطاقة الكهربائية المعتمدة على النفط، عن ٢٪ فقط. عدد سكان العالم يزداد بشكل مطرد وكذلك أيضا عدد السيارات. وفي ظل هذه الظروف فإن تبعية دول العالم كافة للنفط بما في ذلك العالم الديمقراطي، سوف تزداد، كما أن أسعاره ستواصل ارتفاعها أكثر فأكثر. هذه المشكلة ليست مشكلة إسرائيل وحدها، وإنما هي مشكلة العالم الغربي الديمقراطي كله، والذي يقف في مواجهة ثقافة الإسلام الراديكالية الساعية إلى تقويضه واستبداله. هذا العالم الغربي يمول من يسعى ويخطط إلى تدميره، فعائدات النفط الضخمة تشكل منبعا ماليا ليس للإسلام الراديكالي فحسب، وإنما أيضا للإرهاب النابع منه، وللتطلعات التوسعية، النووية والباليستية الإيرانية التي ينبغي العمل على كبحها. يتعين على إسرائيل أن تتبنى إستراتيجيا لفطام العالم من تبعيته للنفط. ولا يدور الحديث هنا على محاولة لوقف تبعية إسرائيل وحدها، وإنما العالم بأسره. هذا الهدف يجب أن يتحقق في مدى زمني يتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، وليس عشرين أو ثلاثين سنة. وفي هذا السياق لا يجوز الانطلاق من فرضية مؤداها أن بدائل الوقود ستحل مكان النفط كله، بل يكفي أن تتوفر في حوزتنا بحجم يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وذلك كي تتحول إلى عامل مهم في السوق ذاتها، وتؤدي إلى خفض الأسعار وتقليص التبعية للنفط، وصولا إلى سحق قدرة ابتزاز كارتيل البترول.

إن دور إسرائيل في هذه العملية يتمثل في تطوير تقنيات لإنتاج بدائل للنفط أو الحد من استعماله. ومع أن إسرائيل لا تمتلك القدرات والموارد المالية التي تمتلكها قوة عظمى ضخمة، إلا إنها تشكل «مختبرا» نموذجيا، يمتلك القدرة والطاقة ليكون مصدر إبداع لتحقيق اختراقات تكنولوجية، إذ تتوفر في إسرائيل بنية أو قاعدة بحثية وتكنولوجية في الكثير من القطاعات اللازمة لبدائل النفط.

أولا- المخاطر والفرص الكامنة في تبعية العالم وتبعية إسرائيل للنفط

لا تكمن المشكلة في كمية النفط التي نستهلكها أو نستوردها، وإنما في كون النفط يشكل مورداً إستراتيجيا يتحكم بقطاع المواصلات العالمي. فمن يتحكم بالنفط يتحكم أيضا بقطاع المواصلات العالمي؛ ومن يتحكم بقطاع المواصلات يتحكم أيضا باقتصاد العالم، ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم بالتالي بالعالم. إذن، المعركة التي نواجهها هي معركة على السيطرة والتحكم بالاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. سلاح منتجي النفط معروف: فمتوسط تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط هو ١٠ دولارات مقارنة مع ٣٠ دولار تكلفة إنتاج برميل بدائل النفط (يتوقف الأمر على نوع الوقود). وقد تراوحت أسعار الوقود في العامين الأخيرين بين ٣٠- ٣٥ دولارا إلى ١٥٠ دولارا. وتدرك الدول المنتجة للنفط، كما يدرك الجميع، أنه إذا توفر وقود بديل يشكل خطرا عليه، فإنه يتعين عليها أن تزيد قليلا كمية النفط المنتجة وذلك من أجل خفض سعره. وبذلك فإن البديل وتحويله إلى منافس ملائم للوقود، سيكونان غير مجديين من ناحية اقتصادية، وهكذا فإنه سيصبح خارج اللعبة. وفي ظل هذا الوضع سيرتفع سعر النفط مجدداً، وسيصبح العالم رهينة أكثر فأكثر في أيدي منتجي النفط، مضطرا إلى دفع أثمان باهظة أكثر بكثير من الماضي عن تكلفة الإنتاج، ومحولا بالتالي مبالغ طائلة لديكتاتوريات شرق أوسطية ولدول «محور الشر».

وتتلخص الانعكاسات والأبعاد الرئيسية لتبعية العالم للنفط بالآتي:

انعكاسات أمنية تعبر عن نفسها في تأثير كبير جداً لدول غير ديمقراطية على ما يحدث في العالم. ويمكن رؤية مؤشرات تأثيرها على إسرائيل في ما حصل السنة الماضية حين تحولت الصين إلى أكبر سوق للسيارات في العالم، وهي الدولة التي تضع عراقيل أمام قدرة المجتمع الدولي على فرض عقوبات صارمة على إيران. فضلا عن ذلك فقد أعلنت شركة البترول السعودية «أرامكو» أن مبيعاتها النفطية للصين تفوق مبيعاتها للولايات المتحدة.

توجد في حوزة قسم من الدول التي تستخدم النفط لأهداف لا تساعد في دفع السلام في العالم، أموال طائلة جداً.

تأثير بالغ على النمو العالمي وعلى توزيع المدخولات بين الدول الغنية والصناعية وبين الدول الفقيرة التي لا تمتلك القدرة على مواجهة ارتفاع أسعار النفط.

تأثيرات على جودة البيئة.

إن تبعية المواصلات العالمية للنفط هي السبب المركزي لتبعية العالم للنفط. فالنفط ينتج أنواعا مختلفة من الوقود السائل التي من السهل جداً نقلها من مكان إلى آخر. هذا الأمر يخلق «طلبا غير مرن» إذا ما استعرنا مصطلحا من عالم الاقتصاد، وهو ما يعني أن تغييراً كبيرا في السعر لا يؤدي إلى تغيير في الكمية المستهلكة. فكل سيارة تخرج من خط إنتاج في طوكيو وأوروبا أو الولايات المتحدة، وتعمل فقط بالوقود المستخرج من النفط (البنزين)، تكرس تبعية العالم للنفط على الأقل طوال عقد مقبل، وذلك لأننا نستثمر أموالا طائلة في هذه الخطوط الإنتاجية بشكل يكرس التبعية لهذه التكنولوجيا المحددة. بغية معالجة هذا الوضع، يجب تقليص الطلب على النفط من جهة، وجعل هذا الطلب مرنا من جهة أخرى، بمعنى سد الطريق أمام إمكانية تغيير أسعار النفط من دون خفض ملموس في استخدامه وهذه عملية صعبة ومهمة أكثر. هذا الأمر يؤدي إلى الحد من إمكانية تكتل المنتجين، وإلى تقليص أرباح الدول المؤيدة للديكتاتوريات والمثيرة للنزاعات والحروب. فإذا ما أدرك أعضاء الكارتيل أن هناك بديلا للنفط، فسوف يضطرون إلى إجراء تغيير في العقلية والوعي، من التفكير بكيفية ابتزاز الآخرين إلى التفكير بكيفية المحافظة على المستهلكين، وبالتالي إلى خفض الأسعار وتحسين الخدمة. ليست هناك أية حاجة لاستبدال النفط بصورة تامة، ولكن يجب الوصول إلى وضع لا يكون فيه تأثيره حاسما. ثمة من ينطلق من فرضية مؤداها أن الزعماء وصانعي القرارات في العالم وفي إسرائيل لا يؤمنون بالقدرة على تغيير الوضع على المدى القصير. ولكن ينبغي على سائر صانعي القرارات أن يدركوا وبسرعة أن هناك إمكانية لإيجاد حلول تكنولوجية في المدى المنظور.

ثانيا- إسرائيل والوقوف في واجهة تطوير وسائل التخلص من تبعية العالم للنفط

لا يسعى هذا النقاش إلى تفحص كيف يمكن لإسرائيل تقليص تبعيتها للنفط، وإنما كيف تستطيع أن تساعد العالم في «الفطام» من النفط. هذا الموضوع يعتبر موضوعا مصيريا بالنسبة لدولة إسرائيل ولذلك يتعين عليها استخدام كافة الوسائل المتوفرة في حوزتها، وليس المقصود فقط الوسائل العلمية والتكنولوجية، وإنما أولا وقبل كل شيء وسائل السياسة الخارجية. وقد كلف رئيس المجلس الاقتصادي، بتوجيه من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بمهمة وضع خطة عمل تضع إسرائيل في مركز المعركة العالمية للحد من القيمة الإستراتيجية للنفط.

إن ما يهدف إليه هذا البحث هو رؤية كيف يمكن لإسرائيل مساعدة العالم في التخلص من تبعيته المدمرة للنفط، وفي الوقت ذاته أيضا إقامة صناعة كبيرة وربحية هنا في البلاد.

إحدى الطرق الرئيسية لتخلص العالم من تبعيته للنفط هي إيجاد بدائل. فكلما توفرت بدائل أكثر للسلعة كلما أصبح الطلب عليها مرنا أكثر. في مؤتمر الرئيس الأخير، أعلن كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة بشكل لا يقبل التأويل أن دولة إسرائيل عازمة على استثمار جهود في هذا المجال وذلك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة وسط توجه لاستغلال حجم إسرائيل الصغير وتركيز الجهود في هذا المجال الذي ينطوي على طاقة هائلة . ومن الواضح للجميع أنه بدون وجود واقع بديل فإن سعر النفط يمكن أن ينحو إلى الأعلى فقط. إن نجاح إسرائيل في إيجاد بدائل للنفط سيحميها من ارتفاع أسعار النفط، والذي قد يضر بصورة جادة بالاقتصاد الإسرائيلي. فبمقدار ما يكون سعر النفط مرتفعا بمقدار ما يزداد الطلب على هذه التقنيات، ولذلك يتعين على إسرائيل توظيف جهود في تطويرها. وقد عينت الأكاديميا الإسرائيلية، بناء على طلب مكتب رئيس الحكومة، لجنة أكاديمية كلفت بمسح المجالات التكنولوجية في كل ما يتعلق بأنواع الوقود البيولوجية وأنواع وقود بديلة من مصادر أخرى لنقل وتحويل الكهرباء إلى مسافات بعيدة بطرق أخرى، وتحسين نجاعة المركبات بواسطة محركات أكثر نجاعة أو مواد خفيفة (سهلة) أكثر. ومن المفروض أن تقوم هذه اللجنة بمسح المعيقات التكنولوجية والعلمية من أجل الوصول إلى حلول ناجعة أكثر، كما من المفروض أن تقوم اللجنة بمسح النشاطات في إسرائيل وتوفير صورة شاملة عن الأفضليات النسبية لإسرائيل في هذه المجالات. وسوف تعد اللجنة في نهاية عملها تقريراً سيشكل أساسا لمداولات لجنة المدراء العامين التي يترأسها رئيس المجلس الوطني للاقتصاد وذلك بناء على قرار حكومي في هذا الخصوص. ومن المقرر أن تقوم اللجنة ذاتها ببلورة خطة منهجية بعيدة المدى وقابلة للديمومة للعقد المقبل مع استثمار مكثف في الموارد. وستركز الخطة أيضا على الجانب العلمي في المجال ذاته وكذلك في تطوير تقنيات تستند إلى البحوث وتطبيقها.

إن إسرائيل تمتلك أفضليات تمكنها من الوقوف في صدارة جبهة مواجهة التبعية العالمية للنفط، وذلك على الرغم من قدرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على استثمار أموال وموارد أكثر في هذا المجال.

ثالثا- توصيات في المجال السياسي - الدبلوماسي

تفحص كيف يمكن في الواقع السياسي الإسرائيلي خلق التزام حكومي وقيادي على المدى البعيد، وأقله في العقد القادم، بشكل يمنع الصراعات على الميزانيات ويسمح بتحويل الموارد المطلوبة لغرض تطوير التقنيات اللازمة في هذا المجال. وإذا كانت دولة إسرائيل تعي المشكلة وترغب في البرهنة على دورها القيادي فإن عليها أن تخصص على الفور مبالغ مالية كبيرة، على الأقل بقيمة ١٠٠ مليون دولار، في نطاق الميزانية القريبة، وهو مبلغ متواضع بالنسبة لإسرائيل إذا ما كانت ترغب في تحقيق تقدم تكنولوجي وأن تثبت للعالم بأن الأمر ممكن.

يتعين على إسرائيل أن تشخص العوامل التي تزيد من كلفة إنتاج السيارة الكهربائية، وتفحص كيف يمكن خفض أسعارها، بما يمكنها من مساعدة العالم أجمع.

على إسرائيل أن تكون أيضا مشاركة في النشاطات في هذا المجال في الصين والهند. فالهنود على سبيل المثال بصدد إدخال مركبات إلى السوق تكلفتها ٢٠٠٠ دولار، وسيؤدي إنتاجها إلى زيادة تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون سيارة في الهند فقط. فإذا ما عرفنا كيف نساعد الصين والهند في الانتقال إلى جيل جديد من المواصلات فسوف نتمكن، عمليا، من المساعدة في منع اندلاع حروب على نطاق عالمي.

يتعين على الزعامة الإسرائيلية أن تسمع صوتها أمام الزعامة اليهودية- الأميركية، التي يتواجد ممثلوها في مجلس الشيوخ والنواب، وذلك فيما يتعلق بأهمية معالجة مشكلة التبعية للنفط، والتأكيد على أن الحديث يدور على موضوع يعد أولوية قومية بالنسبة لدولة إسرائيل.

يجب تخصيص مبالغ كبيرة لتطوير تقنيات لتخلص العالم من التبعية للنفط، وذلك في إطار ميزانية السنة المقبلة . من جهة أخرى يجب العمل على تجنيد أموال من جهات يهودية في المجتمعات اليهودية في العالم وإيجاد السبل للاستعانة بالعملة الأجنبية لغرض تطوير التقنيات المشار إليها.

رابعا- توصيات في المجال التكنولوجي- الأكاديمي

ينبغي بناء القاعدة التكنولوجية والعلمية لتطوير بدائل للنفط عن طريق تخصيص ميزانيات للمحاضرين والباحثين، وخلق اهتمام بالموضوع في صفوف طلبة الجامعات فكل ذلك من شأنه أن يخلق أفقا أكاديميا وبحثيا يتيح كتابة أبحاث ورسائل دكتوراة في مجال مصادر الطاقة البديلة والتحرر من التبعية للنفط.

تشتغل جامعات البحث في إسرائيل وعدد من المعاهد في مجال البيو- ماسا (زيت الديزل أو استخدام قصب السكر كما يتم في البرازيل) وفي مجال الأبحاث الزراعية. ويمكن لإسرائيل أن تساهم أيضا في مجال تحويل البيو- ماسا إلى وقود.

يجب السعي باتجاه جعل مختبرات Betasite تعمل في البلاد، كي لا يضطر المستثمرون والباحثون للسفر إلى أماكن نائية من أجل تفعيل تقنيات إسرائيلية بتمويل أجنبي في ما وراء البحار.

تمتلك إسرائيل تجربة مثبتة في خطط ومشاريع قصيرة الأجل، مثل مشاريع الاتحاد الأوروبي للتعاون بين الصناعة والأكاديميا، وباستطاعة إسرائيل أيضا الانخراط في هذه المشاريع.

ظاهريا يمكن إقامة معامل تكرير البيو- ماسا ولكن ثمة مشكلة جدية في هذا الاتجاه نظرا لأنه وخلافا للنفط، الذي يمكن نقله بكميات كبيرة جداً من المصدر عبر معامل تكرير النفط، فإن جمع البيو- ماسا في موقع مركزي واحد من أجل معالجته وإعادة توزيعه يعتبر عملية إشكالية وغير مجدية اقتصاديا ولذلك وبدلا من تركيز كل المواد في مكان واحد، يجب تبني نموذج التوزيع.

خامسا- توصيات في مجال التنظيم والصناعات الصغيرة

هناك حاجة لعملية تنظيم تدمج بين الحكومة والأكاديميا والقطاع التجاري، التي تعتبر جهات حيوية من أجل تطوير التقنيات ذات الصلة.

يمكن لإسرائيل خلق نظرية عمل تطبق أولا في إسرائيل، ويكون بالإمكان تصديرها لأسواق نامية تواجه صعوبة في تطوير وإنتاج تنظيم وضبط آلي سليم. في الفترة الأخيرة طلبت دول صغيرة لا تمتلك موارد طبيعية مساعدة من إسرائيل في تطوير طاقات بديلة. ويشكل ذلك فرصة لإسرائيل لخلق تعاون في مجال السياسة الخارجية وتوفير قدرة وصول للأسواق حسب المعايير والمواصفات المتبعة أيضا في دول أخرى من العالم.

يجب تمكين كل مواطن إسرائيلي من استيراد سيارة كهربائية تنطبق عليها مواصفات السلامة، والارتباط بشبكة الكهرباء بصورة حرة، عن طريق فتح السوق للمنافسة.

في المدى الفوري، يجب إيجاد أنظمة تسمح باستيراد سيارات لا تستند إلى Dual Fuel.

في مجال الشركات الصغيرة يجب أن تتوفر سوق حتى تكون قواعد التمويل واضحة نسبيا، ومن أجل إنتاج سلع ذات مردود للمستثمرين.

سادسا- توصيات في مجال الصناعات الكبيرة

يتعين على إسرائيل تبني نموذج مشابه للنموذج الذي قدمته للعالم فيما مضى في مجال الصناعات الجيو- حرارية، حين نجحت، حتى بدون سوق محلية، في إنتاج قرابة ٥٠٪ من الإنتاج العالمي. ومع أن الوضع تغير بعد ظهور منافسين لإسرائيل نقلوا المعرفة والتقنيات إلا إن إسرائيل ما زالت تحتل مكانة مهمة على هذا الصعيد.

إن النموذج لتطوير الطاقة البديلة هو مشروع الصناعات التكنولوجية المتطورة (هاي تيك) في كاليفورنيا، وليس مشروع منهاتن او مشروع أبولو. ومن ناحية إسرائيل فإن مغزى ذلك هو أن الدولة لا تنافس الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين، وإنما تنافس شركات وجامعات في هذه الدول. هذه الظروف يمكن أن تمنح إسرائيل الشجاعة على تطوير هذه التقنيات وذلك بكونها قادرة على أن تشكل Betasite جديا وهناك أسواق صغيرة تمتلك فيها القدرة على التأثير.

يجب العمل على تجنيد دعم للبحوث الجامعية في مجالات مثل الفيزياء والبيوكيمياء والبيولوجيا الاصطناعية، إذ إنه من المهم التركيز على المشاريع. كما ويجب تشجيع شركات أجنبية على الدخول إلى السوق المحلية عن طريق منح شروط مفضلة من جانب الحكومة لمن يستثمر في هذا المجال.

نتنياهو: تطوير بدائل النفط في مجال المواصلات- هدف قومي إستراتيجي من الدرجة الأولى!

ناقشت الحكومة الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، ما وصف بـ «الخطة الوطنية لتطوير التقنيات التي تقلل من الاستخدام العالمي للنفط في أجهزة المواصلات بمبلغ مليارَيْ شيكل على مدى عشر سنوات».

وقد قام بصياغة الخطة فريق مشترك لعدة وزارات معنية برئاسة رئيس «مجلس الاقتصاد القومي» التابع لديوان رئاسة الحكومة يوجين كانديل.

وتنص الخطة، بحسب البيان الصادر عن الحكومة، على إنشاء صناديق استثمارية متخصصة بمشاركة القطاع العام الإسرائيلي والعالمي لغرض تمويل أبحاث أكاديمية تهدف إلى تحقيق اختراقات علمية في هذا المضمار. كما سيجري تمويل عدد من الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال. وسيتم توكيل موظف في ديوان رئاسة الحكومة لإدارة الخطة بالإضافة إلى تشكيل لجنة توجيهية مشتركة للوزارات المعنية لمراقبة تطبيق الخطة.

وترمي الخطة عامة إلى خفض الاعتماد المتزايد على النفط والدول التي تنتجه مما يخلّ باستقرار الاقتصاد العالمي ويمسّ بالبيئة من جراء انبعاثات المواد الملوثة وغازات الاحتباس الحراري.

وأشار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى وجوب أداء إسرائيل دوراً ريادياً في العالم في هذا المجال. وقال إن إسرائيل هي دولة صغيرة تعاني من الاعتماد العالمي على النفط أكثر من أي دولة أخرى وهي في الوقت ذاته دولة عظمى علمياً وبحثياً كونها تتمتع بعقول لامعة، ولذا فإن النية تتجه نحو حشد طاقات قوية بحثية وعلمية وتكنولوجية وربطها بهيئات أخرى لجعل إسرائيل جهة قيادية تحفز على العمل البحثي. واعتبر رئيس الحكومة هذا الأمر بمثابة هدف قومي إستراتيجي خاصة بسبب الانعكاسات السلبية المترتبة على اعتماد العالم الغربي وإسرائيل تحديداً على النفط سواء أمنياً أو بيئياً.

ومما جاء في كلمة نتنياهو خلال جلسة الحكومة:

سنناقش اليوم مسألة أخرى ذات أهمية بالنسبة لأمن دولة إسرائيل وتحديداً أمنها الاقتصادي مما يؤثر في نهاية المطاف على مركزنا الجيو- سياسي، إذ ستستثمر إسرائيل خلال العقد القادم نحو مليارَيْ شيكل لغرض تطوير بدائل النفط في مجال المواصلات. وكنت قد تحدثت عن هذا الأمر منذ بدء ولايتي رئيساً للحكومة كما أنني طلبت من يوجين كانديل [رئيس مجلس الاقتصاد القومي] والوزراء المعنيين التركيز على وضع إطار يسمح لنا بمباشرة التجاوب مع تحديثات البحث عن بدائل النفط وبالذات الوقود المستخدم في السيارات.

إن الوقود المستخدم لتشغيل وسائط النقل يشكل جزءاً كبيراً من مجموع استهلاك طاقة النفط عالمياً. ونظراً للطابع المتغير لأسواق النفط وتباين سعر برميل النفط بين الارتفاع والانخفاض لم يتم حتى الآن تركيز الجهود على البحث عن بدائل النفط. وإذا بوشر بإجراءات البحث عن هذه البدائل أو تطويرها عندما أصبح سعر النفط عالياً جداً فإن هذه الجهود تتوقف فور بدء انخفاض أسعار النفط، مما يجعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الشركات الخاصة وهيئات البحث العادية فيما يتعلق بتحريك أو استكمال هذه الأبحاث، الأمر الذي يستدعي بدوره التدخل الحكومي إلا إن هناك تفاوتاً بين الحكومات من حيث مستوى التزامها بإيجاد الحل المطلوب.

إننا دولة صغيرة تعاني من الاعتماد العالمي على النفط أكثر من أي دولة أخرى. وقد نكون دولة صغيرة بمساحتها لكننا دولة عظمى من حيث العلوم والأبحاث والعقول. وبالتالي تتجه النية إلى تركيز العمل البحثي وحشد رؤوس الأموال التي لا بأس بها وتجنيد الطاقات القوية بحثياً وعلمياً وتكنولوجياً وربطها بهيئات أخرى خارج البلاد لتصبح إسرائيل جهة قيادية على هذا الصعيد.

ويدفعنا إلى إجراء هذا العمل البحثي التقدير – حسب رأيي – بأنه سيحقق بعض النتائج خلال عقد من السنين أو على الأقل يسمح بدراسة الاحتمالات المتاحة للتوصل إلى نتائج كبيرة المغزى سواء بالنسبة لنا أو بالنسبة للبشرية جمعاء. إنني أعتبر هذا الأمر غاية قومية إستراتيجية نظراً لأن الإدمان على النفط إنما يؤدي إلى اعتماد العالم الغربي على الدول المنتجة للنفط مما يمسّ بموقع دولة إسرائيل وأمنها بالإضافة إلى الأضرار البيئية الملحوظة حيث يكون مصدر حوالي ٤٠٪ من مجموع الغازات المسببة للاحتباس الحراري هو استخدام النفط. وبالتالي توجد أبعاد مختلفة ومزايا عديدة لإيجاد بدائل مفيدة لوقود المواصلات. إننا نجري اليوم النقاش الأولي ليتسنى لاحقاً اتخاذ القرارات العملية الخاصة بتحريك هذه الأبحاث الهامة.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة معاريف

بن كسبيت لـ "المشهد الإسرائيلي": لا أحد يعرف ما الذي يريده نتنياهو!

مع ذلك يمكن القول إن نتنياهو يفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة وفق أجندته التي طرحها في خطاب بار إيلان على أن يكون تحالفه يمينيا ويحوله إلى شخص منبوذ في العالم وفي الدولة

كتب ب. ضاهر:

صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أول من أمس الأحد (١٩/٩/٢٠١٠)، أنه لم يغير موقفه من تجميد الاستيطان، في إشارة إلى أنه عازم على استئناف البناء في المستوطنات بحلول نهاية فترة العشرة شهور، في ٢٦ من شهر أيلول الجاري.

ومنذ بداية المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، تعمد نتنياهو الامتناع عن إطلاق تصريحات واضحة بشأن المفاوضات واحتمالات التوصل إلى اتفاق بصورة عامة، وإلى مسألة استمرار تجميد البناء الاستيطاني بصورة خاصة.

ويتهم معارضو نتنياهو من داخل التحالف الحكومي، مثل الوزير سيلفان شالوم، رئيس الحكومة بأنه يمتنع عن قصد من إجراء مداولات يوضح فيها مواقفه من القضايا المطروحة. ورد نتنياهو على ذلك بالقول إنه يريد الحفاظ على سرية المفاوضات من أجل عدم المس بها.

ومن الجهة الأخرى فإن نتنياهو يرأس حكومة يمينية تشارك فيها أحزاب يمينية متطرفة، ترفض الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين. وهناك جهات في هذه الأحزاب، وحتى داخل حزب الليكود نفسه الذي يتزعمه نتنياهو، تعارض بشكل مطلق قيام دولة فلسطينية، بل راحت في الفترة الأخيرة تدعو إلى ضم الضفة إلى إسرائيل والتفكير في منح الفلسطينيين المواطنة الإسرائيلية. لكن موقف نتنياهو ليس واضحا من هذه الأمور. ويرى الكثير من المحللين أن نتنياهو اضطر إلى إلقاء خطاب بار إيلان، في حزيران العام الماضي، الذي تحدث فيه عن موافقته على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح. واشترط في هذا الخطاب أيضا أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يكون منتشرا في منطقة غور الأردن حتى بعد قيام هذه الدولة.

من جهة أخرى برزت في الأيام الأخيرة تهجمات رئيس الحكومة السابقة، ايهود أولمرت، ضد وزير الدفاع، ايهود باراك، من خلال نشر مقطع من سيرة ذاتية لأولمرت ستصدر قريبا. وكتب أولمرت في سيرته الذاتية إن باراك كان رئيس حكومة سيء وهو وزير دفاع سيء. وكشف أن باراك طلب منه الانضمام إلى حزب كاديما في مطلع العام ٢٠٠٦، علما أنه بعد ذلك بفترة قصيرة لا تتعدى الشهور نافس على رئاسة حزب العمل وفاز بها.

وفيما يتعلق باحتمالات تفجر المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين حول مسألة استئناف البناء الاستيطاني، قال المحلل السياسي في صحيفة معاريف، بن كسبيت، لـ «المشهد الإسرائيلي» إنه يأمل كثيرا بألا تفشل المفاوضات. وأضاف: «أعتقد أن هذه المفاوضات محكومة بالفشل لكن ليس الآن، إذ توجد الآن مصلحة أميركية عليا بأن يبقى الجانبان في المفاوضات على الأقل حتى ما بعد شهر تشرين الثاني المقبل. وأعتقد أنه في نهاية المطاف سيتم التوصل إلى معادلة لمواصلة المفاوضات».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل تعتقد أن الجانبين سيتخطيان عقبة تجميد الاستيطان؟

كسبيت: «برأيي أنهم سيتخطيان هذه العقبة. أنا بالطبع لا أعرف ذلك على وجه التأكيد، لكني أربط بين المنطق والمصالح. فالأميركيون لا يمكنهم أن يسمحوا بتفجير المفاوضات الآن، وهذا آخر ما يريدونه. ووزير الدفاع ايهود باراك موجود اليوم في واشنطن وأعتقد أنه سيتحدث عن هذا الموضوع، وخصوصا عندما سيلتقي مع وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون. إنهما يبحثان عن معادلة ما تمكن الجميع من مواصلة المفاوضات».

(*) درجوا في إسرائيل على القول إن نتنياهو لن يليّن موقفه بشأن تجميد الاستيطان لأنه إذا فعل ذلك فإن حكومته ستسقط. لكن هل تعمد نتنياهو تشكيل تحالف يميني يعارض التوصل إلى اتفاق سلام، ويعارض حتى إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، لأنه هو نفسه يعارض التوصل إلى اتفاق ولأنه يعارض إقامة دولة فلسطينية؟

كسبيت: «إن السؤال الأساس يظل من هو بيبي (أي نتنياهو) الحقيقي. لا أحد بإمكانه الإجابة عن هذا السؤال بصورة أكيدة. هناك من يؤمنون، مثل الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، بأن نتنياهو فهم وذوّت وأصبح ناضجا للقيام بخطوة تقود إلى وجود دولتين. وهناك الغالبية التي تعتقد أن كل ما يجري الآن هو مسرحية وحسب وأن كل ما يريده نتنياهو هو تمرير الوقت وإنهاك الإدارة الأميركية وتجاوز خط تشرين الثاني حتى كانون الثاني فيما يكون الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ضعيفا [في حال خسارة حزبه في الانتخابات النصفية للكونغرس] ولن يتمكن من ممارسة ضغوط على نتنياهو. لكني أنا شخصيا، ورغم خبرتي في الحلبة السياسية في إسرائيل، لا أعرف ما الذي يريده نتنياهو. لكن الأمر الواضح الذي بإمكاني قوله هو أن الأمر الأخير الذي يريده نتنياهو هو تحالف يميني. وهو يفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة وفق أجندته التي طرحها في خطاب بار إيلان، على أن يكون تحالفه يمينيا ويحوله إلى شخص منبوذ في العالم وفي الدولة. وباراك أيضا يريد عبور موضوع التجميد بسلام، وبالطبع الأميركيون أيضا. ولذلك فإن هناك تقاطع مصالح. لذا بحسب تقديري فإن المفاوضات لن تتفجر الآن».

(*) إلى أي حد يعتبر نتنياهو قريبا أو بعيدا من أوساط اليمين العقائدي، مثل رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، الذي يرفض إقامة دولة فلسطينية؟

كسبيت: «نتنياهو ترعرع على أيديولوجيا يمينية. هذا ما رضعه من والدته ووالده. من جهة ثانية، وخلافا لريفلين وبيني بيغن أو عوزي لانداو، فإن نتنياهو أضعف منهم بكثير. هو ضعيف جدا وبراغماتي جدا وبإمكان أية رياح تهب أن تلويه. لذلك فإنه يدرك أنه إذا كان متطرفا فإنه لن يكون رئيس حكومة ولن يكون مقبولا في العالم ولن يكون زعيما ولن يفوز بجائزة نوبل. وهو يريد في نهاية المطاف أن يرضي الجميع. لذلك فإني أعتقد أنه يواجه صراعا بداخله بين غريزته العفوية واحتياجات من يريد أن يكون زعيما. وحقيقة هي أنه وقع على اتفاق واي [خلال ولايته الأولى] وانسحب من الخليل وألقى خطاب بار إيلان وقال عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه وجد صديقا جيدا في البيت الأبيض. ريفلين ما كان سينفذ كل هذه الأمور».

(*) هناك حديث في إسرائيل بدأ يظهر مؤخرا حول خطة انطواء معدلة في الضفة الغربية، ستنفذها إسرائيل في السنوات المقبلة. وقد كتبت عنها أنت في مقال نشرته الأسبوع الماضي، وقلت إنها تقضي بإخلاء المستوطنات الواقعة شرقي الجدار العازل ولكن الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية ستبقى تسيطر على الضفة لسنوات عديدة. هل هذه خطة جدية؟

كسبيت: «نحن موجودون في مرحلة أولية جدا. وهذا وضع مشابه لما كتبناه حول خطة فك الارتباط مع قطاع غزة قبل وقت طويل من إعلان أريئيل شارون عنها في خطاب هرتسليا. لكني أقول بكامل المسؤولية إني سمعت عن خطة الانطواء المعدلة من جهات بالغة الأهمية في حزب الليكود. وبإمكان هذه الخطة أن تكون ملائمة جدا لحزب العمل، ولجهات كثيرة وهامة في الليكود. كما أنه بالإمكان أن تلائم جهات كثيرة في حزب كاديما، مثل شاؤول موفاز وغيره. والحديث يدور على أنه بعد فشل المفاوضات، حيث أنها يجب أن تفشل في بداية العام المقبل، ستظهر خطة انطواء معدلة وستصدر من داخل الليكود وربما ستكون أجندة الحزب في الانتخابات المقبلة».

(*) وهل سيوافق حزب كاديما على خطة الانطواء هذه؟

كسبيت: «رئيسة كاديما تسيبي ليفني تؤمن بالمفاوضات، لكني لا أعرف كيف سيكون الحراك السياسي عندما يتم طرح هذه الخطة. ومن الجائز أن تؤدي إلى انفجار سياسي كبير في إسرائيل، ويتم من خلاله تشكيل حزب وسط جديد يضم قسما كبيرا من أعضاء الليكود ومعظم حزب العمل وربما أجزاء من كاديما مثل موفاز وداليا ايتسيك وتساحي هنغبي وأمثالهم، الذين لم يكونوا في حينه مقتنعين بالمفاوضات التي أجرتها تسيبي ليفني مع الفلسطينيين. وسيرون بذلك فرصة لتأسيس حزب وسط كبير يحاول أن يقوم بما قام به كاديما لدى شارون. لكن هذه مجرد تكهنات سياسية حتى الآن».

(*) فيما يتعلق بمهاجمة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، ايهود أولمرت، لباراك. أنت كتبت أمس إن باراك طلب فعلا الانضمام لكاديما. هو كان يريد ذلك من أجل ضمان كرسي له قرب طاولة الحكومة وقتئذ. هل هذا صحيح؟

كسبيت: «نعم. لكني أعرف من مصدر أولي أيضا أن باراك حاول بطرق شتى الانضمام إلى كاديما وطلب ذلك من شارون ومن أعضاء 'طاقم المزرعة' الذين كانوا أكثر المقربين من شارون لكنهم رفضوا حتى أن يسمعوه. وعندما انهار شارون لاحظ باراك وجود فرصة جديدة وتوجه إلى أولمرت، بعد أن ضعف كاديما وفقد الزعيم المؤسس. وقد تحدثت بالأمس مع المحامي ايلي زوهار [المقرب جدا من أولمرت] وقد أكد لي صحة كافة التفاصيل التي ذكرها أولمرت».

(*) هل تعتقد أن شخصا مثل باراك هو شخص يتمتع بمصداقية عندما يتحدث عن السلام وعن أنه الجهة التي تؤدي إلى توازن حكومة اليمين؟

كسبيت: «من جهة، ايهود باراك دفع باتجاه إقرار حكومة نتنياهو تعليق أعمال البناء في المستوطنات لمدة عشرة شهور. كذلك فإن باراك هو الذي لا يوقع الآن على تصاريح بناء في المستوطنات. ولذلك فإنه في الواقع الجهة التي تؤدي إلى التوازن في حكومة يوجد فيها أشخاص مثل افيغدور ليبرمان وحزب 'البيت اليهودي' وبيني بيغن. من الجهة الأخرى، فإن المحرك المركزي لباراك، وأنا أكتب هذا الأمر منذ سنين، ولمستقبله السياسي هو شخصه نفسه، وهو يريد أن يبقى وزير دفاع، لأسباب عديدة، لا مجال هنا للخوض في تفاصيلها».

نيتنياهو: غموض عصي على التصنيف. (ا.ف.ب)

"عرب ٤٨" في المهداف- نهاية عقد

بقلم: أنطوان شلحت

(*) يبدو لي أن عالم الاجتماع الإسرائيلي النقدي الراحل باروخ كيمرلينغ كان السبّاق بين أوساط النخبة الإسرائيلية المثقفة في التلميح، في سياق مقالة مطولة عن إسرائيل والمسألة العربية نشرها في أواسط العام ٢٠٠٥، إلى أن هناك موضوعًا واحدًا سيظل طاغيًا على جدول أعمال الناخبين اليهود الإسرائيليين، في معظمهم، ولا سيما عقب فشل محادثات «كامب ديفيد» العام ٢٠٠٠ وإعلان آلـ «لا شريك» الذي أطلقه إيهود باراك، رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، وهذا الموضوع هو: كيف يمكن التخلص من المواطنين العرب، أو على الأقل كيف يمكن التخلص من غالبيتهم، وترسيخ «الطابع اليهودي» لإسرائيل.

وإننا نجد مصداقًا لما لمح إليه لدى القيام، هنا والآن، بتلخيص حصيلة السياسة الإسرائيلية الرسمية وبالذات إزاء المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على مدار العقد الفائت، الذي يمكن لغرض هذا المقال أن نعيّن بدايته في هبة أكتوبر ٢٠٠٠ التي حدثت بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ويمكن أن نحدّد نهايته في هذه الأيام بتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، أول من أمس الأحد، التي قال فيها إن «مسألة مواطني إسرائيل العرب يجب أن تكون إحدى القضايا المركزية المدرجة في جدول أعمال المفاوضات المباشرة وذلك في ضوء الرفض الفلسطيني الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وهي مسألة تهربنا منها حتى الآن ولا يمكن الاستمرار في ذلك»، مضيفًا أن «رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية يلزم إسرائيل أن تستعد لحل يشمل تبادلا سكانيا». وفي حقيقة الأمر فإن هذا العقد الذي انتهى، وفقًا للإحداثيات أعلاه، بتهديد العرب في إسرائيل بشبح الترانسفير قد بدأ بتأسيس «مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي»، والذي يناقش سنويًا «الموضوعات الساخنة» التي «تقلق إسرائيل»، ويصوغ التحديات المقبلة في المدى القريب والمدى البعيد. ومنذ أول مؤتمر في العام ٢٠٠٠ فإن موضوع العرب في الداخل يقف في صلب هذه الموضوعات، وتُطرح مقاربات تتعلق به تتضمن خططًا تقضي جهارًا بإتباع سياسة الترانسفير تحت مسميات أخرى أقل إيذاء للأذن مثل «تبادل الأراضي» أو «تبادل السكان».

غير أن كيمرلينغ راح يبحث عن جذور طغيان هذا الموضوع/ الهاجس ليس في ما استجد عقب العام ٢٠٠٠ فحسب بل أيضًا في ثنايا الفكر العنصري الصهيوني منذ أول تجلياته، والتي غلب عليها كذلك «هاجس» التخلص من العرب الفلسطينيين عمومًا، ولدى بلوغه وقائع النكبة في العام ١٩٤٨ كتب يقول: على الرغم من أن العرب الذين بقوا في إسرائيل حصلوا على مواطنة (جنسية) إسرائيلية وعلى حقوق مواطنة كأفراد، إلا إنهم اشتبهوا دومًا بعدم الولاء للدولة وبأنهم طابور خامس أو حصان طروادة. ولغاية العام ١٩٦٦ كانت المناطق الريفية (القروية) العربية خاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي، ولم يسمح حتى العام ١٩٦٥ بقبول العرب أعضاء في نقابة العمال العامة (الهستدروت). وكان السبب هو قناعة وإيمان الدولة والسكان اليهود أن المواطنين العرب يشكلون تهديدًا أو خطرًا أمنيًا على الرغم من أنه لم تتوفر موضوعيًا أي إثباتات حقيقية لهذا الإدعاء. وبعد إلغاء الحكم العسكري ظل المواطنون العرب خاضعين لنظام مراقبة وملاحقة بوليسيّة صارمة، ترافق مع إتباع سياسة مصادرة لمساحات واسعة من الأراضي العربية (حوالي ٤٠٪ من الأراضي التي كانت بملكية عربية صودرت بمرور الأعوام) نُفذّت تحت مسميات مختلفة منها «تهويد الجليل»، ومثل هذه التعابير ميزت نظرة الدولة ومؤسساتها تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. وفي المظاهرة التي جرت في ٣٠ آذار ١٩٧٦ («يوم الأرض») قتل برصاص الشرطة الإسرائيلية ستة مواطنين عربًا، وفي «أحداث» تشرين الأول- أكتوبر ٢٠٠٠ (هبة التضامن مع انتفاضة الأقصى والقدس) ذُبِحَ ١٢ مواطنًا عربيًا وجُرِحَ المئات (برصاص قوات الشرطة الإسرائيلية). وقد سبق ذلك مذبحة كفر قاسم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، التي قتل فيها ٤٩ شخصًا من أهالي القرية معظمهم من النساء (إحداهن كانت حاملا) والأطفال على يد وحدة تابعة لشرطة «حرس الحدود» الإسرائيلية، وكما هو معروف اكتفت المحكمة بإصدار عقوبات رمزية فقط على المتورطين في ارتكاب المذبحة.

إن ما يجب استنتاجه من الكلام السالف هو أن السمة الغالبة على موقف المؤسسة الإسرائيلية إزاء العرب في الداخل الآن هي الاستمرار في النظر إليهم باعتبارهم «خطرًا أمنيًا» أو «عدوًا داخليًا». وهي سمة متأثرة، إلى حدّ بعيد، بالموقف الإسرائيلي التقليدي، غير أنها شهدت تصعيدًا يثقب العين على مدار الأعوام العشرة الفائتة. وتعتبر هبة أكتوبر ٢٠٠٠ مفترقًا مهمًا، فقد عُدّت إسرائيليًا امتدادًا للانتفاضة الفلسطينية، والعودة إلى النصوص الإسرائيلية المتعلقة بتلك الفترة تؤكد هذا الأمر بوضوح وجلاء كبيرين. وبالتالي فإن التعامل معهم ظل، أولاً ودائمًا، جزءًا من مفهوم الأمن أو نظرية الأمن الإسرائيلية. ومن المعروف أن سياسة الأمن الإسرائيلية تقوم على قاعدة أن في الوسع تحقيق «أمن إسرائيل» من خلال تفوقها العسكري فقط. ومن شأن هذا التفوق أن يفضي إلى نتيجتين متصلتين:

الأولى- ردع العرب من القيام بأعمال عسكرية؛

الثانية- في حال عدم ارتداعهم يكون في إمكان إسرائيل، من خلال الاعتماد على تفوقها العسكري، أن تحرز نصرًا كاسحًا يشحن في الوقت نفسه بطاريات الردع.

وبحسب هذه السياسة الأمنية فإن «أمن إسرائيل» يرتكز إلى مدماك القوة فقط. وما عدا ذلك كله يبقى عديم الأهمية، والحديث عنه ربما لا يعدو كونه ضريبة كلامية لا أكثر. وفي هذا الشأن أشار د. أوري بن يوسيف، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، إلى أنه في حزيران ١٩٥٦ قدم وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت، موشيه شاريت، استقالته من منصبه، بعد أن اضطره رئيس الحكومة دافيد بن غوريون إلى فعل ذلك. وكان شاريت المسؤول الوحيد في صفوف القيادة الإسرائيلية آنذاك، الذي اعتقد أن سياسة الأمن الإسرائيلية يجب أن تقوم على رجلين: واحدة عسكرية وأخرى سياسية. ومنذ ذلك الوقت أضحت هذه السياسة مرهونة بالقوة فقط. وقد قامت نظرية الأمن الإسرائيلية على ثلاث أرجل: الردع؛ الإنذار؛ الحسم. ولم يكن هناك اهتمام كبير بـ «الجبهة الإسرائيلية الداخلية»، باعتبار أن الحروب تدور في جبهات القتال. وقد بدأ الاهتمام بهذه الجبهة منذ حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١، وذلك عقب إطلاق صواريخ سكود العراقية على العمق الإسرائيلي، وأنشئت قيادة عسكرية خاصة لهذا العمق. لكن الوزن الأكبر بقي من نصيب الردع. وعقب حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان أضيفت رجل رابعة هي الدفاع [بحسب توصيات لجنة مريدور]. وفحواها في الظاهر «تحصين الجبهة الداخلية». وهي تشمل العرب في الداخل، لا بمفهوم تحصينهم وإنما أساسًا بمفهوم التحصن منهم. وقد انطوت المناورات العسكرية الإسرائيلية بعد تلك الحرب على إشارات واضحة وصريحة إلى هذا الأمر. ولذا لا مفرّ من تعقب مستجدات موقف المؤسسة الإسرائيلية إزاء العرب في الداخل في نطاق «تحديثات» نظرية الأمن الإسرائيلية.

وطوال هذا العقد تراكمت دلائل كثيرة من الصعب حصرها على واقع أن المؤسسة السياسية في إسرائيل تتعامل مع قضية العرب في الداخل باعتبارها ذات صبغة إستراتيجية محض، وذلك بتأثير من موقف المؤسسة الأمنية أيضًا. وبطبيعة الحال كانت هناك مفترقات مهمة أخرى تلت هبة أكتوبر ٢٠٠٠ نذكر منها: حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان؛ وثائق الرؤى المستقبلية خلال العامين ٢٠٠٦- ٢٠٠٧؛ الحرب على غزة في شتاء ٢٠٠٩؛ الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٩؛ قافلة السفن التركية التي كانت متجهة إلى غزة العام ٢٠١٠ وغيرها.

ولعل من المهم أن نعيد إلى الأذهان أن إسرائيل نجحت في أوساط رأيها العام في أن تحوّل حملة النقد الدولية لسياستها إزاء الفلسطينيين، خصوصًا في إثر الحرب على غزة، والتي أسفرت عن صدور تقرير غولدستون، إلى عدو مناوب لها بذريعة أنها تنطوي على غاية «نزع الشرعية عنها»، وادعت تقارير إسرائيلية متطابقة، من بين ما ادعت من أمور، أن العرب في إسرائيل باتوا «رأس حربة» في النضال ضد إسرائيل بواسطة تجنيدهم لصالح الكفاح المسلح أو لخدمة نزع الشرعية الأساسية عن إسرائيل من خلال رفضهم هوية إسرائيل ومؤسساتها. وجاء في أحد هذه التقارير (صدر عن «معهد ريئوت» للتخطيط الإستراتيجي) أنه «على الرغم من أن محاولة ربط عرب إسرائيل بالكفاح المسلح فشلت نسبيا، إلا إن هناك جهات بينهم تخدم أيديولوجيا منظومة المقاومة، مثل: الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بزعامة رائد صلاح، الذي يرفض حق دولة إسرائيل في الوجود ويقاطع الانتخابات للكنيست؛ وثائق التصور المستقبلي التي رفضت يهودية دولة إسرائيل؛ الأصوات التي تؤيد حل الدولة الواحدة». وتوقع التقرير بأن «تتحول قضية مكانة مواطني إسرائيل العرب إلى القضية الدورية الكبيرة المقبلة».

من الناحية التقليدية فإن حاجة إسرائيل إلى الإعلان، بين الفينة والأخرى، عن وجود عدو مناوب «تنبع أولاً وقبل كل شيء من بضع حاجات ومتطلبات للمجتمع والزعامة السياسية في إسرائيل»، وفقًا لما يؤكده الأستاذ الجامعي الإسرائيلي إيلي بوديه. ويضيف: إن هذا الأمر يتيح أولاً تعزيز تضامن الشعب الإسرائيلي في مواجهة ما ينظر إليه على أنه عدو متربّص وخطر محدق. ويتيح ثانيًا «فهمًا» أفضل للحاضر الذي لا مفرّ من أن يتراءى في قراءة هذا الشعب باعتباره جزءًا من سياق تاريخي طويل، بل ربما سياق حتميّ، من الصراعات والحروب المفروضة قسرًا على الشعب اليهودي. وهو ثالثًا وأخيرًا يتيح التهرب من مواجهة المشكلات الحقيقية الماثلة أمام الدولة والمجتمع. وفي ظل هذا الوضع يغدو من السهل العودة في أي وقت إلى لازمة «لا يوجد شريك للحوار» (في الجانب الآخر...) والتي تحولت إلى مبدأ مهم في سياسة إسرائيل الخارجية منذ إقامة الدولة.

أمّا الهجوم الضاري الحالي على العرب في إسرائيل فإنه يأتي ضمن نطاق الحملة الرامية إلى انتزاع اعتراف فلسطيني- عربي- دولي بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي. وقد اعترف الجنرال في الاحتياط غيورا أيلاند، الرئيس الأسبق لـ «مجلس الأمن القومي»، أخيرًا، أن هناك سببين مهمين وراء هذه الحملة: الأول، مرتبط بالمطلب الإسرائيلي المتعلق بنهاية النزاع ووضع حدّ للمطالب الفلسطينية في المستقبل؛ الثاني، مرتبط بـ «مكانة عرب إسرائيل»، ذلك بأن هؤلاء يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تكون «دولة جميع مواطنيها»، ولذا فلا حاجة لأن تبقى متمسكة بطابعها اليهودي القومي. وفي رأيه فإنه إذا لم تعترف الدولة الفلسطينية التي ستقام بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، فإن احتمال تسليم الفلسطينيين في إسرائيل بذلك سيبقى احتمالاً ضئيلاً للغاية، وإذا لم نصرّ على ذلك الآن يمكن، بعد جيل واحد أو جيلين، أن نواجه وضعًا يطالب هؤلاء فيه (وربما بواسطة اللجوء إلى العنف) بالحصول على حقوق قومية متساوية. ولا شك في أن الدولة الفلسطينية ستؤيد مثل هذا المطلب أوتوماتيكيًا، بل حتى سترى فيه ذريعة كافية لخرق اتفاق السلام (مع إسرائيل).

لكن في المقابل يرى آخرون أنه لا توجد دولة واحدة في العالم تعترف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وعلى ما يبدو لن تكون هناك أي دولة في العالم يمكن أن تقدم على مثل هذا الاعتراف في المستقبل، وبالتالي فإن مطلب إسرائيل في هذا الشأن ينطوي، في العمق، على دلالة سلبية هي عرقلة أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع الجانب الفلسطيني.

وطبقًا لأحد المحللين السياسيين الإسرائيليين فإن ما يجب الانتباه إليه هو أن الزعماء السياسيين كافة الذين يتبنون مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي تزامنًا مع انطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع الفلسطينيين ينقسمون إلى صنفين: الصنف الأول يضم الزعماء الذين يلوحون بهذا المطلب باعتباره شرطًا لهذه المفاوضات وهم يرغبون في عرقلة التوصل إلى اتفاق منذ أول مرحلة من المفاوضات؛ الصنف الثاني يضم الزعماء الذين يضعون هذا المطلب شرطًا للاتفاق وهم يرغبون في عرقلة الاتفاق لاحقًا.

المشهد الاسرائيلي

"المشهد" الاقتصادي

إعداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

الاستثمار في الطالب في إسرائيل من الأقل بين الدول المتطورة

أكد تقرير صادر عن منظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أن الصرف الرسمي على الطالب في إسرائيل هو من الأقل من بين الدول المتطورة الأعضاء في هذه المنظمة وكذا الحال بالنسبة لرواتب المعلمين.

وبحسب التقرير، فإن الصرف على الطفل في روضة الأطفال في العام ٢٠٠٧ كان ٣٦٣١ دولارا، مقابل معدل ٥٤٤٧ دولارا في دول OECD، وعلى التلميذ في المرحلة الابتدائية ٥٠٦٠ دولارا مقابل معدل ٧٧٤١ دولارا في الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى الطالب في المرحلة فوق الابتدائية، أي الإعدادية والثانوية (التوجيهي)، بلغ الصرف في ذلك العام ٥٧٤١ دولارا، مقابل ٨٢٦٧ دولارا في دول منظمة OECD.

وتدعي وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية أن المعطيات الواردة هي عن العام الدراسي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ولا تعكس واقع الحال في ظل برنامج «أفق جديد»، الذي أجرى تعديلا على رواتب المعلمين، إلا إنه برأي مراقبين ومحللين فإن خطة «أفق جديد» قد تكون حسنت الوضع القائم، ولكن لم ترفع المستوى إلى المعدل القائم في دول OECD.

ويظهر من التقرير أن معدل كثافة الطلاب في الغرف الدراسية في المرحلة الابتدائية في إسرائيل، بلغ ٦ر٢٧ طالب في الصف الدراسي مقابل معدل ٦ر٢١ طالب في دول OECD، وفي المرحلة الإعدادية، ٥ر٣٢ طالب في إسرائيل، مقابل معدل ٩ر٢٣ طالب في دول OECD.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أنه وفق معطيات رسمية، فإن المعدل القائم في إسرائيل ليس متساويا، فمثلا في مسألة الكثافة في الصفوف، فإن المعدل القائم في جهاز التعليم العربي يصل إلى ٣٥ طالبا في الغرفة التعليمية، مقابل حوالي ٢٦ طالبا في جهاز التعليم العبري، كذلك بشأن الصرف على الطالب، فحسب معطيات صدرت قبل سنوات قليلة يظهر أن الصرف على الطالب العربي يساوي حوالي ٣٠٪ مما يتم صرفه على الطالب اليهودي، ولكن لا تتوفر معطيات للعامين الأخيرين في هذا المجال.

وتطرق تقرير OECD أيضا إلى مسألة معدل رواتب المعلمين، وهذا بناء على معطيات العام ٢٠٠٨، فمعدل الراتب لمعلمة / معلم في المرحلة الابتدائية، ولديه أقدمية ١٥ سنة، بلغ ١٩٨٦٨ دولارا سنويا، مقابل معدل ٣٩٤٢٦ في دول OECD، أما لمعلم بنفس سنوات الأقدمية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، فإن معدل راتبه في إسرائيل هو ٢٢٤١٠ دولارا، بينما معدل راتب المعلمين في المرحلة الإعدادية في العام ٢٠٠٨ في دول OECD بلغ ٤١٩٢٧ دولارا، ومعدل المعلمين في المرحلة الثانوية ٤٥٨٥٠ دولارا.

وفي المقابل، فإن التقرير يمنح إسرائيل نسبة عالية ومرتبة متقدمة بالنسبة لطلاب المدارس الذين ينهون ١٢ سنة تعليمية، إذ بلغت النسبة في إسرائيل ٩٠٪، في حين أن المعدل في دول OECD بلغ ٨٠٪.

الموظفون العرب في سلك خدمات الدولة ٥ر٧٪ من مجمل العاملين

اعترف وزير الأقليات الإسرائيلي أفيشاي برافرمان، في جلسة خاصة للجنة الوزارية لشؤون الأقليات، بأن عدد الموظفين العرب في سلك خدمات الدولة لا يتجاوز نسبة ٥ر٧٪، في حين أن نسبتهم من مجمل السكان هي ٥ر١٧٪، ونسبتهم من مجمل القوة العاملة في إسرائيل هي في حدود ١٤٪.

ويؤكد برافرمان أن المشروع الذي وضعته الحكومة في العام ٢٠٠٧ لم يتحقق، ففي ذلك العام كانت نسبة العرب في سلك خدمات الدولة ٢ر٦٪، ووضعت الحكومة خطة تفضيلية لرفع هذه النسبة إلى ١٠٪ حتى العام ٢٠١٢، إلا إنه بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء تطبيق الخطة، فإن الزيادة كانت ٣ر١٪، ولا تزال بعيدة عن النسبة المتوخاة.

ويذكر في هذا المجال أن ما يرفع نسبة العرب في سلك خدمات الدولة هو انخراطهم بطبيعة الحال في جهاز التعليم الحكومي وأيضا في جهاز الصحة الرسمي، إلا إن العرب شبه غائبين عن وزارات ومؤسسات رسمية كبرى بأكملها، وهناك عدد لا بأس به من الوزارات والمؤسسات العامة لا يصل عدد العرب فيها إلى واحد بالمئة، وهم بضعة أفراد فقط.

وقال برافرمان إنه قرر تخصيص ميزانية بقيمة ٥ر٢مليون شيكل، أي ما يعادل حوالي ٦٦٠ ألف دولار، من أجل تمويل حملة إعلامية في داخل المؤسسات والوزارات الحكومية، لتحفيز تشغيل العرب، وشرح مدى أهمية تشغيل العرب في مؤسسات الدولة.

وأعلن الوزير من دون حقيبة ميخائيل إيتان، المسؤول عن تنشيط الانترنت في الجهاز الحكومي، أنه سيتم قريبا الانتهاء من بث صفحات باللغة العربية لمختلف مواقع الوزارات على الانترنت.

بيع ٦٠ ألف سيارة مستعملة من إسرائيل إلى الأردن والعراق سنويا

كشف الملحق الاقتصادي «مامون» الصادر مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن أن وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس صادق على مخطط لبيع ٦٠ ألف سيارة مستعملة من شركات الإيجار الإسرائيلية، بالأساس، إلى دول شرق أوسطية، وبشكل خاص إلى العراق والأردن. ويجري الحديث عن شركات تأجير سيارات على أساس تأجير سنوي.

وجاء في التقرير أن دول الشرق الأوسط معنية بالسيارات المستعملة، في حين أن شركات تأجير السيارات الإسرائيلية، التي تشتري سنويا ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجمل السيارات الجديدة التي يتم استيرادها في إسرائيل، معنية بالتخلص من المخزون الكبير لديها من السيارات سنويا.

ويقول خبراء إسرائيليون إن تقليص حجم السيارات المستعملة في الشارع الإسرائيلي يضمن زيادة في عدد السيارات الجديدة الأكثر أمانا، والأقل تلويثا للبيئة، وتزيد موارد خزينة الدولة من الضرائب.

وأعلنت اطر نقابية أردنية مناهضة للتطبيع في الأيام الأخيرة عن دعوتها إلى منع دخول هذه السيارات ومقاطعتها، وإصدار موقف واضح في هذا الصدد.

ويظهر من قائمة الرابحين والخاسرين أن توجيهات وزارة المواصلات الإسرائيلية تدعو إلى شراء سيارات جديدة أكثر توفيرا في الوقود من تلك التي سيتم بيعها لدول المنطقة، ومن أبرز الرابحين من هذا القرار في حال تم تنفيذه شركات تأجير السيارات الجديدة، ومعها وكلاء استيراد السيارات.

ويتوقع مخمن السيارات الأبرز في إسرائيل ليفي يتسحاق أنه في حال تم تنفيذ القرار، فإنه سيقلص حجم السيارات المستعملة في السوق الإسرائيلية، ما سيرفع حتما من سعر السيارات المستعملة الباقية في السوق الإسرائيلية.

التضخم المالي "يفاجئ" ويرتفع بنصف بالمئة في آب الماضي

حالة الطقس الحارة أدت إلى إبادة ٧٠٪ من محاصيل الخضراوات و٥٠٪ من محاصيل الفواكه لترتفع أسعار بعض أصنافها من ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ وقلق متزايد من نقص مستقبلي في المحاصيل

سجل التضخم المالي في شهر آب الماضي ارتفاعا بنسبة نصف بالمئة، محدثا مفاجأة في الأوساط الاقتصادية، التي توقعت ارتفاعا أقل بقليل من هذه النسبة، وهذا ما فرض توقعات بأن يبادر محافظ بنك إسرائيل إلى رفع الفائدة البنكية في الشهر المقبل، رغم أن التضخم بالمجمل منذ مطلع العام الجاري، وأيضا في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، بقي في المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

وكما يبدو فقد تأثر التضخم المالي من الارتفاع الحاد في أسعار الخضراوات والفواكه، ومن ارتفاع أسعار موسمي لأشهر الصيف، مثل أسعار النقاهة والترفيه، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع أسعار البيوت.

وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع منذ مطلع العام الجاري- ٢٠١٠- بنسبة ٧ر١٪، كما أنه ارتفع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٩ر١٪، وكلتا النسبتين تعتبران مثاليتين، من ناحية اقتصادية، إذ إن السياسة الاقتصادية حددت في السنوات الأخيرة مجال التضخم من ١٪ إلى ٣٪ سنويا، وهذا مقياس أيضا لكل ١٢ شهرا تسبق الشهر المحتسب.

وفي حال أخذنا بعين الاعتبار وتيرة التضخم في الثلث الأخير من كل عام، وفي حال لم تقع مفاجآت غير محسوبة، فإن التضخم المالي قد يبقى في المجال الذي شهدناه حتى الآن، فالشهر الحالي والشهر المقبل يشهدان ارتفاعا قليلا بفعل ارتفاع الأسعار الموسمية، خلال موسمي الخريف والشتاء، وموسم الأعياد اليهودية، الذي ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية وغيرها.

وعلى الرغم من أنه لا توجد مؤشرات إلى ارتفاع شاذ في التضخم المالي، إلا إن محللين إسرائيليين توقعوا أن يُقدم محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، على رفع الفائدة البنكية بنسبة ٢٥ر٠٪ لتستقر في الشهر المقبل عند نسبة ٢٪.

وفي المقابل، فقد ترددت أنباء عديدة في الأيام الأخيرة حول احتمال ارتفاع أسعار كبير للمواد الغذائية، وذلك لأسباب مختلفة، ويجري الحديث على أنه بعد انتهاء الأعياد اليهودية في نهاية الشهر الجاري، من المتوقع أن يرتفع سعر الخبز بنسبة ٦ر٣٪، وهذا في أعقاب ارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالمية، على خلفية تراجع المحاصيل، وإعلان روسيا عن إلغاء عدد من صفقات تصدير القمح إلى الخارج، بسبب الحرائق التي اجتاحت البلاد وضربت المحاصيل.

كذلك قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن ارتفاع الأسعار سيطال سعر البيض، الذي قد يرتفع بنسبة ٧٪، وهذا بناء على طلب تقدم به اتحاد المزارعين، برفع الأسعار بنسبة ١٠٪، بسبب ارتفاع أسعار التكلفة الزراعية، وارتفاع سعر تكلفة التسويق.

غير أن الأنظار تتجه نحو أسعار الخضراوات والفواكه، التي سجلت في الشهر الماضي والشهر الجاري ارتفاعا حادا، وصل في بعض الأصناف إلى ٢٠٠٪ و٣٠٠٪، وبشكل خاص البندورة والخيار، وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن أسعار الخضراوات ارتفعت بالمجمل العام بنسبة ١٠٠٪، وأسعار الفواكه بنسبة ٢٤٠٪، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠٠٩، وهذا بسبب نقص المحاصيل.

وقالت تقرير للصحيفة المذكورة إنه بسبب حالة الطقس فقد تم إبادة ٧٠٪ من محاصيل الخضراوات، وإبادة ٥٠٪ من محاصيل الفواكه، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار.

ويقول مزارعون ومسوقون إن المحاصيل الموسمية المقبلة تضررت منذ الآن من حالة الطقس، ولهذا فإن نقص المحاصيل سيكون أيضا في الموسم القريب، ما يعني أن الأسعار ستكون مرتفعة في المواسم المقبلة.

حالة الطقس الحارة أدت إلى إبادة نسبة كبيرة من محصول الخضراوات .

البنوك الإسرائيلية تسجل أرباحا بقيمة ٨٢٠ مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي

أرباح بنك ليئومي- ٣٣٠ مليون دولار يليه هبوعليم- ٢٥٧ مليون دولار ثم مزراحي طفحوت- ٩٨ مليون دولار وديسكونت- ٧٨ مليون دولار وهبينليئومي- ٥٧ مليون دولار

دلت تقارير البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى على أنها سجلت، في النصف الأول من العام الجاري، أرباحا بلغ مجموعها ٨٢٠ مليون دولار، وهي أرباح تبقى في إطار التوقعات، في حين قالت هذه التوقعات إن البنوك ستواصل تسجيل الأرباح في النصف الثاني من العام الجاري.

وقد سجل بنك ليئومي في الربع الثاني من هذا العام أرباحا بقيمة ١٧٤ مليون دولار، بعد أن كان قد سجل في الربع الأول أرباحا أقل بقليل من الربع الثاني، وبلغ مجموع أرباحه في النصف الأول من هذا العام حوالي ٣٣٠ مليون دولار، ليحافظ بذلك على المرتبة الأولى من بين البنوك، وهي المرتبة التي يحتلها في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا إن المراقبين يعتقدون أن تقديرات البنك كانت أكبر من القيمة النهائية لهذه الأرباح.

وفي المرتبة الثانية حل بنك هبوعليم، الذي كان على مدى عشرات السنوات يحتل المرتبة الأولى، فقد حقق في الربع الثاني أرباحا بقيمة ١٣٦ مليون دولار، وفي النصف الأول بشكل عام ٢٥٧ مليون دولار.

وقفز إلى المرتبة الثالثة من بين البنوك الخمسة الأولى بنك «مزراحي طفحوت»، الذي حقق في الربع الثاني أرباحا بقيمة ٥٣ مليون دولار، وفي النصف الأول من هذا العام قرابة ٩٨ مليون دولار،

أما بنك ديسكونت، الذي كان على مدى عشرات السنين البنك الثالث في إسرائيل، فقد كانت أرباحه في الربع الثاني من هذا العام بقيمة ٤٢ مليون دولار، وفي النصف الأول من العام الجاري حوالي ٧٨ ملين دولار.

وحافظ بنك «هبينليئومي» على مركزه الخامس، إذ حقق في الربع الثاني أرباحا بقيمة ٢٣ مليون دولار، وفي النصف الأول من العام الجاري ٥٧ مليون دولار، وهو البنك الوحيد الذي كانت أرباحه في الربع الثاني أقل من الربع الأول.

ويرى مراقبون أن أرباح الربع الثاني بشكل عام كانت أعلى من أرباح الربع الأول، وهذا يدل على توجه ما في الاقتصاد الإسرائيلي، وهو نمط قد يستمر أيضا في الربع الثالث الذي كاد ينتهي، ومن ثم في الربع الأخير، خاصة على ضوء معطيات النشاط الاقتصادي والنمو المتوقع لهذا العام.

وأشارت تقارير اقتصادية إلى عوامل مقلقة في بنك ديسكونت، ومنها أن أرباحه في الربع الثاني من هذا العام شكلت انخفاضا بنسبة ٥٣٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي- ٢٠٠٩، رغم انه عام أزمة اقتصادية، كذلك فإن رأس مال البنك ازداد في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٥٪ فقط.

ويقول أحد المحللين المختصين بقطاع البنوك إن مصروفات بنك ديسكونت تجاوزت كل المقاييس. ويشير المحلل ذاته، الذي لم يكشف عن هويته، في تقرير لموقع «واينت» إن بنك ليئومي أيضا نشر معطيات قد تبدو جميلة، ولكنها لا تعكس واقعًا قويا من ناحية اقتصادية ومالية، وهذا لأن قسما جدا من الأرباح التي أعلنها بنك ليئومي لا تنبع من نشاط البنك مباشرة، وإنما من أرباح بنسبة ١٨٪ في الشركة الاقتصادية التابعة للبنك، ومن بيع البنك أسهمه في شركة «باز» للوقود، فعملية البيع هذه أضافت ٤٨ مليون دولار.

وكما في كل التقارير البنكية في السنوات الأخيرة، فإن مدخولات البنوك تتأثر من حجم العمولات البنكية، وفي حين أنه في السنوات السابقة كان الحديث عن المبالغ الضخمة التي تجبيها البنوك من العمولات، وكانت أعلى من كل المعدلات العالمية، ففي التقارير الأخيرة اشتكت البنوك من تراجع مداخيلها من العمولات، وهذا بعد سلسلة إجراءات وأنظمة وقوانين فرضت في الآونة الأخيرة لتحد من حالة فلتان البنوك في قطاع العمولات البنكية، التي وصل عددها أنواعها حتى قبل أقل من عامين إلى حوالي ٢٠٠ عمولة.

وانضمت إلى البنوك في معرض الشكوى جراء تراجع المداخيل من العمولات البنكية، شركات بطاقات الاعتماد التابعة لهذه البنوك، فقد أعلنت هي أيضا أن مداخيلها من العمولات في تراجع مستمر، ويأتي هذا كما يبدو استباقا للإجراءات التي أعلنت جهات اقتصادية أن وزارة المالية الإسرائيلية تنوي اتخاذها للحد من سياسة العمولات أيضا في شركات بطاقات الاعتماد.

مكتب الإحصاء المركزي يرفع التوقعات بشأن النمو الاقتصادي إلى ١ر٤٪

مكتب الإحصاء هو أول مؤسسة رسمية ترفع التوقعات المتعلقة بالنمو ■ ارتفاع جديد لجباية الضرائب في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري ■ معهد التصدير يتوقع تراجع وتيرة زيادة الصادرات في العام المقبل إلى ٨٪ جراء تباطؤ النمو في الأسواق العالمية

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقرير أخير له عن رفع توقعاته للنمو الاقتصادي في إسرائيل للعام الجاري ٢٠١٠ إلى ١ر٤٪، في حين أن بنك إسرائيل المركزي ووزارة المالية يتمسكان حتى الآن بتوقعاتهما الصادرة منذ عدة أشهر، بأن النمو سيكون هذا العام ٧ر٣٪، وهذا فارق ليس بسيطا قياسا بحجم الاقتصاد الإسرائيلي.

وقالت مكتب الإحصاء في تقريره إنه يعتمد في توقعاته على معطيات الاقتصاد في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، وحسب هذه التوقعات فإن النمو الاقتصادي على مستوى القطاع التجاري الصناعي سيكون ٥ر٤٪، وحتى أن موارد هذا القطاع سترتفع حتى نهاية العام الجاري بنسبة ٦٪، مقارنة مع انخفاض بنسبة ٣٪ في العام الماضي ٢٠٠٩.

ويقول مكتب الإحصاء ضمن توقعاته إن الصادرات ستزداد خلال العام ٢٠١٠ بنسبة ١ر١٣٪، والمؤثر الأبرز في هذا المجال هو الزيادة الهائلة في صادرات المجوهرات، التي سترتفع بنسبة ٣٩٪، في حين أن المداخيل من السياحة ستزداد هذا العام بنسبة ٣٩٪ وستزداد المداخيل من الصادرات الصناعية بنسبة ١٥٪، وسيزداد حجم البناء بنسبة ١١٪، وستزداد الاستثمارات بشكل عام بنسبة ٣ر٤٪.

وجاء في تقرير مكتب الإحصاء أن الزيادة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة في الاستهلاك الفردي بنسبة ٥٪، والى زيادة في استهلاك الجمهور العام بنسبة ٩ر٣٪، وهذا الأخير نابع بالأساس من الارتفاع في الاستهلاك الأمني بنسبة ٥ر٤٪، وزيادة بنسبة ٩ر١٪ في الاستهلاك المدني.

وحازت مسألة نسبة النمو بشكل خاص على حصة أكبر في الجدل الدائر حول القضايا الاقتصادية، فمن الطبيعي أن النمو الاقتصادي هو هدف كل اقتصاد في العالم، إلا إن الجدل في إسرائيل أخذ في العامين الأخيرين أهمية أكبر، وهذا على ضوء ابتعاد الحقائق على أرض الواقع عن التوقعات الأساسية، التي بنيت على أساسها السياسة الاقتصادية في العامين والحالي والماضي، ورغم هذا الفارق، إلا إن السياسة الاقتصادية بقيت على حالها، وحتى أن التوقعات للعامين المقبلين تتبع الأسلوب ذاته.

فالموازنة العامة للعامين الجاري والماضي تم إقرارها على أساس أن النمو سيتراجع في ٢٠٠٩ بنسبة ٥ر١٪، ولكن آخر نتيجة رسمية ونهائية للنمو في العام الماضي كانت ارتفاعا بنسبة ٨ر٠٪، ورغم أنها نسبة ركود، كونها أقل من نسبة التكاثر السكاني، إلا إنها تبقى أفضل بأضعاف، مقابل توقعات بتراجعها بنسبة ٥ر١٪، كما أن هذا الارتفاع الطفيف شكل أساسا لنمو العام الجاري، الذي كان متوقعا له أن يرتفع بنسبة ١٪ لا أكثر، واليوم نسمع عن نسبة تفوق ٤٪.

ارتفاع في جباية الضرائب

وما يعزز تقرير وتوقعات مكتب الإحصاء المركزي هو تقرير آخر صادر عن سلطة الضرائب، تتوقع فيه أن تسجل مداخيل الخزينة العامة من الضرائب هذا العام زيادة بنسبة حوالي ٨٪، وهذا يعني زيادة بقيمة كلية تصل إلى حوالي ٤ مليارات دولار.

وقالت سلطة الضرائب إنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، جرى جباية حوالي ١٣٠ مليار شيكل، وهذا ما يعادل ٤ر٣٤ مليار دولار، وأن السلطة ذاتها تتوقع أن تجبي هذا العام أكثر بنسبة ٥٪ من المتوقع أصلا، وهذه نسبة تعني ٩ مليارات شيكل، أي ما يعادل ٣٨ر٢ مليار دولار.

ولكن هذه الزيادة الرقمية تحققت حتى الآن في الأشهر الثمانية، ولا يلاحظ أن النشاط الاقتصادي سيتراجع، لتبقى الزيادة الرقمية على حالها، ولذا فإن جباية الضرائب ستسجل هي الأخرى رقما قياسيا من حيث الفجوة بين التقديرات التي تشكلت على أساسها موازنة العام الجاري، وبين الحاصل على أرض الواقع.

غير أن الملفت للنظر في توقعات سلطة الضرائب، المستندة إلى ما هو حاصل حتى اليوم، هو أن المبلغ الإجمالي المتوقع من الضرائب للعام الجاري سيتجاوز ما تم جمعه في العام ٢٠٠٧، وهو أحد أعوام الذروة في النمو الاقتصادي بعد العام ٢٠٠٠.

فبحسب المعطيات كانت الجباية من الضرائب في العام ٢٠٠٥ حوالي ١٦٢ مليار شيكل، وفي العام ٢٠٠٦ تحققت قفزة غير مسبوقة من حيث حجمها في عام واحد، إذ بلغ إجمالي الضرائب أكثر بقليل من ١٧٨ مليار شيكل، وكان الفائض في ذلك العام أكثر من ١٠ مليارات شيكل، ثم تحققت قفزة كبيرة أخرى في العام ٢٠٠٧، ليصل المبلغ الإجمالي إلى ١٩١ مليار شيكل، وكان في هذا العام أيضا فائض في الجباية.

لكن في العام ٢٠٠٨ تراجع حجم الضرائب بفعل الأزمة الاقتصادية التي ضربت إسرائيل في الثلث الأخير من ذلك العام، وانخفض المبلغ الإجمالي إلى أكثر بقليل من ١٨٣ مليار شيكل، تبعه انخفاض متوقع في العام الماضي- ٢٠٠٩، إلى مستوى ١٧٨ مليار شيكل، ولكن هذا كان أعلى بخمسة مليارات شيكل من المتوقع، وفي العام الجاري من المتوقع جباية ١٩٢ مليار شيكل، بدلا من ١٨٣ مليار شيكل حسبما كان مخططا.

وتستخدم الحكومة هذا الفائض من جباية الضرائب لتقليص العجز المالي المخطط، ولتقليص حجم الديون، فمثلا العجز المخطط لهذا العام كان في حدود ٥ر٥٪ من مجمل الناتج القومي، إلا إنه حسب التوقعات فإن العجز سيهبط عن ٤٪، رغم أن التوقعات الرسمية المعدّلة تتحدث عن عجز بنسبة ١ر٤٪.

ارتفاع بنسبة ٦٣٪ في استيراد السيارات

في موازاة ذلك، صدر تقرير آخر أشار إلى أن حجم استيراد السيارات وقطع الغيار في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، سجل ارتفاعا بنسبة ١٩٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩، إلا إنه في شهر آب الماضي سجل فرع الاستيراد هذا لوحده ارتفاعا بنسبة ٥ر٦٣٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي.

كذلك يشير تقرير سلطة الضرائب إلى ارتفاع استيراد الأجهزة البيتية بنسبة متفاوتة ما بين ١٣٪ وحتى ١٩٪، فمثلا ازداد استيراد الثلاجات بنسبة ١٧٪ واستيراد أجهزة التلفزيون بنسبة ٦ر١٣٪ والسجائر بنسبة ٣ر١٢٪.

توقعات بتراجع زيادة الصادرات

في المقابل صدرت توقعات جديدة لمعهد الصادرات الإسرائيلي، تشير إلى احتمال تراجع وتيرة زيادة الصادرات بنسبة ٥٠٪، في العام ٢٠١١، أي بدلا من ١٦٪ فإن الزيادة ستكون ٨٪، وهذا بفعل التباطؤ في زيادة النمو العالمي.

وحسب توقعات المعهد، فإن الصادرات الإسرائيلية إلى العالم سترتفع هذا العام بنسبة تتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٢٠٪، وهذا من دون صادرات المجوهرات، التي تسجل زيادة بنسبة مضاعفة، كما شهدنا في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري.

غير أن المعهد يتوقع نصف هذه النسبة، في زيادة الصادرات في العام المقبل- ٢٠١١، ويقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلية، عامي أريئيل، إن الانتعاش الاقتصادي العالمي أقل من التوقعات ونسبة البطالة في الدول المتطورة والغنية لا تزال عالية، وهي الدول التي تشكل السوق الأساسية للصادرات الإسرائيلية.

إلى ذلك فإن معهد الصادرات يحذر من مردود الصادرات بالعملة المحلية، الشيكل، وهذا لكون أن سعر صرف الدولار ما زال أقل ما كان عليه حتى الربع الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥٪، ويحذر المعهد من زيادة المنافسة العالمية للبضائع الإسرائيلية.

دروس الحربين على لبنان وغزة وتطبيقها من الناحيتين العملية والقانونية

بقلم: غابي سيبوني (*)

الحرب على غزة: «لعبة القوة».

فرضت الحربان في لبنان وغزة على إسرائيل إجراء محاسبة للنفس وإلقاء نظرة تأملية رحبة على التطورات الإستراتيجية في العقد الأخير. ففي هذا العقد، الذي استهل بمواجهة الانتفاضة الثانية وانتهى بعملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، وجدت إسرائيل نفسها في مجابهة تهديدات تختلف في جوهرها عن تلك التي واجهتها خلال الخمسين سنة الأولى على قيامها، وقد أخذ التهديد يتغير بعدما أدرك أعداء إسرائيل عدم قدرتهم على تحقيق إنجازات مؤثرة في مواجهة إسرائيل بالوسائل العسكرية الكلاسيكية. فقرار المصريين القيام بعمل عسكري تقليدي - حرب «يوم الغفران» (١٩٧٣)- نجح في أن يعيد لهم، بثمن الاعتراف بإسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها، السيادة على شبه جزيرة سيناء، غير أن إخراج مصر من دائرة المواجهة والحرب مع إسرائيل، فاقم انعدام توازن القوة العسكرية بين إسرائيل وأعدائها في المنطقة. وهذا الأمر (انعدام التوازن) أدى بهم - دولا ولاعبين غير دولانيين- للبحث عن بدائل للمواجهة العسكرية الكلاسيكية بين الدول، تتطلب موارد واسعة النطاق.

تهديد الإرهاب الفلسطيني، كبديل للمواجهة العسكرية الكلاسيكية، وضع أمام إسرائيل تحديا من الدرجة الأولى. هذا التهديد- الذي أسفر في سنوات الانتفاضة الثانية عن سقوط قرابة ١٢٠٠ قتيل إسرائيلي وعدد كبير من الجرحى- ألزم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بإعادة تنظيم عملها. وقد ارتدى الإرهاب الفلسطيني شكلين رئيسين، الأول تمثل في «إرهاب الانتحاريين» الذين انطلقوا بالأساس من داخل التجمعات السكانية في الضفة الغربية وبدرجة أقل من قطاع غزة، وذلك بسبب الانعزال الجغرافي والمادي للقطاع، وهو ما أدى بالذات إلى تطور وتنامي القدرة على إطلاق الصواريخ من هذه المنطقة باتجاه مدن وبلدات جنوبي إسرائيل.

ومنذ ربيع العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٥ نجحت إسرائيل، بواسطة الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك)، في هزيمة إرهاب الانتحاريين، لكنها لم تتمكن من تحقيق إنجاز مماثل في موضوع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. وقد تجلى المغزى الكامل لتهديد الصواريخ باتجاه دولة إسرائيل بحدة أكبر خلال حرب لبنان الثانية وفي الهجمات الصاروخية التي سبقت ورافقت عملية «الرصاص المصبوب» في غزة. وبالتالي فإن المعركتين العسكريتين اللتين اندلعتا على هذه الخلفية وضعتا إسرائيل أمام معضلات مركبة، بعضها تنفيذية عملانية، والبعض الآخر نبع من جوانب ونواح قانونية- أخلاقية تتعلق بالقتال . في هذا المقال سنتفحص جوهر الدروس والعبر المستخلصة في هذين المجالين.

لعل من المفيد بادئ ذي بدء أن نجري مقارنة بين هاتين المعركتين، وذلك من حيث ما يلي: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في التهديد وفي طرق وأساليب عمل الخصم كما عبرت عن نفسها في أثناء القتال؛ مكانة وسمات المنظمة التي تحارب ضد إسرائيل في مقابل المرجعية الدولانية في البقعة الجغرافية التي تعمل فيها هذه المنظمة والاختلاف في طريق تفعيل قوة دولة إسرائيل؛ أخيرا الجوانب القانونية- الأخلاقية التي وجدت تعبيرا لها خلال الحربين.

أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين المعركتين العسكريتين

التهديد وطريقة تفعيل قوة العدو

يعتبر السكان المدنيون (الإسرائيليون)، بحسب فهم حزب الله وحركة حماس، نقطة الضعف المركزية لدولة إسرائيل، وأن العمل العنيف يجب أن يكون موجها بالأساس ضد هؤلاء السكان. وقد عبر خطاب حسن نصر الله في «بنت جبيل»، عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠، عن هذا الفهم، وحسب قوله فإن المجتمع الإسرائيلي، ورغم ما تمتلكه دولة إسرائيل من قدرات عسكرية هائلة، هو مجتمع واهن مثل «بيت العنكبوت». استناداً لهذا الفهم، تطورت في الساحتين اللبنانية والفلسطينية أنماط عمل هدفها ضرب ما يعتقد أنه الحلقة الضعيفة، حيث وجهت هجمات الانتحاريين الفلسطينيين نحو التجمعات السكانية الإسرائيلية، وتركز بناء وتفعيل قوة حماس في قطاع غزة في قدرات إطلاق القذائف الصاروخية نحو التجمعات السكانية وفي المحافظة على هذه القدرات في نهاية كل معركة. كذلك فإن مبنى القوة ونظرية تفعيلها في حزب الله، موجهان أيضا نحو نقطة الضعف ذاتها. فضلا عن ذلك، فإن منظمتي حزب الله وحماس تطوران قدراتهما الدفاعية ضد عمليات الجيش الإسرائيلي الهجومية في البر والبحر والجو بغية الاحتفاظ بقدرات إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية على امتداد فترة زمنية طويلة، وذلك بشكل أساس عن طريق وضع هذه القدرات داخل مناطق مدنية. إن وجود مبنى القوة داخل محيط مدني له، من ناحية المنظمات التي تقاتل ضد إسرائيل، عدة أفضليات ومزايا، لكنه ينطوي أيضا على قيود ومعيقات. فوجود قدرات الإطلاق في المحيط المدني واستخدام السكان المدنيين كدرع بشري يعيق عمل الجيش الإسرائيلي ويضر بالجهود الرامية إلى تشويش قدرات الإطلاق، وذلك لأن أي نشاط يقوم به الجيش الإسرائيلي في بيئة مدنية سيؤدي بطبيعة الحال إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وبالتالي فإن استغلال هذا الأمر سيمكن من مواصلة القتال بوسائل أخرى كالدعاية والإعلام والإجراءات القانونية واتهام الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وغيرها. والنتيجة المرجوة من ناحية هذه المنظمات هي حث عملية نزع الشرعية عن إسرائيل.

إلى جانب هذه الأفضليات فإن الثمن الذي سيضطر سكان لبنان وقطاع غزة إلى دفعه في أثناء المواجهة يمكن أن يضعف شرعية حزب الله وحماس، فتجربة الماضي في حربي لبنان وغزة تظهر أن ميزان الأفضليات والنواقص- أو المساوئ- سواء بالنسبة لحزب الله أو حماس أفضى في نهاية المطاف إلى تفضيل طريقة العمل التي كشفت السكان المدنيين للرد من جانب إسرائيل. وفي هذه المرحلة فإن من الصعب معرفة ما هي الدروس والعبر التي استخلصتها هاتان المنظمتان فيما يتعلق بالمواجهات المستقبلية.

المسؤولية الدولانية

أظهرت حرب لبنان الثانية إلى أي حد يمكن لمنظمة شبه دولانية، تتواجد في بيئة دولة فاشلة، أن تجر هذه الدولة ذاتها إلى حرب واسعة النطاق. غير أن تمييز إسرائيل بين منظمة حزب الله وبين دولة لبنان جعل من الصعب عليها (أي إسرائيل) تطوير إستراتيجيا ناجعة خلال تلك الحرب. ويخيل أن ما حدث في لبنان في تلك الحرب كان عبارة عن ظاهرة تقاسم أدوار. فقد نجح حزب الله، المتغلغل عميقا في الحياة السياسية والعسكرية في لبنان، في فصل نفسه عن الدولة في كل ما يتعلق برد إسرائيل. هذا الفصل سمح، وما زال يسمح بمواصلة بناء منظومات تفعيل قوة المنظمة من دون أي عائق، وأحيانا حتى بمساعدة أذرع وأجهزة الدولة اللبنانية. هذه العملية تجري في الآونة الأخيرة على أرضية مظاهر اعتراف وموافقة من جانب حكومة لبنان. إن تعميق تغلغل حزب الله في المؤسسة السياسية اللبنانية الرسمية يتطلب إعادة النظر في نفاذ وصحة التمييز بين حزب الله وبين لبنان كدولة. فإذا كان حزب الله هو جزء من المؤسسة اللبنانية، شريك في الحكومة ويحظى بدعمها وتأييدها، فإن أي حرب مع حزب الله هي إذن حرب مع دولة لبنان. من جانب آخر فإنه لا يمكن إجمال النقاش في أبعاد المسؤولية الدولانية من دون التطرق إلى عمق تدخل إيران في لبنان. وفي هذا السياق يمكن الإشارة، خاصة في أعقاب تصفية ناشط حزب الله عماد مغنية، إلى التواجد المكثف للقوات والعناصر الإيرانية في لبنان . هذا التغلغل يضيف تحديا كبيرا بالنسبة لإسرائيل، نظرا لأن إيران لها تدخل عميق في عمليات القيادة والتحكم في الجهاز العسكري لحزب الله. عمليا توجد في لبنان بنية خاصة لدولة سيادية تعمل فيها منظمة عسكرية وسياسية تخضع بدرجة كبيرة إلى قيادة دولة أخرى، كذلك توجد في لبنان بنية سياسية خاصة لا تتوفر فيها قدرات أو إرادة حكومة سيادية لفرض سلطتها وهيبتها، بغية منع تعدد عناصر القوة، في حين يختلف الوضع جوهريا في قطاع غزة، الذي توجد فيه سلطة مركزية فعالة، قادرة على فرض هيبتها على منطقة القطاع كلها. وعليه يبدو أن نشاط عناصر الإرهاب الأخرى في هذه المنطقة يخدم سلطة حماس، ولذلك فهي تسمح بهذا النشاط. وقد جرت عملية «الرصاص المصبوب» في مواجهة هذه السلطة المركزية الممثلة بحكومة حماس.

إن وجود عنوان مركزي يسهل بكيفية ما تفعيل قوة دولة إسرائيل. فهذه السلطة (حكومة حماس) لها مكتسبات ومصالح يجسد المس بها جيداً ثمن التحرش بإسرائيل. من جهة أخرى فإن سلطة حماس في القطاع لا تحظى باعتراف سلطة شرعية سواء من قبل إسرائيل أو من قبل معظم المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية.

إن تحليل دروس الحروب المتعلقة بمكون المسؤولية الدولانية يتيح تفحص مدى قدرة إسرائيل على تحقيق إنجازات إستراتيجية بعيدة المدى في مواجهات وحروب مستقبلية، تواجه فيها تهديداً تضعه أمامها منظمة غير دولانية.

تفعيل قوة إسرائيل

وجدت إسرائيل نفسها في غضون قرابة عامين في خضم مواجهتين ضد تهديدات ذات أوجه شبه كثيرة. استخلاص دروس نمط تفعيل القوة في حرب لبنان الثانية أتاح للجيش الإسرائيلي وللمستوى السياسي محاولة تمثل وتطبيق مواءمات في أثناء عملية «الرصاص المصبوب»، عبرت عن نفسها في المجال التنفيذي- العملاني وفي مجال الاعتبارات القانونية والأخلاقية. ثمة مسألة مركزية تتعلق بأهداف تفعيل القوة . ويخيل أنه كان بالإمكان تشخيص الصعوبة التي واجهتها المؤسسة السياسية خلال الحربين (لبنان الثانية والحرب على غزة) في إعطاء الجيش الإسرائيلي تعليمات واضحة ومحددة فيما يتعلق بالأهداف السياسية والدبلوماسية للمعركة العسكرية. فهذا الوضع (انعدام الوضوح) صعب على الجيش الإسرائيلي محورة وتركيز تفعيل القوة. فقد تقرر في المعركتين الاعتماد في البداية على تفعيل القوة النارية بغية ضرب قوة حماس وحزب الله وتكبيدهما ثمنا . كذلك تقرر في المعركتين بعد مرور فترة من الوقت الانتقال إلى مرحلة العمل بقوات برية في أراضي العدو، فقط بعدما اتضح أن حجم إطلاق النار (الصواريخ) لم يتقلص بشكل ملموس في أعقاب تفعيل القوة النارية. تطبيق دروس حرب لبنان الثانية في هذا المجال، وكذلك التحضيرات والتدريبات المسبقة استعداداً لإمكانية اضطرار الجيش الإسرائيلي للعمل في قطاع غزة، مكنت القوات البرية الإسرائيلية من العمل من خلال جهوزية وأهلية أفضل بكثير مما كانت عليه الحال في حرب لبنان الثانية. فقد استخدم الجيش في معركة غزة بنجاعة أكبر وسيلتيه المركزيتين: النار والمناورة.

وتظهر نتائج المعركتين أن التفعيل المدروس لمزيج من هذه الوسائل ساعد في تحقيق إنجازات قابلة للديمومة. ففي لبنان يسود هدوء مستمر، أما في قطاع غزة، ومع أن الهدوء ما زال هشا، فيمكن ملاحظة انخفاض كبير جداً في حجم إطلاق الصواريخ مقارنة مع الوضع الذي ساد قبل عملية «الرصاص المصبوب». إن الاستنتاج المنبثق عن الحربين هو الحاجة إلى تفحص قيود تفعيل القوة بغية معرفة وتحديد الأهداف التي يمكن للمستوى السياسي أن يضعها للجيش الإسرائيلي. وقد اتضح في الحالتين أن هدف تحقيق الهدوء لفترة زمنية طويلة نسبيا قابل للتحقيق.

حماية الجبهة المدنية

في حرب لبنان الثانية واجهت الجهات المسؤولة عن الجبهة المدنية صعوبة في توفير الإجابات الملائمة. ورغم أنه كان بالإمكان في عملية «الرصاص المصبوب» ملاحظة تقدم حقيقي في هذا المجال، فإن أحد المواضيع المركزية التي تتطلب الدراسة والتمحيص، في ضوء عبر ودروس الحربين، هو التوليفة المثلى لتوزيع الموارد بين بناء القدرات الهجومية للجيش الإسرائيلي وبين بناء القدرات الدفاعية، وهو ما يحتاج أيضا إلى التوليف الداخلي بين الاستثمار في قدرات حماية سلبية والاستثمار في القدرات الإيجابية الفعالة.

جوانب قانونية- أخلاقية

إن التغيير في أسلوب عمل العدو ونقل القتال إلى مناطق مأهولة يستوجب من الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل فهم واستيعاب الأبعاد والدلالات القانونية والأخلاقية لهذا التطور وبالتالي استخلاص الدروس والعبر المطلوبة المتعلقة بتفعيل القوة. فالعدو هو جهة غير دولانية لا يحترم قوانين وقواعد الحرب ويهاجم المدنيين والأهداف المدنية، ولا يميز نفسه عن السكان المدنيين الذين يعمل بينهم بهدف تصعيب التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين «الأهداف العسكرية» والأهداف المدنية. فتفعيل القوة في الحالتين استوجب نقاشا مسبقا لموضوع تعقيدات العمل في بيئة مدنية.

الجواب الذي بلوره وتبناه الجيش الإسرائيلي في خضم حرب لبنان الثانية تضمن عدة مكونات، أولها توجيه ضربات فورية ودقيقة لأهداف عسكرية مهمة، وتحديد قيمة وأهمية الأهداف حسب حجم وخطورة التهديد للمواطنين الإسرائيليين.

هذه الأهداف كانت في الكثير من الأحيان في محيط مدني. وقد قضى الفهم الذي تبلور في حرب لبنان الثانية بأن تفعيل القوة يتطلب أقصى الحذر وأن تنفيذ عملية تفعيل القوة يجب أن يتم وسط الحد قدر الإمكان من الإصابات في صفوف غير الضالعين نهائيا في القتال.

العامل الثاني يتعلق بضرورة الفصل أو التمييز بين السكان غير الضالعين وبين العناصر الضالعة في القتال، وكانت الصيغة التي تبلورت في حرب لبنان الثانية هي تحذير السكان في مناطق القتال ليكونوا مهيأين لإخلاء بيوتهم أو حماية أنفسهم، ولم ينتقل الجيش الإسرائيلي إلى الهجوم الواسع على أهداف حزب الله سوى بعد إخلاء السكان. هذا النمط تم تبنيه في عملية «الرصاص المصبوب» وسط تطوير إضافي نبع من صعوبة إخلاء السكان على نطاق واسع من منطقة القتال المكتظة بشكل خاص في قطاع غزة. وقد جرى في عملية «الرصاص المصبوب» تطوير طرق وأساليب تحذير إضافية للمدنيين من هجمات وشيكة. هذه الوسائل لم تمنع حماس من تحقيق إنجازات في أثناء الحرب فيما يتعلق بكسب تأييد الرأي العام العالمي عن طريق استخدام وسائل الإعلام والمنظمات الدولية ووسائل قانونية. وقد ألحقت هذه الإنجازات ضرراً شديداً بصورة إسرائيل ونالت من شرعيتها في العالم. وجاء تقرير لجنة غولدستون ليساهم في تعظيم الفهم في إسرائيل بأن الحرب في مواجهة التهديد المتغير لم تعد تقتصر على تفعيل القوة العسكرية فقط، وأن هناك حاجة لمعركة رحبة بوسائل غير عسكرية، من أجل مواجهة تهديدات ليست عسكرية وإنما سياسية.

جوهر الدروس المستخلصة

لقد خلق تغيير نمط عمل العدو، من جهة أولى، تحديات تستوجب رداً، وخلق من جهة أخرى أيضا فرصا يمكن استغلالها. وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين الحربين مكن من بلورة دروس من جانب المؤسسة الإسرائيلية من شأنها، إذا ما طبقت، أن تزيد من فرص إرجاء المواجهة المقبلة، وأن تساعد في تحسين القدرة على الاستعداد تمهيدا لهذه المواجهة بصورة إيجابية وفعالة.

بناء القوة في مواجهة تطور القدرات إطلاق الصواريخ لدى العدو

يتعلق مغزى تطور تهديد إطلاق الصواريخ بشكل أساسي بتحسن المكونات الفتاكة أو التدميرية، وبالمدى والدقة، بالإضافة إلى وفرة وسائل القتال الرخيصة، فتحسن دقة الإصابة يضع تحديا كبيرا سواء بالنسبة للأهداف المدنية الحساسة أو بالنسبة للقواعد والبنى التحتية الحربية /العسكرية في الجبهة الداخلية. لذا فإن الجواب الرئيس إزاء تحسن الدقة يجب أن يتضمن بالأساس وسائل دفاعية إيجابية وسلبية، تمكن من الحد من الأضرار واعتراض الصواريخ أو القذائف وإبطال قدرات دقتها.

إعداد السكان وجهوزية الجبهة الداخلية

إن تركيز العدو على مهاجمة وضرب الجبهة الداخلية (العمق) يتطلب من دولة إسرائيل إعداد وتهيئة السكان لمواجهة تستخدم فيها نيران كثيفة ودقيقة موجهة ضد تجمعات مدنية طيلة أيام الحرب أو المواجهة. ومن المرجح أن يستخدم جزء من النيران لضرب أجهزة وقواعد التعبئة والتجنيد ومكونات النيران وبنى تحتية عسكرية ومدنية حساسة في إسرائيل. هناك درس آخر وهو الحاجة إلى عملية تنسيق ومواءمة التوقعات مع مواطني الدولة وتدريب وتهيئة السكان لمواجهة حالات طوارئ مختلفة. إن تطبيق هذه العبر والدروس يمكن أن يساعد الجيش الإسرائيلي أيضا في التركيز على تطبيق خططه التنفيذية.

إبعاد شبح المواجهة المقبلة

يخلق وضع قدرات العدو في إطلاق النار والصواريخ داخل مناطق مأهولة فرصا للردع والكبح. فلكل من منظمة حزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة مصلحة جلية في صيانة شرعيتيهما. ومن هنا فإن تبيان الضرر الذي تستطيع إسرائيل إلحاقه بالمنظمتين في مواجهة مقبلة يمكن أن ينطوي على طاقة ردع وكبح لهاتين المنظمتين، ولكن لا بد من التوكيد على أن التهديدات لن يكون لها مغزى إذا لم يتوفر الاستعداد لتجسيدها.

المسؤولية الدولانية

في هذا الموضوع بدأ يتطور في إسرائيل فهم يركز على تحديد لبنان كدولة معادية في أي سيناريو مواجهة مع حزب الله، وإلقاء كامل المسؤولية على حركة حماس عما يحدث في قطاع غزة.

إن انخراط حزب الله في حكومة لبنان واعتراف الحكومة اللبنانية بشرعية حزب الله كقوة مقاومة ضد إسرائيل يتيحان لهذه الأخيرة دحض الأساس الذي تستند إليه حكومة لبنان في مطالبتها بالتمييز بين لبنان وحزب الله، ويجعل من الصعب حشد التأييد الدولي لهذه المطلب. هذا الدرس طبق في تصريحات كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في إسرائيل. ويتعين على دولة إسرائيل التأكيد على أنها لن تقبل لعبة تقاسم الأدوار بين دولة لبنان وبين حزب الله، وأنها ترى في دولة لبنان الجهة المسؤولة عن كافة الأعمال التي تتم انطلاقا من أراضيها. بناء على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تعلن أنها سترى نفسها في أي مواجهة مقبلة طليقة اليدين في ضرب أهداف لبنان كدولة. وبغية تقبل هذه السياسة بتفهم في الساحة الدولية، يتعين على إسرائيل أن تقوم بعملية تهيئة وتحضير ملائمة قبل اندلاع المواجهة المقبلة.

إن إرساء هذا الفهم لدى صانعي القرارات وعناصر القوة في لبنان ومن يساندهم، يمكن أن يبعد شبح المواجهة المقبلة.

على الرغم من أن الفهم السائد لدى المؤسسة الأمنية- العسكرية في إسرائيل يقضي بأن حماس هي العنوان المسؤول عن أي حادث مصدره في قطاع غزة، فإن ردود إسرائيل من حين إلى آخر على إطلاق الصواريخ من جانب منظمات أخرى في القطاع، تعفي حركة حماس من المسؤولية أو تعكس فهما يرى في عمليات إطلاق الصواريخ جزءا من صراع القوى داخل قطاع غزة. إن عدم وجود منهجية وثبات في ردود إسرائيل على إطلاق النار والصواريخ من داخل القطاع يضر بالقدرة على تحديد حماس كعنوان وحيد تنحصر فيه جهود الردع.

تفعيل القوة من جانب إسرائيل

من أجل الاستخدام الفعال للقوة العسكرية من جانب إسرائيل لا بد من تجسيد الدروس والعبر المتعلقة بضرورة خلق لغة واضحة وجلية فيما يتعلق بالأهداف السياسية والدبلوماسية لتفعيل القوة في مواجهة التهديد الملموس، وكذلك فيما يتعلق بتطبيق أنماط عمل تتيح تحقيق هذه الأهداف .

الأهداف السياسية والدبلوماسية لتفعيل القوة

لا يمكن لإسرائيل والجيش الإسرائيلي أن يزيلا نهائيا التهديد عن أجندة دولة إسرائيل. ويشمل الإنجاز المركزي المطلوب من الجيش الإسرائيلي توفيره مركبين أساسيين، الأول هو زيادة المدى الزمني بين جولات المواجهة، والثاني هو تقليص مدة المواجهة وتقليص ضررها قدر المستطاع. إن إيضاح وتأكيد الحكومة أن هذه هي الأهداف المركزية التي يتعين على الجيش الإسرائيلي تحقيقها، يمكن له أن يحصر بصورة أفضل عملية بناء القوة وتفعيلها في الوقت الملائم. فعدم التركيز السياسي بالنسبة لأهداف القتال في عملية «الرصاص المصبوب» أظهر أن هذا الدرس لم يجر بعد استيعابه والاستفادة منه.

طريقة عمل الجيش الإسرائيلي

إن فهم أهداف العملية (أو المعركة) من شأنه أن يمكن الجيش الإسرائيلي من تركيز نشاطه. وباستطاعة الجيش أن يستخدم بالتزامن الوسيلتين المركزيتين المتوفرتين في حوزته، بحيث تكون مهمة قوة النيران تحقيق ضرر عميق ومستمر بما يعزز عملية الردع ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إبعاد توقيت جولة الموجهة المقبلة. أما مهمة القوات المناورة فتكون احتلال المنطقة التي تنطلق منها القذائف الصاروخية والسيطرة عليها سيطرة تنفيذية. واحتلال المنطقة ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة تسمح بتقليص إطلاق النار وتدمير البنى التنفيذية للعدو إلى حين إخلاء قوات الجيش الإسرائيلي. ومن المحبذ أن يتم ترتيب ذلك بغطاء دولي.

التوازن بين مكونات الدفاع والهجوم

بينت دروس الحربين مدى أهمية وضع توليفة مثلى تجمع بين المكون الدفاعي والمكون الهجومي في مبنى القوة. ويلاحظ أن هناك عملية تغير جوهرية في نقطة التوازن المتعلقة بتوزيع الموارد بين هذين المكونين. فقرار المؤسسة الأمنية تنفيذ مشروع «القبة الحديدية» (منظومة دفاعية فعالة ضد الصواريخ القصيرة المدى)، والاستثمار في تحصين بنى تحتية حساسة مدنية وعسكرية، والقرار بشأن توزيع الكمامات الواقية، كل ذلك وسواه يؤشر إلى تحول ملموس في الموارد الأمنية للدولة. إحدى نقاط الضعف في هذه العملية هي غياب الوضوح فيما يتعلق بالتوازن بين الدفاع والهجوم في نظرية الأمن القومية. فما زالت عملية البحث عن نقطة التوازن المثلى جارية حتى الآن، وسيكون بالإمكان في المستقبل فقط تقدير ما إذا كان التوازن الجديد أسلم وملائما أكثر لاحتياجات دولة إسرائيل.

الجوانب القانونية- الأخلاقية

أحيانا يسمع الادعاء القائل إن قواعد الحروب الكلاسيكية لا تلائم الحرب ضد التهديد غير المتناظر، ويستند هذا الإدعاء إلى فرضية مفادها أن القواعد التقليدية وضعت لتتلاءم مع الحرب بين جيوش ودول، وليس لمواجهة غير متناظرة مع منظمات غير دولانية. كما يستند هذا الطرح إلى الفهم بأن قواعد الحرب التقليدية وضعت ليتم تبنيها بشكل متبادل وبالتالي فهي غير ملائمة لحالات لا يرى فيها أحد الأطراف نفسه ملزما بها . غير أن محاولة صياغة قواعد جديدة تخلق صعوبات جوهرية في ظل الواقع الدولي الراهن. ويقضي التوجه الآخذ بالتطور في إسرائيل بأنه يمكن بلورة فهم سلوكي- أخلاقي يستند إلى المبادئ والقواعد المنصوص عليها في أساس قواعد وقوانين الحرب التقليدية وأن تتلاءم في الوقت ذاته مع الواقع الراهن. وتجسد قوانين الحرب عدة مبادئ أهمها:

التمييز بين أهداف عسكرية وأهداف مدنية- فأي هدف مدني في جوهره، يستخدم لأغراض عسكرية، أو ينطوي المس به على أفضلية عسكرية بحكم موقعه أو ثمة إمكانية لاستخدامه لأغراض عسكرية، يصبح هدفا عسكريا مشروعا للهجوم عليه. هذا المبدأ ملائم أيضا للحرب غير المتناظرة.

مبدأ المعيارية (التناسب): يمكن وفقا لهذا المبدأ أن يلحق ضرر بأهداف مدنية، ومن المسموح أيضا مهاجمة أهداف مدنية حتى إذا توفرت معرفة مسبقة بأنه سيلحق بها مثل هذا الضرر، والاختبار هو ما إذا كان الضرر المتوقع مبالغا فيه. هناك تمييز بين نوعين من المعيارية: محلي وعالمي، وتتناول المعيارية المحلية قيمة وأهمية الهدف مقابل الضرر الذي سينجم جراء ضربه، ولكن بما أن إستراتيجيا عمل العدو تقوم على استخدام دروع بشرية عن طريق وضع قدراته النارية داخل تجمعات سكانية مدنية، فإن تطبيق المعيارية المحلية يمكن أن يؤدي إلى وضع يغدو العمل فيه غير ممكن على الإطلاق، فضلا عن فقدان قدرة الدفاع الذاتي. وفي مثل هذه الحالة يمكن تطبيق المعيارية العالمية التي تسمح بإلحاق ضرر محلي بغية التسبب بانهيار إستراتيجيا العدو القائمة على استخدام الدروع البشرية.

هذه الأمور تعني أنه يمكن التوقف عن السعي إلى تغيير قواعد الحرب أو الادعاء بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تعمل طبقا لها. هذا التوجه يمكن أن يتسبب بضرر معنوي وسياسي شديد. في الوقت ذاته ستكون هناك ضرورة للتمييز بين حروب تجري فيها تبادلية في تطبيق قواعد وأحكام الحرب وبين الحروب التي يلتزم فيها أحد الأطراف بهذه القواعد والأحكام.

وفي مثل هذه الحالة يتعين على دولة إسرائيل تطوير وتبني نظرية سلوكية- أخلاقية خاصة بها، مستندة إلى المبادئ القائمة في أساس قواعد وأحكام الحرب وإلى نماذج تتبناها دول ديمقراطية أخرى. ويمكن للإعلان المسبق عن مبادئ هذه النظرية أن يساعد إسرائيل في إيضاح طرق وأساليب عملها بصورة أفضل في أي مواجهة مستقبلية.

[ترجمة: س. عياش]

(*) رئيس برنامج أبحاث «الجيش والإستراتيجيا» في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال هو فصل من تقرير «التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠» الصادر عن المعهد مؤخرًا.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

بحث جديد ضمن فصول ''التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠'':

على المؤسسة الإسرائيلية إجراء تغييرات في السياسة المتبعة إزاء المواطنين العرب

شرعية إسرائيل في نظر مواطنيها العرب آخذة في الانخفاض، ما سيؤدي إلى وضع حساس وقابل للانفجار في ما يتعلق بعلاقتهم مع الدولة والأغلبية اليهودية

تنظر إسرائيل، كمؤسسة حاكمة وجمهور يهودي، إلى المواطنين العرب فيها على أنهم مجموعة ينبغي التعامل معها وفق معايير إستراتيجية. وقد أخذ هذا التعامل، في السنوات الأخيرة، يظهر بشكل بارز من خلال تصريحات مسؤولين أمنيين، وليس فقط من جانب سياسيين عنصريين يسعون لكسب أصوات الناخبين مثل رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان. وكانت آخر التصريحات في هذا السياق أقوال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكنازي، خلال زيارته لكلية تحضيرية عسكرية في مستوطنة «عيلي»، الأسبوع الماضي. ففي رده على سؤال حول مكانة إسرائيل في العالم بعد الحرب على غزة والتي شهدت تراجعا كبيرا، قال أشكنازي إنه «توجد ظاهرة نزع الشرعية عن الدولة في البلاد والعالم». ولا شك في أنه بقوله «في البلاد» يقصد أساسًا المواطنين العرب. ولا يزال يتردد في الأذهان التصريح المشهور لرئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوفال ديسكين، الذي قال إن «عرب إسرائيل يشكلون تهديدا إستراتيجيا على الدولة». وهناك تصريحات كثيرة للعديد من السياسيين الإسرائيليين في هذا السياق لدى تطرقهم إلى موضوع التوازن الديمغرافي.

وصدر الأسبوع الماضي عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب «التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠»، وتضمن خمسة عشر مقالا بحثيا أعدها باحثون أكاديميون. وتناولت هذه المقالات المواضيع ذات الأهمية والبعد الإستراتيجيين بالنسبة لإسرائيل. ومن بين هذه المواضيع: إيران، الاستيطان، العالم العربي، دروس الحربين على لبنان وغزة، تبادل الأسرى، العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، العلاقات مع تركيا، العلاقات مع الولايات المتحدة والتهديدات لها في الشرق الأوسط، أوروبا والشرق الأوسط، سياسة مصر، التطرف الإسلامي في المنطقة، والعرب في إسرائيل.

وكتب المقال/ البحث حول العرب في إسرائيل الدكتور إفرايم لافي، مدير مركز تامي شتاينميتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب، ومدير برنامج كونراد أديناور للتعاون اليهودي – العربي، والباحث في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل أبيب. ولافي متخصص في المجالات التالية: المجتمع الفلسطيني، المجتمع المدني في العالم العربي، العرب في إسرائيل، الإسلام المتطرف في الشرق الأوسط والعالم، مصر والأردن. وهو عسكري يحمل رتبة عقيد (في الاحتياط)، وكان مديرا للوحدة الفلسطينية في قسم الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان).

نقطة تحول

يرى لافي بـ «هبة أكتوبر» العام ٢٠٠٠ واستنتاجات «لجنة أور» الرسمية الإسرائيلية التي حققت في أحداث الهبة وخلفياتها وتبعاتها نقطة تحول في فهم صناع القرار في إسرائيل، الذين أصبحوا ينظرون إلى موضوع الأقلية العربية على أنه موضوع ينطوي على أهمية إستراتيجية بالنسبة للدولة. «فقد اعترفت إسرائيل بصورة معلنة بسياسة التمييز التي انتهجت تجاه العرب منذ قيامها، واعترفت بأن منح المساواة الكاملة بموجب القانون لهؤلاء السكان، كأفراد ومجموعة، هو مصلحة قومية من أجل ضمان استقرار اجتماعي وازدهار اقتصادي».

ويعتبر لافي أن تقرير «لجنة أور»، الذي صدر في مطلع أيلول العام ٢٠٠٣، شكل بالنسبة لقسم من الحكومات الإسرائيلية على الأقل «خريطة طريق» حول كيفية دفع المساواة المدنية للعرب والتعامل مع الفجوات ومشاعر الغبن بينهم. وأشار في هذا السياق إلى عدد من القرارات التي اتخذتها الحكومة وأدت إلى إقامة هيئات لخدمة هذه الأهداف. وأشار إلى أن هذه هيئات تهدف إلى منح دعم اقتصادي للأقلية العربية وزيادة فرص عمل العرب في المؤسسات الحكومية. لكن قرارات الحكومة في هذا السياق لم تغيّر الواقع الاقتصادي بين العرب كثيرا، فنسبة الفقر بين العرب لم تتغير تقريبا، ولا تزال البلدات العربية تتصدر قائمة البلدات التي تعاني من البطالة، والمشاكل التي يعاني منها جهاز التعليم العربي تفاقمت، واستيعاب العرب في المؤسسات الحكومية ما زال على حاله تقريبا.

لكن على الرغم من هذا الواقع إلا إن لافي يعتبر أنه في السنوات الأخيرة تزايد حجم «الإنصات السلطوي» تجاه المجتمع العربي في إسرائيل. وأن التقدير هو أنه «تم إحراز تقدم محدود في تحقيق المساواة المدنية للأقلية العربية حتى الآن». وبالإمكان وصف هذا الكلام، في أحسن الأحوال، بأنه غير دقيق، لأن «الإنصات السلطوي» معدوم والمساواة في تراجع مع مرور الزمن، الأمر الذي يزيد من عمق الفجوات بين العرب واليهود. ويعترف لافي بأن «الموانع في الموازنة والموانع البيروقراطية والسياسية تصعّب تنفيذ السياسة المعلنة وتطبيق توصيات لجنة أور على أرض الواقع وتمنع إحداث تغير حقيقي في الوضع».

وأضاف لافي أن «هناك مسائل قانونية من الوزن الثقيل لم يتم حسمها وتتعلق بتعريف مكانة العرب في الدولة. إلى جانب ذلك توجد عوامل اجتماعية – سياسية داخل المجتمع العربي تعرقل تطوره، مثل السياسة التقليدية المحلية ومكانة النساء في المجتمع. والصورة العامة هي أن العرب في إسرائيل ما زالوا يشكلون، من نواح شتى، مجموعة اجتماعية مستبعدة ومميز ضدها وتفتقر إلى المساواة المدنية. وتعاني [هذه المجموعة] من تمييز مُمأسَس يتم التعبير عنه من خلال عملية سن القوانين وتوزيع الموارد والميزانيات بصورة غير متساوية ونسبة تشغيل العرب في القطاع العام والسكن، وكذلك [تعاني من] تمييز غير ممأسس من الناحية الاجتماعية. وهذه الأخيرة نابعة من المواجهة بين المجتمعين [العربي واليهودي]، ويتم التعبير عنها من خلال مشاعر التمييز في الحياة اليومية، مثل اصطدام [العربي] بالرفض خلال البحث عن عمل، ومعارضة سكن العرب في مدن يهودية، ومنع دخول العرب إلى أماكن ترفيه وتسلية، واستخدام تعابير عنصرية تجاه المواطنين العرب. [كذلك فإن] حقوق العرب في إسرائيل كأقلية إثنية – قومية محدودة، وعمليا لا يعترف بهم رسميا على أنهم أقلية قومية تستحق حقوقا جماعية والفجوة بينهم وبين المجتمع اليهودي تزداد اتساعا، حتى ولو طرأ تحسن على وضعهم الاقتصادي – الاجتماعي قياسا بالماضي».

تأثير الصراع على وضع العرب

ويؤثر تطور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل وعلى مسألة الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل. ويرى لافي أن «تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية للعرب في إسرائيل خلال العملية السياسية، والتراجع التنظيمي والأيديولوجي لدى منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب فشل طريقها السياسية وإدارة شؤون الحكم الذاتي في المناطق [المحتلة منذ العام ١٩٦٧]، وكذلك انتفاضة الأقصى العنيفة التي استمرت عدة سنوات– كل هذه، سوية مع أحداث أكتوبر العام ٢٠٠٠، هزت المجتمع العربي في إسرائيل وأثارت تساؤلات لديه حيال مستقبل ومصير الشعب الفلسطيني برمته».

وأشار لافي إلى ما بات يعرف بـ «وثائق الرؤية»، وهي وثيقة «التصور المستقبلي للجماهير العربية في إسرائيل» الصادرة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية؛ «وثيقة حيفا» الصادرة عن مركز مدى الكرمل؛ «الدستور الديمقراطي» الصادر عن مركز عدالة. وصدرت هذه الوثائق خلال العامين ٢٠٠٦–٢٠٠٧، وصاغها مثقفون من عرب الداخل. وكتب لافي أن غاية هذه الوثائق هي «استخدامها كأساس لاستيضاح داخلي لدى الجمهور العربي بشأن مستقبله ومن أجل إجراء حوار حول ذلك مع الدولة والجمهور اليهودي فيها».

واستعان لافي بالأبحاث التي أجراها عالم الاجتماع الإسرائيلي البروفسور سامي سموحة، من جامعة حيفا. واعتبر لافي أن هذه الأبحاث تكشف عن تشدد حاصل في مواقف الجمهور العربي، يتم التعبير عنه «بانخفاض شرعية إسرائيل في نظر مواطنيها العرب ومن شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى وضع حساس وقابل للانفجار في ما يتعلق بعلاقتهم مع الدولة والأغلبية اليهودية». وواضح هنا أن لافي يستمد تقييمه هذا من الأجهزة الأمنية، مثل شعبة الاستخبارات العسكرية والشاباك والشرطة. وأضاف أن «هذه الظاهرة تتغذى من عوامل مثل الجمود المتواصل الذي ساد العملية السياسية مع الفلسطينيين، حرب لبنان الثانية وعملية 'الرصاص المصبوب' العسكرية في قطاع غزة، عدم وجود تقدم ملموس في تطبيق تقرير لجنة أور، إغلاق ملفات تحقيق ضد شرطيين قتلوا المتظاهرين العرب في أكتوبر ٢٠٠٠، ونشر وثائق الرؤية العربية».

لكن التدقيق في الوضع الذي كان سائدا في الماضي ومقارنة مواقف المواطنين العرب في السنوات الأخيرة مع مواقفهم منذ أكثر من ثلاثين عاما، وتحديدا بعد العام ١٩٧٦، أي بعد أحداث يوم الأرض، يدل على عدم حدوث تشدد في مواقف العرب وإنما على وجود استقرار فيها. ويرى البروفسور سموحة أن «عدم التشدد يفند الرأي السائد بين الجمهور وصناع القرار في إسرائيل وباحثين أكاديميين بأن المواطنين العرب يمرون في عملية تطرف وأنهم موجودون في مسار تصادم مع اليهود والدولة».

أقلية معتدلة

ووفقا للافي فإن استطلاعات رأي أجراها سموحة أظهرت أن مواقف الجمهور العربي في إسرائيل أكثر اعتدالا من مواقف قيادته. وهذا توجه تسعى المؤسسة الحاكمة والإعلام في إسرائيل إلى الترويج له. وكتب أن القيادة العربية تنفي أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية تجاه مواطنيها العرب وتعارض تعريف إسرائيل على أنها دولة يهودية وديمقراطية وترفض حلولا معينة سائدة بين اليهود، مثل حل قضية اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية. ووجد لافي في استطلاعات سموحة أن ٥٧٫٣٪ من العرب يعتقدون أن إسرائيل دولة ديمقراطية تجاه العرب، و٤١٫٤٪ يوافقون على «حق» إسرائيل في الوجود كدولة يهودية وديمقراطية، و٥٨٫٨٪ يوافقون على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين يجب أن يكون إلى الدولة الفلسطينية فقط. واستنتج سموحة من هذه المعطيات أن عدم التشدد في المواقف يدل على أن العرب في إسرائيل يمرون في عملية تأقلم تجاه الدولة والأغلبية اليهودية وأنهم ملتزمون بالنضال الديمقراطي ويسعون إلى تحقيق مكانة متساوية مع اليهود.

ووجد لافي دعما لهذا التقييم في معطيات وردت في استطلاع للرأي تم إجراؤه بين أبناء الشبيبة في إسرائيل، في شهر شباط الماضي، ونشرت معطياته في يوم دراسي نظمته كلية التربية في جامعة تل أبيب. وجاء في الاستطلاع أن نصف أبناء الشبيبة العرب يعرفون أنفسهم كإسرائيليين والنصف الآخر كفلسطينيين. وقال ٧٢٪ إنهم يشعرون بأنهم جزء من الدولة، ٤٥٪ يريدون الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ويوافق ٧٥٪ على «حق» إسرائيل في الوجود كدولة يهودية وديمقراطية، و٦٤٪ يعتقدون أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية، و٧٤٪ يعتقدون أن جهاز التعليم يمكنهم من التعبير عن ثقافتهم، ورحب ٨٦٪ بأن يكون لديهم صديق يهودي من جنسهم وفي سنهم.

من جهة ثانية أظهر الاستطلاع بين أبناء الشبيبة اليهود «فرقا بين موافقتهم على منح العرب حقوقا جماعية وبين التعامل معهم في المستوى الشخصي» وفقا للافي، لكن الاستطلاع أظهر في الواقع نزعات عنصرية لدى أبناء الشبيبة اليهود مستمدة من الأجواء العامة في إسرائيل. فقد قال ٤٩٫٥٪ إنه لا ينبغي منح العرب حقوقا متساوية مثل اليهود، وقال ٥٦٪ إنهم مؤمنون بأنه يجب عدم السماح بانتخاب ممثلين عرب في الكنيست، إلا إن ٦٦٪ لم يمانعوا في أن يكون لديهم صديق عربي، وقال ٧٨٪ إن شعار «الموت للعرب» هو تعبير عنصري وغير شرعي.

ويشير لافي إلى حدوث مدّ وجزر في ما وصفها بـ «عملية الأسرلة» لدى الأقلية العربية في إسرائيل، فيما يتعلق بارتباطهم ومشاعر انتمائهم لدولة إسرائيل. ويرى أن هذا المد والجزر تأثر من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وأدى في النصف الثاني من سنوات السبعين وخلال سنوات الثمانين إلى فلسطنة الأقلية العربية، التي كان التعبير الأساس لها هو التضامن مع أبناء شعبها الرازحين تحت الاحتلال ومع الحركة الوطنية الفلسطينية الآخذة بالتطور، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتصاعدت الفلسطنة بين الأعوام ١٩٨٧ – ١٩٩٢ على خلفية الانتفاضة الأولى.

في موازاة ذلك، وفقا للافي، فإن «عملية التنشئة الاجتماعية (socialization) لدى العرب في إسرائيل زادت حجم تماثلهم مع الدولة، على الرغم من وجود فترات حضيض. فخلال سنوات الثمانين طرأ ارتفاع متسارع على مستوى حياة العرب، وفي سنوات التسعين تحسنت حقوقهم الدستورية نتيجة الثورة الدستورية في الدولة [المقصود سن قوانين أساس، ومنع سن قوانين تتناقض معها] وتطور المجتمع المدني». وساهم في هذا التحول وجود حكومة إسحاق رابين، «التي قلبت سلم الأولويات الوطني ورصدت موارد كبيرة لتحسين مكانة العرب الاقتصادية – الاجتماعية». ولفت لافي في هذا السياق إلى حقيقة أن النواب العرب شكلوا «شبكة أمان» لحكومة رابين في العامين ١٩٩٤–١٩٩٥، في إثر توقيع اتفاق أوسلو.

«الهامشية المزدوجة»

ويرى لافي أنه «في الواقع لم يكن هناك تناقض بين عمليتي الأسرلة والفلسطنة، وغالبية الجمهور العربي تبنت الهويتين في آن واحد. والحقائق هي أن العرب امتنعوا عن المشاركة النشطة في النضال الوطني الفلسطيني. ورغم أنهم أبدوا تماثلا وشاركوا في الإعلام والدعاية [إلى جانب الفلسطينيين]، لكنهم لم يمارسوا دورا نشطا – عنيفا في الانتفاضة الأولى ولا في الثانية. وكان في هذا تعبير غير قليل عن تقييم ارتباطهم ومشاعر انتمائهم إلى دولة إسرائيل. والمشكلة كانت موجودة في الشعور بـ 'الهامشية المزدوجة'، أي في كون المجتمع العربي موجودا في هامش المجتمع الإسرائيلي وفي هامش الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. من جهة، كان هناك خلل في مواطنتهم الإسرائيلية... ومن الجهة الأخرى لم تعتبرهم منظمة التحرير الفلسطينية لاعبا في المفاوضات السياسية التي أجرتها مع إسرائيل، رغم كونهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني».

وأضاف لافي أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين التي أفضت إلى اتفاق أوسلو «أوضحت للجمهور العربي في إسرائيل أن إنهاء الصراع على أساس التقسيم إلى دولتين يبقيهم خارج صورة الحل في كل ما يتعلق بتعريف هويتهم وحل مشاكل مثل لاجئي الداخل والتعويض عن مصادرة الأراضي. وأيقنوا أن المفاوضات بين الجانبين غايتها معالجة قضايا 'ملفات ١٩٦٧' وليس 'ملفات ١٩٤٨' ولا تتعلق بهم باستثناء مطالبة إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بيهودية الدولة».

وتابع لافي أن «العملية السياسية أوضحت للعرب في إسرائيل أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثلهم وعندما يتم التوصل إلى تسوية سياسية ربما يجدون أنفسهم مستبعدين من جانب دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية. ويواجه القادة والمثقفون بينهم معضلة مزدوجة، التي تعاظمت مع فوز حماس في الانتخابات العامة في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. فمن جهة، كيف بالإمكان تسوية المكانة والهوية الجماعية للعرب كأقلية قومية في دولة إسرائيل، والاهتمام بالمصالح الهامة مثل حل قضية لاجئي الداخل والتعويض على مصادرة الأراضي. ومن الجهة الثانية، كيف بالإمكان كبح تنامي قوة الحركة الإسلامية السلفية – الجناح الشمالي [بقيادة الشيخ رائد صلاح] ونيتها استغلال تراجع قوة منظمة التحرير الفلسطينية وصعود حماس لتصبح وريثة الحركة الوطنية الفلسطينية».

وأشار لافي إلى أنه على ضوء ذلك بدأت في العقد الأخير عملية تقضي في جوهرها بتعميق البحث عن حل لمكانة العرب في الدولة. ونتج عن هذه العملية وضع «وثائق الرؤية» المذكورة أعلاه. ويشار إلى أن هذه الوثائق تعبر عن التأييد لحل الدولتين للصراع. وتؤكد على الانتماء القومي الفلسطيني للعرب في إسرائيل. وتطالب بتغيير دستوري للنظام في إسرائيل. وتطرح مبنى للدولة يكون ثنائي القومية وثنائي اللغة والثقافة ويطالب بإلغاء القوانين التي تعطي اليهود أفضلية، مثل «قانون العودة» وقانون توزيع الأراضي من جانب «كيرن كييمت ليسرائيل» (أو «الصندوق الدائم لإسرائيل»). وتطالب بأن يحصل العرب في إسرائيل على حقوق شعوب أصلانية في مجالات الموارد والأراضي وأن يكون من حقهم إدارة ذاتية لجهاز التربية والتعليم والثقافة، والمشاركة في قرارات الحكومة بشأن توزيع الموارد، خصوصا وأنهم سكان البلاد الأصليون وهم موجودون فيها قبل قيام إسرائيل.

ويرى لافي أن «صياغة الوثائق ونشرها يدلان على أن العملية السياسية وتطوراتها شجعت النخبة المثقفة العربية [داخل إسرائيل] على التحول إلى لاعب بمقدوره وضع تحدٍ أمام النظام السياسي الإسرائيلي والفلسطيني أيضا. واستخدم أعضاء النخبة أدوات اللعبة السياسية والديمقراطية، وبضمن ذلك منظمات المجتمع المدني، لكي يشكلوا وكلاء تغيير لدفع هدفين أساسيين: أولا، تغيير مبنى الحكم وتغيير تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بهدف إزالة 'الهامشية المزدوجة' عن المجتمع العربي – الفلسطيني وتحريره من حالة العتبية [أي انعدام الوضوح Liminality] التي يواجهها. وثانيا، تمرير رسالة إلى منظمة التحرير الفلسطينية مفادها أنه يحظر على المنظمة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وحل قضية اللاجئين ليست من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية فقط، إذ إنها لا تمثل لاجئي الداخل. ولكن، بعد النقاش الأولي الذي أثارته الوثائق، انتهى الاهتمام بها، ولا يوجد اليوم تعاط فعلي مع مضمونها بين الجمهور العربي أو اليهودي».

من جهة ثانية يقول لافي إن «انعدام اليقين بشأن المكانة الجماعية للعرب في إسرائيل في الدولة، وخصوصا على خلفية التشديد على مكانتها كيهودية، ساعد في توجه جماهيري نحو الحركة الإسلامية [الجناح الشمالي]... والتوجه والانضمام إلى الدين كإطار للهوية يشكل بديلا شرعيا من شأنه أن يعوض على انعدام اليقين. ومن أجل أن تحظى بشرعية أكبر بين الجمهور أضافت الحركة الإسلامية العامل القومي إلى هويتها الدينية. واليوم، على عكس الروابط الواهية بين التيار الوطني العربي في إسرائيل والتيار الموازي له في السلطة الفلسطينية، يتزايد تعزيز الروابط بين الحركة الإسلامية في إسرائيل والتيار الإسلامي الذي تتزايد قوته في المناطق [المحتلة] بقيادة حماس. وبهذا الشكل تنافس الأيديولوجيا الإسلامية البرامج السياسية للأحزاب العربية وأفكار النخبة المثقفة غير المتدينة، التي تضمنتها وثائق الرؤية».

وخلص لافي في مقالته إلى أنه على السلطات الإسرائيلية إجراء تغييرات في السياسة المتبعة تجاه المواطنين العرب، بحيث تتزايد عملية دمج العرب في الحياة الإسرائيلية، من خلال توفير أماكن عمل في القطاع العام وما إلى ذلك، والتوصل إلى تفاهمات مع قيادة وممثلي الأقلية العربية تؤدي إلى تأسيس علاقات أغلبية – أقلية. واعتبر أن «هذه التفاهمات المشتركة من شأنها أن تؤدي إلى تحديد مكانة دستورية للمواطنين العرب في إسرائيل كأقلية إثنية تستحق الاندماج في القيادة والتمتع بمساواة كاملة وتمثيل ملائم في القطاع العام والهيئات المرتبطة بنشاط عام حكومي». واعتبر أيضا أن خطوات كهذه ستؤدي إلى تقليص انعدام المساواة وإلى تعريف العرب لأنفسهم كمواطنين متساوي الحقوق وتعميق بلورة الهوية المدنية الإسرائيلية بينهم وتقليص ظاهرة نزوح الشبان إلى صفوف الحركة الإسلامية وتخفيف نزعات التقوقع لديهم.

وثائق إسرائيلية تم رفع السرية عنها مؤخرا:

''تطهير'' جنوب النقب من العرب تم بعد أكثر من عشرة أعوام على إقامة إسرائيل!

إسرائيل استغلت مقتل أحد ضباطها من أجل تنفيذ عملية طرد عشيرة السراحين إلى سيناء

لم تنته عمليات الطرد الإسرائيلية للفلسطينيين من وطنهم في العام ١٩٤٨. بل استمرت بعد ذلك، وفي العام ١٩٥٩، أي بعد أكثر من عشرة أعوام على قيامها، نفذت عملية طرد عشيرة من بدو النقب إلى سيناء.

وتكشف وثائق إسرائيلية تم رفع السرية عنها، مؤخرا، النقاب عن عملية طرد عشيرة السراحين، وهي من عشائر قبيلة العزازمة. واستغلت إسرائيل مقتل أحد ضباطها من أجل تنفيذ عملية الطرد. ووفقا للمعلومات المتوفرة، التي أوردتها صحيفة هآرتس، يوم الجمعة الماضي، فإن عدد الذين طُردوا ليس معروفا بالتحديد، لكنه يتراوح ما بين مئات وثلاثة آلاف شخص. وأدت عملية طرد أبناء السراحين إلى إفراغ، أو «تطهير» وفقا للمصطلح الإسرائيلي، جنوب النقب من العرب. كذلك فإن جنودا إسرائيليين أعدموا مشتبهين بقتل الضابط من دون محاكمة ومن دون حتى استكمال التحقيق معهما.

في السابع من أيلول العام ١٩٥٩ تم العثور على قائد سرية تابعة لوحدة المظليين، هو النقيب يائير بيلد، مقتولا في جنوب النقب. ووفقا لهآرتس فإن الموقع أصبح معروفا باسم «قبر الضابط»، علما أنه تم دفن بيلد في كيبوتس «ياجور» قرب حيفا. وتجدر الإشارة بداية إلى أن إسرائيل لم تنفذ عملية طرد عشيرة السراحين انتقاما لمقتل ضابطها، وإنما نفذت «خطة درج» معدة سلفا. فقد كتبت هآرتس أنه «تم استغلال فرصة تاريخية لإعادة تنظيم الخارطة الديمغرافية في جنوب البلاد». والجدير بالذكر أيضا، أنه في موازاة تغييب عملية الطرد تخلد إسرائيل من خلال مراسم رسمية ودورات عسكرية اسم بيلد و«تراثه».

وفي أعقاب مقتل بيلد فتحت الشرطة تحقيقا مكثفا وسريعا لم يؤد إلى نتائج، إذ لم تتم معرفة القاتل وتم إغلاق ملف التحقيق. ويتبين أن الجيش الإسرائيلي لم يتعاون مع الشرطة، وقد سلم المواد المتعلقة بمقتل الضابط إلى الشرطة بعد شهر. واستغرق شعبة التحقيقات في الشرطة شهورا طويلة من التدقيق في ملف التحقيق قبل الموافقة على فتحه أمام الجمهور، مؤخرا.

وبعد أن تم إغلاق ملف التحقيق قال نائب قائد شعبة التحقيقات في الشرطة، يهودا براغ، خلال اجتماع تلخيصي شارك فيه ضباط كبار من الشرطة والجيش، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٩، إن التأخير في تسليم الجيش للمواد «لا يخدم القضية. فعندما تم تسليمها إلى الشرطة بتأخير كبير وبعد تنفيذ أمور لم يعد بالإمكان منعها فإنه لم تنفذ أمور لم يعد بالإمكان القيام بها». وكان يشير الضابط بذلك إلى إعدام المشتبهين البدويين، عليان سالم العتايقة وعواد أبو منعم، وعدم التمكن من استجوابهما.

وقال ضابط كان يخدم في حينه في قيادة الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي لهآرتس، طالبا عدم ذكر اسمه، إنه كان هو يعرف أن العتايقة هو أحد الرجلين اللذين قتلا بيلد. وأضافت الصحيفة أنه تبين من أقوال الضابط أنه فيما وصل تحقيق الشرطة إلى طريق مسدودة، جرت تطورات ميدانية دراماتيكية بعيدا عن الأضواء ومن دون أي توثيق. وقال الضابط بهدوء إن «القاتلين لم يبقيا على قيد الحياة. قتلهما مجهولون ليسوا قريبين من العائلة [أي عائلة بيلد] أو أبناء الكيبوتس أو سرية المظليين»، وأضاف أن الإعدام تم في شهر تشرين الأول أو تشرين الثاني.

وتابع الضابط أنه «كان واضحا أنه إذا وصل المتهمان إلى المحكمة فإنهما سيذهبان إلى السجن. وكان ينبغي التحدث بلغتهما وأن يكون واضحا أنهما تجاوزا الحدود وأن قتل ضابط ليس مقبولا عندنا بأية حال من الأحوال. والسراحين، وهم عشيرة من قبيلة العزازمة، سلموهما. وقد تحدث القاتلان طواعية واعترفا بفعلتهما. ولم يكونا خائفين من التحدث وعلى ما يبدو فإنه في الطريق لتسليمهما أغروهما ووعدوهما بأنهما سيحضران إلى صلحة أو اتفاق ما». وأضاف الضابط أنه تم إحضار الاثنين أمامه قبل إدخالهما إلى التحقيق. ومضى قائلا إنه «لم يوثق أحد أقوالهما لكني استمعت إليهما. لقد قالا إن الدافع للقتل كان السرقة. فقد كمنا ليائير من أجل سرقة عتاده. وكانت هذه فرصة بالنسبة لهما لأنه كان وحيدا بزي مظليين ويحمل [بندقية أوتوماتيكية من طراز] عوزي. وقد قالا إنهما لم يعتزما قتله وإنما إصابته فقط». وقال الضابط إنه في نهاية التحقيق تقرر إعدام الاثنين. وتم أخذهما إلى الصحراء وأطلقوا النار عليهما هناك. وبعد ذلك اتصل منفذو الإعدام به وأبلغوه أن المهمة نُفذت «مئة بالمئة».

وقال الضابط الإسرائيلي السابق إن أبناء عشيرة السراحين وافقوا على تسليم العتايقة وأبو منعم «لأنهم أرادوا حماية قبيلتهم. وكانوا يعرفون أنهم إذا لم يفعلوا ذلك فإنه ستتم ملاحقتهم طوال سنوات حتى يتم العثور على القتلة. قلنا لهم: 'سلموا القتلة ولن نضطر إلى طردكم'. والقسم الذي وافق على التعاون، وعدد أفراده مئة شخص تقريبا، انتقل إلى منطقة ديمونا [أي المنطقة التي تم تجميع بدو النقب فيها] وحصل على بطاقات هوية زرقاء وانضم إلى العزازمة. وعمليا فإنه حتى العام ١٩٦٦ كان جبل النقب نظيفا من البدو».

وبعد يومين من مقتل بيلد أصدر قائد الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، اللواء أبراهام يافيه، أمرًا بتنفيذ «عملية هاجر»، وهي تسمية جاءت من القصة التوراتية التي تقول إن إبراهيم الخليلي أرسل هاجر وابنها إسماعيل إلى الصحراء. وقضت «عملية هاجر» بطرد عشيرة السراحين إلى سيناء وبسرعة. وكان يافيه قد قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس، في العام ١٩٧٧، «أنا بنفسي طردت قبيلة العزازمة بعد القتل». كذلك قال الباحث الإسرائيلي في الثقافة البدوية، الدكتور يتسحاق بايلي، إنه سأل يافيه في العام ١٩٦٨ عن طرد السراحين، «وأجابني يافيه، لأنهم أرادوا منذ وقت طويل التخلص من العزازمة فإنه [أي يافيه] استغل توقيت قتل يائير بيلد من أجل إصدار أمر بإخراج الجميع» وطردهم إلى سيناء.

وكتب في شهر تشرين الثاني العام ١٩٦٠ في وثائق محفوظة في أرشيف الجيش الإسرائيلي أنه «بعد مقتل النقيب يائير بيلد رحمه الله في أيلول ١٩٥٩ تم تطهير جبل النقب بواسطة عملية هاجر». وأضافت الوثائق العسكرية أنه تم تنفيذ العملية العسكرية ما بين ١٨ و٢٤ أيلول، وأنه طُرد خلالها إلى سيناء حوالي ٤٠٠ – ٤٥٠ شخصا «وهرب الباقون إلى المنطقة بسبب خوفهم بعد القتل. ونقل الجيش الإسرائيلي ما بين ٧٠٠ إلى ٧٥٠ من أبناء السراحين إلى المنطقة التي تم تجميع بدو النقب فيها بعد إخلائهم من أراضيهم، وحوالي ٢٠٠ شخص هربوا إلى الأردن بعد أن تم سد آبار الماء. ورافق عملية الطرد قتل ثلاثة أشخاص من السراحين. كذلك فإن الجيش الإسرائيلي نصب كمائن لمنع عودة البدو إلى النقب».

السكان العرب في النقب ما زالوا عرضة لحملات الهدم والتشريد حتى يومنا هذا! «صورة من عملية هدم قرية العراقيب مؤخرًا»

ويظهر من الوثائق الإسرائيلية أن الطرد تم بمعرفة رئيس حكومة إسرائيل حينها، دافيد بن غوريون، الذي قال خلال اجتماع للحكومة عقد في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩: «أريد أن أضيف شيئا لما قلته عن النقيب بيلد الذي قتل: كان معروفا تقريبا أية قبيلة قتلته، أو نصف قبيلة بدوية، وهذه قبائل بدوية انتقلت إلى جانبنا [من الحدود] وذهبت ثم عادت. وطلبنا منهم أن يعترفوا بمن فعل ذلك. قسم من القبيلة وافق على التعاون والقسم الثاني لم يعد بالتعاون. وقد طردوا القسم الذي لم يعد بالتعاون».

قضايا وآراء

تجدّد الصراع بين المؤسستين السياسية والقضائية على خلفية محاولة شخصيات منتخبة التأثير على قرارات المحاكم!

رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا تطالب الحكومة بإلغاء تعديل على قانون الضرائب يميز ضد المواطنين العرب

برز في الفترة الأخيرة توتر جديد بين المؤسستين السياسية والقضائية في إسرائيل. ويقف وراء ذلك سعي المؤسسة السياسية إلى فرض نفوذها على المؤسسة القضائية، من جهة، وعدم انصياع المؤسسة السياسية لقرارات المؤسسة القضائية من جهة أخرى.

في الحالة الأولى تجري محاولة للتأثير على قرار حكم، يتوقع صدوره في الفترة القريبة عن محكمة الصلح في القدس، بشأن قضية فساد سلطوية اتهم فيها القيادي في حزب كاديما ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، تساحي هنغبي.

أما الحالة الثانية فتتعلق بمطالبة رئيسة المحكمة العليا، القاضية دوريت بينيش، الحكومة بإلغاء تعديل على قانون الضرائب، لأنه يميز ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

ووجه أعضاء في لجنة الخارجية والأمن وقضاة متقاعدون، الأسبوع الماضي، انتقادات شديدة إلى هنغبي ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، ايهود باراك، ورئيس الموساد، مائير داغان. وجاءت هذه الانتقادات في أعقاب إرسال المسؤولين الثلاثة رسائل إلى المحكمة يغدقون فيها المديح على هنغبي ونشاطه السياسي والأمني والبرلماني، وأهمية موقعه، من أجل أن تمتنع عن إصدار قرار تفرض من خلاله وصمة عار عليه عقب إدانته بالإدلاء بشهادة زور. وفي حال فرضت المحكمة وصمة عار على المذكور فإن هذا يعني إقصاءه من الكنيست على الفور.

والجدير بالذكر أن النيابة العامة طالبت المحكمة، خلال جلسة عقدت يوم الخميس الماضي، بفرض وصمة عار على هنغبي. كذلك طالبت بالحكم عليه بالسجن، لكن أن يتم تحويل هذه العقوبة إلى أعمال في خدمة الجمهور.

ورأى عضو لجنة الخارجية والأمن أرييه إلداد أن «ثمة أكثر من مجرد خلل» في سلوك هنغبي ونتنياهو وباراك وداغان، وأن الثلاثة الأخيرين بعثوا برسائل إلى المحكمة «من أجل أن يمتنع هنغبي عن انتقادهم [كرئيس للجنة الأهم والأكثر حساسية في الكنيست]. وهم يفعلون ذلك في إطار دفع ثمن لأن هنغبي لم يوجه انتقادات إليهم خلال السنوات الأربع الماضية. فقد تحولت لجنة الخارجية والأمن إلى لجنة [استماع إلى] تقارير، ويصل إليها كل من هو ملزم أمام القانون بالمثول أمامها. وتكاد تخلو اللجنة من الانتقادات والمراقبة».

وقال عضو كنيست آخر إن «حقيقة أن الثلاثة وقفوا إلى جانب هنغبي لمساعدته تنطوي على خلل أخلاقي وسلوكي. فكيف سيتوقعون من هنغبي أن يتمكن الآن من النظر إلى أدائهم بصورة مهنية؟». وتساءل أعضاء كنيست آخرون: «هل منع هنغبي خلال السنوات الأخيرة توجيه انتقادات إلى هؤلاء الثلاثة من أجل أن يجبي ثمن ذلك منهم وقت الحاجة؟». وقال عضو كنيست آخر في لجنة الخارجية والأمن إن «حقيقة أن رئيس الحكومة ووزير الأمن يسعيان إلى مساعدة هنغبي في الوقت الذي يخضعان فيه إلى إشراف اللجنة هو أمر إشكالي للغاية. وأعتقد أن هذا السلوك يمس بشكل عميق مكانة اللجنة والعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

وليست هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها السياسيون في إسرائيل التدخل في عمل المحكمة والتأثير على قرارها. وذكر القاضي المتقاعد شيلي طيمان أن نتنياهو تدخل في قضية لدى نظره فيها وكانت تتعلق برجل الأعمال الإسرائيلي ناحوم منبار، الذي أدين «بمساعدة العدو» من خلال بيع أسلحة إلى إيران، في العام ١٩٩٨. ورغم أن تدخل نتنياهو كان لصالح منبار إلا إنه صرح في أعقاب صدور الإدانة أنه يأمل بفرض عقاب شديد على تاجر السلاح. وقارن القاضي طيمان بين سلوك نتنياهو في قضية منبار وسلوكه الآن في قضية هنغبي، وشدد على أنه «في الحالتين كان يحظر على رئيس حكومة يؤدي ولايته أن يتدخل بأي شكل كان في ترجيح رأي السلطة القضائية، إذ إن المحكمة ستتهم بأنها تأثرت، مهما كان الحكم الذي أصدرته. والتدخل لم يكن في مكانه في حينه، ولا اليوم».

وقالت القاضية المتقاعدة براخا أوفير – توم، في مقابلة أجرتها معها إذاعة الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، إن «ثمة رائحة كريهة لهذه الحملة العامة، إذ لدينا هنا ٢٠ شخصية تتوجه إلى المحكمة بواسطة وسائل الإعلام، وهذا أمر خطير برأيي. يوجد هنا تدخل في عمل المحكمة».

ومن جهة أخرى، فإن الإعلام عبّر عن رأيه في هذه القضية، لكن إلى جانب تحليل أسبابها وتبعاتها. وقال المحلل السياسي في الإذاعة العامة الإسرائيلية، يوءاف كراكوفسكي، إن أداء هنغبي تجاه المحكمة، الأسبوع الماضي، كان «رسميا ومسؤولا وواصل من خلاله أداءه في السنوات الأخيرة. فقد اتبع أداء مسؤولا وغير منفلت طوال فترة التحقيق والمحكمة». وأضاف المحلل، في ما يبدو أنها شهادة حسن سلوك، أن «هنغبي في السنوات الأخيرة أصبح مختلفا. وصورته العنيفة والمشاغبة عندما كان طالبا جامعيا وشارك في مظاهرات ضد إخلاء يميت [المستوطنات في سيناء] وكعضو كنيست شاب، موجودة في الأرشيفات فقط. وغدا هنغبي في السنوات الأخيرة أحد السياسيين الذي يُعلق عليهم الآمال، لكن هذه هي آمال مشروطة».

ولفت كراكوفسكي إلى المصالح في الحلبة السياسية والتي من شأنها أن تتأثر بقرار الحكم ضده، وخصوصا فيما يتعلق بمسألة وصمة العار، التي ستؤدي إلى خروجه أو بقائه في الحلبة السياسية. وقال المحلل السياسي إنه «من الواضح أنه إذا خرج من هذه القضية بدون وصمة العار، فإن السماء هي الحدود. ومن الجهة الثانية وكمن يعرف أنه يشكل تهديدا على رئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني، فقد بعث هذا الأسبوع بصفارة تهدئة مفادها أنه لن ينافس ليفني على رئاسة الحزب في الانتخابات العامة المقبلة... ويعتبر هنغبي محل ثقة بالنسبة للشخصيات المركزية الثلاث في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، وهم بنيامين نتنياهو وايهود باراك، اللذان منحاه تعيينا شخصيا في رئاسة لجنة الخارجية والأمن [رغم أنه من المعارضة]، وفي حزبه يعتبر أحد أكثر المقربين من رئيسة كاديما، تسيبي ليفني».

وأشار كراكوفسكي إلى مساعي هنغبي من أجل تشكيل حكومة وحدة بين حزبي الليكود وكاديما بعد الانتخابات العامة الماضية. وقال إنه أعد سوية مع رئيس طاقم المفاوضات عن الليكود، غدعون ساعر، اتفاقا ائتلافيا كان من شأنه أن يمهد الطريق نحو حكومة وحدة وطنية. وشدد المحلل على أن هنغبي وساعر كانا مقتنعين تماما أنه بالإمكان تشكيل حكومة كهذه، لكن ليفني رفضت ونتنياهو لم يكن لينا بالقدر الكافي. وأضاف كراكوفسكي، الخبير في العلاقات الحزبية والمقرب من قيادات الأحزاب، أن «هنغبي ما زال يؤمن بالوحدة. وفي المؤسسة السياسية يجمعون على أنه الجسر الذي ستشق الحكومة الحالية عليه طريقها. وفي كاديما يعتبرونه شخصية واعدة للوصول إلى رئاسة الحكومة. لكن كل هذه الآمال السياسية موضوعة الآن أمام القضاء».

مرسوم ضريبة الدخل

أما حالة التوتر الثانية التي برزت مؤخرا فإنها تتعلق بمطالبة رئيسة المحكمة العليا، القاضية دوريت بينيش، الحكومة بتغيير مرسوم ضريبة الدخل. ويشار إلى أن أكثر ما يثير التوتر بين المؤسستين السياسية والقضائية في إسرائيل هو مطالبة هذه الأخيرة أن تغير الأولى أحد قراراتها أو أن تلغي المحكمة العليا قانونا سنته الحكومة. وكانت قرارات أصدرتها المحكمة العليا في الماضي وألغت فيها قوانين بعد إقرارها في الكنيست بسبب «عدم دستوريتها» ولكونها تتناقض مع قوانين أساس، وخصوصا في فترة ولاية رئيس المحكمة العليا السابق، القاضي أهارون باراك، أحد الأسباب التي شن فيها سياسيون، غالبا من صفوف اليمين، هجوما شديدا على هذه المحكمة وقضاتها.

وأمرت المحكمة العليا، يوم الأربعاء الماضي، الحكومة بإلغاء تعديل على مرسوم ضريبة الدخل يقضي بمنح امتيازات في الضرائب لبلدات معينة، بعد أن تبين للمحكمة أنه تم إضافة هذا التعديل من دون أن تكون هناك مقاييس واضحة وتتعلق بالمساواة بين المواطنين اليهود والعرب. ووجه قضاة المحكمة العليا، بينيش وإليعازر ريفلين وآشير غرونيس، انتقادا شديدا للحكومة على خلفية عدم قانونية الامتيازات في الضريبة التي تمنح للمواطنين وفقا لمكان سكناهم. وأشار القضاة في هذا السياق إلى عدم وجود أية بلدة عربية بين البلدات التي تمت إضافتها من خلال التعديل.

وصدر قرار المحكمة العليا بعد سنوات من المداولات والنظر في التماسات منذ العام ٢٠٠٢ تم توحيدها، وتقدمت بها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ومركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ورؤساء سلطات محلية عربية في جنوب البلاد ضد التعديل الذي يميز ضد العرب والذي تمت إضافته إلى مرسوم ضريبة الدخل. وكتب القضاة في قرارهم أنه «على الرغم من أن خلفيات الالتماسات مختلفة إلا إنها تجمع على ادعاء مركزي مشترك وموجه ضد طريقة تحديد قائمة البلدات التي تستحق الحصول على الامتيازات في الضرائب. ووفقا للادعاء فإنه تم منح الامتيازات في الضرائب ولا يزال يتم منحها بشكل يمس مبدأ المساواة ومن دون تحديد مقاييس موحدة ومتساوية ولائقة. وقسم من الالتماسات أكد على أنه يتم التعبير عن المس بالمساواة من خلال التمييز ضد البلدات العربية قياسا ببلدات يهودية مجاورة لها، من دون أي تفريق موضوعي بينها». وشدد الملتمسون على أن منح إعفاءات كبيرة من الضرائب من دون وجود معايير محددة يتناقض مع الحق في المساواة. كذلك أشار الملتمسون إلى عدم وجود ولو بلدة عربية بين البلدات التي تتمتع بامتيازات في الضرائب.

كذلك انتقدت المحكمة العليا في قرارها المماطلة التي اعتمدتها الحكومة في الموضوع. وكتب القضاة في قرارهم أن «الحكومة والكنيست امتنعتا بصورة منهجية وطوال سنين عن العمل من أجل حل هذه القضية وذلك خلافا لموقف ممثلي المستشار القانوني للحكومة» الذي تم استعراضه أمام المحكمة. وأقرت المحكمة بأن التعديل على مرسوم ضريبة الدخل يمس الحق في المساواة ولا يستند إلى معايير واضحة، ولذلك فإنه لا مفر من إلغائه. وأمهلت المحكمة الحكومة فترة محدودة لتصحيح القانون قبل أن تأمر بإلغائه، كما أصرت على أنه من اللائق أن يتم تصحيح القانون من خلال سن قانون الموازنة للعامين ٢٠١٠ – ٢٠١١.

ووجهت القاضية بينيش انتقادا شديدا للحكومة والكنيست قالت فيه إنه منذ الجلسة السابقة للمحكمة والتي عقدت في شهر كانون الأول الماضي، بقي الوضع على حاله من دون إجراء أي تغيير على القانون. وأضافت أنه «على الرغم من أن أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة أحرار في العمل وفقا لاعتباراتهم السياسية، وهم ليسوا ممنوعين من العمل وفقا لاعتبارات ائتلافية لدى إقرارهم مواضيع ذات صبغة اجتماعية – اقتصادية، لكن حرية العمل هذه ليست مطلقة إذ توجد إلى جانبها حدود. فحرية العمل محدودة في المكان الذي يوجد فيه مس بحقوق دستورية، وفي القضية التي أمامنا يوجد مس في الحق بالمساواة».

لكن ليس واضحا الآن ما إذا كانت الحكومة والكنيست سينفذان قرار المحكمة العليا. ففي مطلع شهر آب الماضي، عمم المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، تعليمات على الوزارات تطالبها بتنفيذ قرارات المحاكم وتضمنت توجيهات حول كيفية تنفيذ هذه القرارات. وذكرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية، في مطلع الشهر الحالي، أن فاينشتاين نشر تعليماته في أعقاب تقرير أعدته النائبة السابقة للمستشار القانوني للحكومة، يهوديت كارب، واستعرضت فيه سلسلة طويلة من الحالات التي لم تطبق فيها الحكومة والوزارات إطلاقا قرارات المحاكم، وإن طبقتها فإن ذلك يكون بعد وقت طويل.

وكتبت كارب في تقريرها أن تراكم الحالات التي لم تطبق فيها السلطات قرارات المحاكم «يثير التخوف بأن الحديث لا يدور على إخفاقات عفوية وهامشية نابعة من بيروقراطية حكومية، وإنما هذه ظاهرة خطيرة تتمثل بتجاهل منهجي ومتعمد». وأضافت أنه «ليس صدفة أن قطاعات ضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، مثل العمال الأجانب والعرب، يظهرون في هذه القائمة» من قرارات الحكم التي لم تطبق.

وأشارت المسؤولة السابقة في النيابة العامة، المحامية طاليا ساسون، التي أعدت تقرير «البؤر الاستيطانية غير القانونية»، إلى أن «قرارات الحكم التي لا يتم تنفيذها تتميز غالبا بجوانب أمنية وسياسية. وعندما لا تقبل المحكمة موقف الدولة، وتأمر المحكمة العليا الدولة بتغيير طريقها والقيام بأمر تعارضه، فإنها في غالب الأحيان تنفذ القرار بصورة ضعيفة للغاية». وأشار التقرير في هذا السياق إلى قرارات المحكمة العليا في قضايا متعلقة بالجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية. وقد اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى البدء في التحرك، وليس التنفيذ بعد، فيما يتعلق بقرارين بشأن الجدار، فقط بعد أن هددت المحكمة العليا بتوجيه اتهام للسلطات بتحقير المحكمة.

وفي إحدى الجلسات الأخيرة للمحكمة العليا صرخت القاضية بينيش في وجه ممثلي النيابة العامة قائلة «لن نوافق على هذا الأداء [من جانب السلطات]. فقرارات الحكم الصادرة عن المحكمة ليست بمثابة توصيات، ولزام على الدولة أن تحترمها وأن تنفذها بسرعة ونجاعة».

قضية حان الوقت لمناقشتها: حدود التطبيع!

بقلم: يوني مندل (*)

أتذكر نفسي باكيا وسط الظلام الذي ساد في قاعة السينما حيث كنت أحاول كفكفة دموعي ومسحها قبل أن يلحظها الذين كانوا يجلسون من حولي. كانت قصة الولد أحمد خطيب من مخيم جنين، الذي كان عمره ١٢ عاما عندما قتل على يد جنود إسرائيليين، أصعب من أن يصدقها عقل. الأطباء في المستشفى الإسرائيلي الذي نقل إليه أحمد لم ينجحوا في إنقاذ حياته وأبلغوا أباه أنه فُجع بولده. إسماعيل خطيب، الأب الثاكل، كان أمامه خياران: إما أن يدفن ابنه القتيل وإمّا أن يوافق على التبرع بأعضائه لأطفال إسرائيليين. في لحظة حزنه العظيم اتصل الأب بعائلته وبرجال الدين في المخيم وأنصار المقاومة الفلسطينية، ليستشيرهم في الأمر. كلهم أشاروا عليه بالتبرع لإنقاذ حياة آخرين. «ولكن الأعضاء قد تزرع في أجساد أطفال يهود»، سأل إسماعيل بحيرة قائد كتائب شهداء الأقصى في المخيم، فجاء الرد: «إنك لا تتبرع ليهود بل تتبرع لأبناء آدم».

عندما أضيئت القاعة لاحظت دموع الشاب والسيدة اللذين كانا جالسين عن يميني ويساري. كانت هذه فرصة نادرة للجمهور الإسرائيلي ليفهم أن الفلسطيني على الطرف الثاني للجدار الفاصل ليس عدوا وحشيا وشريرا – كما يوصف في أغلبية القنوات الإسرائيلية – بل هو أب يحب الحياة ويتطلع إلى الحرية ويتميز بإنسانية بلا حدود. وليشهد هذا الجمهور أيضا أنه مقابل قرار الأب الشجاع بالتبرع للدولة والشعب اللذين قتلا ولده، هناك البربرية التي تمثلت بقتل الجنود الطفل أحمد لا لشيء إلا لأنه كان يلعب ببندقية بلاستيكية مع أطفال آخرين، وبعنصرية والد الطفلة اليهودية التي زرعت لها كلية أحمد حينما قال: «للأسف المتبرع غير يهودي... كنت أفضل دما يهوديا على دم عربي».

في نهاية الفيلم، عندما دعي الأب إسماعيل إلى المنصة، وقف الجمهور بأكمله وضج المسرح بتصفيق حاد لدقائق طويلة. حينها حاول إسماعيل تهدئة الجمهور من دون جدوى.

ورغم أن فيلم «قلب من جنين» لم ينه الاحتلال الإسرائيلي، ولم يخلق دولة فلسطينية ذات سيادة، إلا إنه ولمدة ساعتين أخجل الجمهور الإسرائيلي وجعله يشعره بوخز الضمير. وربما، ولو لوقت قصير، دفعه أيضًا إلى إعادة النظر والتفكير بالاحتلال والنكبة الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي.

هذا على مستوى الجانب الإسرائيلي، أما على مستوى الجانب العربي فان هذا الفيلم قد يعتبره كثيرون شكلا مرفوضا من أشكال التطبيع مع إسرائيل، وهم يعتبرونه كذلك لأن أحد مخرجي الفيلم إسرائيلي وهو ليئون غيلير، وقد عرض في صالة الـ «سينماتك» الإسرائيلية، وبثته القناة الإسرائيلية الأولى الحكومية الرسمية تلفزيونيا. ولكن دعونا نتساءل: هل كل هذا يجعل إسماعيل خطيب مطبعا ؟

إسماعيل خطيب، الذي ثُكل بولده والذي يعاني يوميا بشاعات الاحتلال الإسرائيلي، كان بمقدوره أن يرفض أي شكل من أشكال التعامل مع الإسرائيليين، ولو فعل ذلك لما كان ملاما قطّ. ولكنه قرر أن يجعل من مأساته الشخصية وسيلة يحاول بها فتح أعين إسرائيليين غافلين عما يفعله الاحتلال بالمحتلين. ومن ذا الذي يجرؤ على المزايدة أخلاقيا على هذا الرجل البسيط ابن المخيم المفجوع بولده؟. ودعوني أقول إن قراره بالمواجهة ومحاولة التأثير كان قرارا شجاعا وفعالا ومؤثرا، ربما أكثر بكثير من منطق المناهضين للتطبيع، وهو منطق برأيي عقيم ويفتقر إلى الجرأة والمواجهة.

كثيرون في العالم العربي يعتبرون أي شكل من أشكال العلاقات المباشرة– ثقافية، رياضية، سياسية، أكاديمية– مع هيئات أو شخصيات إسرائيلية أمرا مرفوضا. ولكني أرى أن هذا النهج لا يساعد النضال الفلسطيني بل ينم عن جهل وجبن.

فمن المهم إعداد مسرحية فلسطينية عن جرائم الاحتلال، أو إنتاج فيلم وثائقي أردني يسجل حياة اللاجئين الفلسطينيين وأشواقهم بالعودة إلى بيوتهم. ولا يمكن التقليل مما يحدثه عرضهما من تأثير في مهرجانات في لندن وبرلين أو في البرازيل والأرجنتين، وقد يفوزان بجوائز مهمة في القاهرة ولبنان وفلسطين. ولكن الجمهور الأهم والأولى بمشاهدة هذين العملين في العالم كله هو الشعب الإسرائيلي الذي لا بد له من مواجهة بشاعة احتلاله العسكري. غير أنه تحت شعار «لا للتطبيع» يحرم هذا الجمهور على الدوام من فرصة مهمة لمراجعة النفس ومواجهة حقيقة ما يجري على الطرف الآخر.

لنضرب مثلا آخر وليكن من المجال الأكاديمي، فالباحثون العرب المتخصصون في الصراع العربي الإسرائيلي يلقون محاضراتهم في كل العالم ما عدا في إسرائيل نفسها. وهم يحاولون إقناع البريطانيين والفرنسيين والإسبانيين وغيرهم بحق وإمكانية العودة الفلسطينية مثلا، ولكنهم لا يقولون ذلك للإسرائيليين. وهم يكتبون في مجالات أكاديمية باللغات العربية، والألمانية، والروسية، أو غيرها، ولا ينشرون نتاجهم في دوريات عبرية. وبهذا يتركون مثقفي فلسطيني ٤٨ يناضلون ضد الخطاب الإسرائيلي بمفردهم، ويساهمون في أن يظل القارئ الإسرائيلي أسير المصادر الصهيونية والعبرية.

ولا أعني أن على العالم العربي أن يثقف أو أن يربي الإسرائيليين، ولا أقصد أيضا لوم العرب على جرائم إسرائيل. ولكن، خلافا للاعتقاد الشائع، فان مناهضة التطبيع بكل صوره لن تؤدي إلى إجبار إسرائيل على تغيير سياستها العنصرية. بل إن الاعتقاد بذلك ليس إلا مجرد وهم وضرب من الخيال.

وهنا لا بد من تناول ثلاث نقاط أساسية وهي: نظرة إسرائيل إلى العلاقة مع العالم العربي، وفشل مبدأ فرض العقوبات على الدول في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وأخيرا، خطأ الاعتقاد بأن نموذج جنوب إفريقيا صالح لتطبيقه في الصراع العربي الإسرائيلي.

أولا، فيما يخص الإسرائيليين وكيف ينظرون إلى المقاطعة العربية– ربما ليس هناك شعب في العالم كله أقل اكتراثا بهذه الدعوة من الشعب الإسرائيلي. فالإسرائيليون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم الشعب الوحيد الذي يعيش في «واحة من الديمقراطية» في قلب الشرق الأوسط، وهم وإن كانوا يخافون من الشعوب العربية إلا إنهم ينظرون إليها باستهتار. فمنذ الأيام الأولى لقيام الدولة أوجدوا بدائل تحررهم من قيد التحالف مع العرب. فالعلاقة مع الولايات المتحدة ويهود العالم وأوروبا حررت إسرائيل من عبء الحاجة إلى علاقات مع الدول العربية. أما معاهدتا السلام مع مصر والأردن – من وجهة النظر الإسرائيلية الإستراتيجية – فإنهما لم تكونا بهدف تدشين مرحلة من التعاون الاقتصادي والانفتاح الاجتماعي، ولكنهما كانتا بشكل رئيسي لإخراج دولتين عربيتين من خريطة التهديدات الإستراتيجية الإسرائيلية.

وبناء على ذلك، فإن المقاطعة كقرار عربي «قومي» لا تساهم في تصويب هذه السياسة الإسرائيلية، بل إنها تعززها وتخدمها. علاوة على ذلك، فإن أغلبية الإسرائيليين عازفون عن أي علاقات ثقافية وحضارية واجتماعية مع الشعوب العربية. حتى أنهم غافلون أساسا عن وجود المقاطعة العربية أصلا. أما الوحيدون الذين أصابهم التطبيع في الصميم فهم المثقفون والنشطاء من الإسرائيليين الذين يعارضون الحكومة الإسرائيلية والاحتلال البربري. وهؤلاء هم الذين يتطلعون إلى نضال مشترك وحقيقي مع العرب ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلية. ولنضرب مثلا سريعا بالباحث الإسرائيلي المعروف عادي أوفير، الذي أطلق «أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي» في لندن، وهو من الفعاليات الأشد انتقادا للاحتلال الإسرائيلي. هذا الباحث تلقى الضربة الأشد لجهوده لا من إسرائيل ولكن من معسكر مناهضة التطبيع العربي، وذلك رغم معارضته ونشاطه ضد الاحتلال في واحدة من أهم العواصم العالمية. ونجح مناهضو التطبيع، أيضا، في إرغام الباحث ساري حنفي على الاعتذار لأنه شارك في كتاب أكاديمي ضد السياسات الإسرائيلية بالمشاركة مع عادي أوفير.

ثانيا، لقد أثبتت تجارب عالمية كثيرة فشل سياسات المقاطعة وفرض العقوبات في تحقيق الأهداف المرجوة منها. فهل تمكن العالم بعد فرضه أربع حزم من العقوبات على إيران من حمل طهران على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي بشأن ملفها النووي؟ أم أن فرض العقوبات جعل إيران أكثر عنادا وتصميما على ما تراه خاصة أمام شعبها؟ وهل نجحت إسرائيل بحصارها لغزة في كسر إرادة حركة حماس وتطويعها؟ أم أن الحصار ساهم في تقوية حماس وتكريس حكمها في قطاع غزة؟ وهل تمكنت العقوبات التي فرضت على العراق من الإطاحة بنظام صدام حسين؟ أم أن كل ما أنجزته هو تجويع العراقيين وحرمانهم من وسائل العلاج والدواء بينما كان النظام نفسه يتمتع بأرقى وسائل النعيم والصحة؟. وبعيدا عن الشرق الأوسط، هل أفلحت العقوبات الأميركية على كوبا وعلى مدار عقود في إسقاط نظام فيدال كاسترو؟ وماذا عن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية والتي فشلت حتى الآن برغم قسوتها في الإطاحة بالنظام في ذلك البلد؟ إن المراقب يستطيع القول إن كل ما تساهم به سياسات العقوبات هو تشديد قبضة الأنظمة على شعوب أنهكتها تلك العقوبات وحملها على الالتفاف وراء قياداتها.

ثالثا، كثيرا ما يلوّح المروجون للمقاطعة بنموذج جنوب إفريقيا للتدليل على صواب نهجهم. ولكن يغيب عن بال هؤلاء أن إسرائيل في القرن الواحد والعشرين ليست جنوب إفريقيا. فدولة جنوب إفريقيا لم يتوفر لها حليف قوي كحال إسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية. كما أن بيض جنوب إفريقيا لم يحظوا بمجموعات ضغط تعمل لتحقيق مصالحهم كما هي حال إسرائيل مع مجموعات الضغط اليهودية الأميركية وعلى رأسها «إيباك». علاوة على أن أوروبا ستفكر ألف مرة قبل أن تقدم على مقاطعة إسرائيل ومعاقبتها جديا كما فعلت مع جنوب إفريقيا، فليس بوسع أوروبا تحمل تبعات اتهامها مرة ثانية بـ «خيانة يهود العالم»؟

إن المقاطعة التي فرضت على جنوب إفريقيا لم تكن العامل الحاسم في إزالة الأبارتهايد كما يتوهم البعض. فالباحث غاري هوفباور من المركز الأميركي للاقتصاد العالمي كشف أن العقوبات الدولية ضد جنوب إفريقيا أضرت بواحد في المئة فقط من إجمالي الناتج المحلي لجنوب إفريقيا. كما ساهمت العقوبات التي فرضت على شراء الأسلحة من الخارج في ازدهار صناعة الأسلحة المحلية. إن العامل الحاسم الذي أدى إلى سقوط الأبارتهايد جاء نتيجة نضال السود مع البيض داخليا ضد نظام التمييز العنصري، ونجاح الرؤية السياسية التي حملها حزب المؤتمر الوطني بزعامة نيلسون مانديلا والتي تقوم على إنشاء دولة ديمقراطية للسود والبيض في جنوب إفريقيا. وقد يغيب عن بال مستلهمي تجربة جنوب إفريقيا من دعاة المقاطعة العربية أنه في حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبينما تتوفر المقاطعة ليس هناك أي مانديلا. فلا بد من مظلة سياسية تجمع تحتها فلسطينيين وإسرائيليين يناضلون لإنهاء الاحتلال وتحقيق المساواة، كما هي حال حزب المؤتمر الوطني في جنوب إفريقيا. علاوة على ذلك، فإن الرؤية السياسية التي جمعت السود مع البيض على هدف واحد لإنهاء نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا لا وجود لمثيلها في السياق الفلسطيني الإسرائيلي حتى الآن.

إن المنادين بعدم التطبيع ومقاطعة إسرائيل يحملون دعوة تنطلق من دوافع انتقامية لا عقلانية. وتخلو هذه الدعوة من أي رؤية سياسية أو إمكانيات لتغيير السياسات الإسرائيلية الرهيبة. وهي دعوة جبانة، أيضا، لأن تهرب أصحابها من مواجهة الإسرائيليين تقضي على فرص فضح جرائم الاحتلال وقبحه لعامة الإسرائيليين. هذا من جهة، من جهة ثانية فإن المنادين بالمقاطعة الشاملة، مثلا، لإسرائيل والإسرائيليين لا يعلمون أنهم لا يخدمون بدعوتهم تلك إلا أجندة المتشددين والمتطرفين من اليمين الإسرائيلي، وأنهم يعملون على تقليص معسكر السلام الإسرائيلي، على صغر حجمه أصلا، الذي يعتقد بوجود شريك عربي في الطرف الآخر يكره الاحتلال لكنه لا يكره اليهود.

إنني لست من المؤيدين والمروجين لأنشطة تطبيعية فارغة على غرار اللقاءات العربية الإسرائيلية التي ينظمها مثلا مركز بيريس للسلام. ولكنني في نفس الوقت اعتقد أن مناهضة التطبيع بشكل مطلق أصبحت نكتة سمجة لا تضحك أحدا. وفي رأيي أنه لا بد من وضع أسس ومعايير للتطبيع، فليس كل لقاء مع إسرائيليين يندرج تحت باب الخيانة، خاصة إن كان الهدف منه هو إقناع أغلبية الإسرائيليين بقبح وجنون سياسات الاحتلال، بل في مثل هذه الحالات فإنني اعتقد أن كل الطرق حلال (أو كوشير!). وعندها فإن عرض فيلم مثل «قلب من جنين» أو إصدار كتاب بتعاون مشترك ما بين أكاديمي عربي وأكاديمي إسرائيلي يصبحان جزءا من المقاومة لا شكلا من أشكال العمالة.

وعود على بدء، فإن قلب احمد الصغير الذي أنقذ أطفالا إسرائيليين من الموت لا يزال ينبض في قلوب من شاهدوه على شاشات التلفزيون الإسرائيلي الرسمي مترجما بالعبرية. ولكن هذا الفيلم لا يمكنه لوحده تحطيم الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء النظرة العنصرية الإسرائيلية. لتحقيق ذلك لا بد من أفلام وفعاليات وجهود أخرى، وهذا يستدعي إعادة النظر في مناهضة التطبيع كما هي مطبقة حاليا، وإلا فإننا سنكون جميعا شركاء في جريمة استمرار الظلم ضد الفلسطينيين واستمرار معاناتهم.

مشهد من فيلم «قلب من جنين»

(*) باحث إسرائيلي في الدراسات العليا في قسم الشرق الأوسط في جامعة كامبريدج البريطانية. مقال خاص.

تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن:

توجهات تقليص التربية على الديمقراطية في جهاز التعليم الإسرائيلي آخذة في التفاقم!

التقرير يوثق توجهات رسمية لدى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لتقليص التعليم حول حقوق الإنسان والتركيز أكثر على الواجبات وبشكل خاص في المدارس العربية ■ التقرير يحذر من انتهاك حرية التعليم الأكاديمي ومن ازدياد مظاهر عسكرة منهاج التعليم الرسمي

أصدرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تقريرا جديدًا يحذر من مغبة تنامي توجهات الاعتداء على التثقيف والتربية المدرسية على القيم الديمقراطية، فمثلا يوثق التقرير توجهات رسمية لتقليص التعليم عن حقوق الإنسان، في مقابل التعليم أكثر عن واجبات المواطن، بالإضافة إلى ازدياد مظاهر التدخل في السلك الأكاديمي، وفي حرية التعبير في المدارس.

ونستعرض هنا مقاطع مركزية من التقرير، الذي جاء في مقدمته: «في الفترة الأخيرة، وبالتزامن مع تدهور المعايير الديمقراطية في إسرائيل في مجالات أخرى، يبدو أن التربية للديمقراطية قد تضررت هي كذلك، ويبدو أن هذه التربية تتعرض لهجوم، إذ يجري اليوم التعامل مع مضامين ترتبط بحقوق الإنسان، والتعددية، والحياة المشتركة (وهي مضامين كانت تحت سقف الإجماع)، كـ «خطيرة»، ومعترض عليها، وتحتل قيم «العسكرة» حيزا كبيرا في الثقافة المدرسية. وينتهك حق الأقلية العربية في الثقافة واللغة، وتقع حرية المعلمين والباحثين في المؤسسة الأكاديمية ضمن دائرة الخطر»!.

ويضيف التقرير «تتضاعف خطورة هذه النزعات على خلفية الاستطلاعات والدراسات التي تظهر– على نحو يقطع الشك باليقين– أن مفهوم الديمقراطية يتمثل اليوم– ولا سيما في صفوف الشباب– في جوانبه الشكلية، أي في الاعتقاد أن النظام الديمقراطي هو ذاك الذي تجرى فيه انتخابات حرة في أوقات ثابتة للبرلمان. في المقابل، ثمة تآكل خطير في فهم الجانب الجوهري للديمقراطية الذي يتجسد – في أساس ما يتجسد– في حماية حقوق الأقليات في المجتمع من هيمنة الأغلبية».

وعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع أجري في شباط العام ٢٠١٠ لصالح قسم التربية والتعليم في جامعة تل أبيب، وضم مئات أبناء الشبيبة من العرب واليهود في الفئة العمرية ١٥– ١٨ عاما، أن أبناء الشبيبة يؤيدون في الظاهر النظام الديمقراطي، لكن تبين أن ٨٠٪ من المستطلعين (٧٩٪ من اليهود) يفضلون نظاما ديمقراطيا بقيادة لا يتفقون معها، على نظام ديكتاتوري بقيادة يتفقون معها. على الرغم من ذلك، تشير البيانات إلى أن الديمقراطية بالنسبة لمعظم الشباب في إسرائيل تتمثل في بعدها الشكلي، في المقابل، فإن البعد الجوهري لهذا النظام، ألا وهو حقوق الفرد والأقليات، لا يحظى باعتراف وحماية، إذ اتضح أن ٤٦٪ من المشاركين اليهود في الاستطلاع لا يعتقدون بضرورة منح المواطنين العرب حقوقا كاملة؛ ويعتقد ٥٢٪ بضرورة منع العرب من أن ينتخبوا للكنيست.

«حان الوقت للتحدث عن الواجبات وإيقاف الحديث عن الحقوق»!

يدرج قانون التربية والتعليم الرسمي مجموعة من القيم التي يطمح التعليم الرسمي في إسرائيل إلى تربية تلاميذه بحسبها. وإلى جانب تذويت القيم القومية اليهودية، يتحدث القانون عن أن جزءا من أهداف التربية الرسمية هو: «تطوير نظرة ملؤها الاحترام لحقوق الإنسان، وللحريات الأساسية، والقيم الديمقراطية، والامتثال للقانون، وثقافة وآراء الآخر [...] والتربية للعمل الدؤوب في سبيل تحقيق السلام والتسامح في العلاقات بين البشر والشعوب»، والتربية للتفكير المستقل والنقدي، ومن أجل العدالة الاجتماعية والاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع مواطني دولة إسرائيل. ويقوم كبار موظفي وزارة التربية والتعليم – وهي الجسم المسؤول عن تطبيق القانون– في بعض الأحيان بالتشديد على التزامهم بهذه القيم، لكن أفعالهم لا تتماشى في أحيان أخرى مع هذا الالتزام الصريح.

في السنة الفائتة على وجه التحديد، يبدو أن بعضا من كبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم يبذلون جهدا استثنائيا لإبعاد الوزارة عن المضامين التي تتعلق بالتربية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح وحرية التعبير. وقد نشر أن وزارة التربية والتعليم أمرت بإزالة اللوغو الخاص بها من موقع «القاسم المشترك»، الذي طوره «مركز التكنولوجيا التربوية» («مطاح»)، ومنظمة «مبادرات صندوق أبراهام»، والذي يقدم للطلاب والمدرسين مواد تدريسية في مواضيع الديمقراطية والحياة المشتركة. بعد سنوات طويلة من تقبل وزارة التربية والتعليم لمضامين «مطاح»، فإن إزالة اللوغو تثير الشعور بأن هذه المضامين لم تعد مقبولة في هذه الأيام، وأن الوزارة لا ترغب في التماثل معها.

في مسألة أخرى، أمرت مفتشات في وزارة التربية والتعليم في شهر آذار من هذا العام بإلغاء توزيع كتب أطفال تزين الرسومات فيها بنود وثيقة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد سوغ قرار الإلغاء بأنه في أحد الرسوم يظهر طرف ثدي أنثى. وبحسب ما نشر فإنه بالإضافة إلى الرسومات لم يحظ اثنان من بنود الوثيقة بإعجاب المفتشين. يذكر أن هذا النص يعتبر إلزاميا في جميع الدول الديمقراطية. والبنود التي استاءت منها المفتشات تتناول موضوع حرية العبادة والحق في الحصول على لجوء سياسي.

على الصعيد الميداني في السنة الأخيرة، تعبر منظمات المجتمع المدني (التي تعالج موضوع التربية للديمقراطية وحقوق الإنسان) عن مشاعر وانطباعات ملخصها أن أمرا ما قد تغير، وأنها (المنظمات) تقف أمام تحديات لم تكن مضطرة إلى مواجهتها في الماضي. يصف بعض الناشطين في هذه المنظمات إحساسا متعاظما بنزع الشرعية عن عملهم من قبل أطراف في جهاز التعليم، ووصول الأمور حد الهجوم على التربية المدنية وعلى التربية للديمقراطية؛ وإحساسا بأن الخطاب التربوي ما انفك يضيق الخناق على القضايا التي يريدون المضي بها قدما. يفيد هؤلاء كذلك أن ثمة تآكلا حادا في قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

«مرة تلو الأخرى، نسمع من أطراف في جهاز التعليم أن الوقت قد حان للتحدث عن الواجبات وإيقاف الحديث عن الحقوق»– يقول شرف حسان (مدير قسم التربية في جمعية حقوق المواطن) مضيفا: «لكن هناك بين المعلمين من يعترفون بأهمية التربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، غير أنهم يمتنعون عن المشاركة في التدريبات في هذا الموضوع، لإدراكهم أنهم لن يحظوا بتقدير على الخبرة في هذه المواضيع ولا على تطبيقها في غرف التدريس».

يتطرق حسان كذلك إلى حقيقة أن قيادة وزارة التربية والتعليم لا تولي ما يكفي من الأهمية لضرورة التربية على القيم الديمقراطية، ويقول: «إحدى توصيات تقرير كريمينتسر تتطرق إلى دور وزير التربية والتعليم في قيادة مسار التربية للديمقراطية الجوهرية، لكن موضوع الديمقراطية كان هامشيا جدا في نشاط وزير التربية الجماهيري، ورئيس السكرتارية التربوية، وذلك في تصريحاتهما، وفي المؤتمرات الكثيرة المعدة للشؤون التربوية والتي شاركا فيها».

ويضيف: يبدو أن بعضا من النفور الذي يثيره الانشغال في حقوق الإنسان والديمقراطية في جهاز التعليم يتعلق بمطابقة خاطئة بين هذه المواضيع والميول السياسية اليسارية، فقد أجري، على سبيل المثال، نقاش في لجنة التربية والتعليم البرلمانية حول موضوع تعليم المدنيات في المدارس بمبادرة من «معهد الإستراتيجيا الصهيونية». وفي البيان الصحافي الذي نشرته اللجنة على ضوء النقاش، ذكرت أقوال زبولون أورليف رئيس اللجنة حول وجود «ميول يسارية وكونية» في تدريس المدنيات».

إن خلق ارتباط بين الديمقراطية وموقف سياسي ما هو أمر بالغ الخطورة؛ فالديمقراطية – في جوهرها– تتضمن التعددية، وحرية التعبير، وتعددية الآراء في المجتمع، بل إن تدريس المدنيات يبتغي إكساب الطلاب معلومات أساسية حول مصطلحات نظرية (مثل أنواع أنظمة الحكم، وسلطات الدولة)، ومبادئ (مثل فصل السلطات وعلاقات المواطن والدولة)، وكذلك حول الجانب الجوهري للديمقراطية، أي أهمية حماية حقوق الإنسان. هذه المعرفة، واكتساب المهارات للتعامل مع التعقيدات ومع المعضلات تشكل قاعدة ضرورية للعيش في المجتمع الديمقراطي. الربط بين هذه المواضيع والمواقف السياسية يجعل التربية المدنية موضع خلاف، ويطرح علامة استفهام مثيرة للقلق حول الحاجة إلى مثل هذه التربية.

منهاج التدريس «ديمقراطي» أكثر من اللازم و«يهودي» أقل من اللازم!

قرر بعض أعضاء لجنة التربية والتعليم البرلمانية في السنة الأخيرة الوقوف ضد تعليم موضوع المدنيات في المدارس . في تشرين الثاني العام ٢٠٠٩، أجرت اللجنة نقاشا حول هذا الموضوع، بمبادرة «معهد الإستراتيجيا الصهيونية». يتبنى هذا المعهد موقفا صارما ضد الكثير من المضامين التي تتطرق إليها دروس المدنيات. ونادى بعض أعضاء اللجنة خلال النقاش بتغيير تدريس المدنيات، وذلك لأن مناهج التعليم القائمة تقدس، وفق أقوالهم، الديمقراطية على حساب القومية اليهودية.

الادعاء أن منهاج التدريس «ديمقراطي» أكثر من اللازم، و«يهودي» أقل من اللازم، لا يستند إلى حقائق على أرض الواقع. قيم كالصهيونية واليهودية والقومية تجد لها متنفسا في الكثير من مواضيع التدريس (كالتاريخ والتوراة على سبيل المثال)، وكذلك في أنشطة مدرسية دورية وموسمية. ما يعنيه الأمر هو أن البرامج المنهجية الرسمية، والبرامج غير المنهجية، والثقافة المدرسية، توظف بغية توصيل الرواية الصهيونية والتقاليد اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، يخلق هذا الادعاء ازدواجية بين القيم الديمقراطية والقيم اليهودية، لذا فهو ادعاء مضلل ومضر. لا يفترض بالقيم اليهودية أن تناقض القيم الديمقراطية والكونية؛ والتناقض يتولد عندما تستخدم مضامين تعرف بأنها «يهودية» أو «تراثية» في سبيل ترسيخ مفهوم «مركزية العرق» الذي ينفي مكانة الآخر وحقوقه.

وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم في الشهرين الماضيين مجموعة من القرارات تشجع على تدريس مضامين يهودية وصهيونية. ونشر أن وزارة التربية والتعليم قد بادرت لمشروع تدوين آيات من التوراة، وأوصت بأن يعتمر الطلاب «الكيباه» («القلنسوة الدينية») عند القيام بذلك، وبأنه إذا ارتكب خطأ في النص فتنبغي إعادة التدوين من جديد. في شهر حزيران الفائت، عرض للمدرسين موضوع جديد– «ميراث وثقافة إسرائيل»، يلزم الطلاب ضمن تعلمه بدراسة نصوص دينية لم يلزموا بتعلمها في السابق.

ويلغي البرنامج الجديد إمكانية اختيار المدارس للنصوص التي ستدرس ولموقعها داخل مجمل المادة التدريسية. بالإضافة إلى طلاب المدارس، نشر أيضا أن الحكومة اتخذت قرارا يلزم كذلك الطلاب في المعاهد العليا بالاشتراك في دروس موضوعها «ميراث الشعب والمشروع الصهيوني»، ويسري القرار على جميع الطلبة، بصرف النظر عن انتمائهم الديني، ومفاهيمهم أو حتى مجال دراستهم، وذلك بغية التجند من أجل «ترميم وتعزيز أسس الميراث القومي» .

ضباط من الجيش الإسرائيلي وطاقم إحدى المدارس الثانوية في مدينة الخضيرة التي يُقام فيها «مشروع» اسمه «تشجيع الطلبة على التجند للجيش وخدمة العلم»!

عسكرة التعليم

يتجسد التصعيد في تعزيز قيم العسكرة في المدارس– في ما يتجسد– في ردود فعل جهاز التعليم ضد المديرين الذين يعارضون هذه البرامج وينتقدونها. هذا ما حصل مع زئيف داغاني (مدير مدرسة «غيمناسيا هرتسليا») الذي أعلن أنه سيرفض المشاركة في برنامج الوزارة الذي يجري بحسبه إدخال ضباط الجيش الإسرائيلي إلى المدرسة.

وقال داغاني إن «فكرة أن يقوم الجيش بتربية المعلمين ما هي إلا تشكيك خطير في ما يقوم به هؤلاء المعلمون. لست ضد الجيش، لكني ضد تشويه حدود الأشياء، وهو ما يحصل حين يأتي الضباط ليعلموا المدرسين كيف يدرسون». وقال داغاني إنه يتلقى رسائل تهديد منذ رفضه هذا، ودعي لحضور جلسة لجنة التربية والتعليم في الكنيست التي ناقشت موضوع «حدود حرية التعبير للعاملين في حقل التربية والتعليم».

إذا أتيح لجنود جيش إمكان الدخول إلى المدارس الثانوية، فمن اللائق أن ينكشف الطلاب في المقابل، إلى آراء مغايرة، وأن يحظوا بنقاش ناقد ومركب، ومتعدد الأوجه في موضوع الجيش والتجنيد. على الرغم من ذلك، منعت وزارة التربية والتعليم هذا العام مشاركة عضوات منظمة «بروفيل جديد» (التي تعارض عسكرة جهاز التعليم، وتدعو إلى خدمة مدنية بديلة) في الندوات والمناظرات التي تدور في المدارس. على هذا النحو تمكن الوزارة مندوبي الجيش الإسرائيلي من دخول المدارس من الباب الواسع، لكنها تمنع الطلاب من الاستماع والتعرف على مواقف وآراء مختلفة تنتقد القيم العسكرية.

يمكن العثور هذا العام على مثال لمحاولة ترسيخ وتعميق القيم العسكرية في جهاز التربية والتعليم في مدرسة «ألون» في مدينة رامات هشارون حيث رفضت الإدارة هناك إتاحة المجال لـ «منتدى العائلات الثاكلة» (وهي منظمة إسرائيلية فلسطينية تعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب) لإجراء نشاط في المدرسة. قال بعض الطلبة هناك إن الرفض ينبع من خوف المدرسة من أن نشاطا كهذا قد يمس بنسب تجنيد الخريجين للجيش الإسرائيلي.

من دون النكبة واللغة العربية

في العامين الأخيرين، تشن حكومة إسرائيل حربا على مصطلح وذكرى نكبة الشعب الفلسطيني. «الأمر الأول الذي سنفعله هو إخراج النكبة» من المنهاج، هذا ما صرح به بنيامين نتنياهو قبل افتتاح السنة الدراسية في العام ٢٠٠٨، عند تطرقه إلى مناهج التدريس. في شهر أيار من العام ٢٠٠٩، أيدت الحكومة إدخال تعديل قانون يوم الاستقلال، الذي عرف باسم «قانون النكبة». وبحسب الصيغة التي صودق عليها بالقراءة التمهيدية، سيحظر على الأجسام التي تحصل على دعم من الدولة تمويل نشاط يحيي ذكرى النكبة. قبيل افتتاح السنة الدراسية الحالية، قرر وزير التربية والتعليم، غدعون ساعر، إخراج أي ذكر لأحداث النكبة من كتب التدريس في الوسط العربي. أما بالنسبة لأحد كتب التدريس في مادة التاريخ المعد للطلاب اليهود، والذي يعرض الروايتين الواحدة إلى جانب الأخرى، فقد تقرر إخضاعه للفحص المجدد.

في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، ترافق الخطوات الرسمية أجواء من التخويف ونزع الشرعية عن كل من تسول له نفسه معالجة موضوع النكبة، وإن كان ذلك على مستوى التعرف التاريخي على الرواية الفلسطينية. هكذا، على سبيل المثال، بعد أن أمرت وزارة التربية والتعليم مديري موقع «العامل المشترك» التابع لـ «مطاح» بإزالة رمز الوزارة، وبضغط من أطراف يمينية، تقرر، استنادا إلى ما نشر في الإعلام (صحيفة هآرتس)، شطب مواد تعالج موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

انتهاك الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في المدارس

في شهر آب العام ٢٠٠٩، نشر الدكتور نيف غوردون (رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في بئر السبع) مقالا في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، دعا فيه المجتمع الدولي إلى فرض مقاطعة على إسرائيل بغية الضغط عليها كي تنهي الاحتلال، وهو موقف يؤيده آخرون في المؤسسات الأكاديمية. وقد توجه قنصل إسرائيل العام في لوس أنجلوس، احتجاجا على المقال، برسالة لاذعة؛ وانضمت الجامعة إلى الاستنكار مدعية أن الدكتور غوردون قد «تخطى حدود حريته الأكاديمية».

وكأن ما حدث للدكتور غوردون شكل إشارة البدء لشن هجمات شرسة على حرية تعبير الشخصيات التربوية بصورة خاصة، والشخصيات الأكاديمية بصورة عامة، والمبادرة إلى هذه الهجمات شملت عددا من مسؤولي الوزارة وأعضاء الكنيست.

بعد أن تغلغلت ثقافة الإسكات في صفوف الوزراء وأعضاء الكنيست، أتى دور المؤسسات الأكاديمية ذاتها. فقد نشرت أسبوعية «هاعير»، في كانون الأول العام ٢٠٠٩، تقريرا جرى فيه عرض لمنظمة «Israel academia monitor» التي تقدم كل عام لمجالس أمناء الجامعات المختلفة تقريرا يوثق نشاط «شخصيات أكاديمية تريد تحطيم دولة إسرائيل»، كما وصفت هؤلاء محررة موقع المنظمة، وهم «أكاديميون يدعون في مؤتمرات في العالم إلى مقاطعة إسرائيل، أو أكاديميون يتعاونون مع منظمات مؤيدة للعرب، مثل مركزي عدالة وبتسيلم». وتحدثت شخصيات أكاديمية أجرت معها الصحيفة مقابلات عن مناخ من الملاحقة والإسكات.

وقد صلت الهجمة على الحرية الأكاديمية إلى لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست. فعلى ضوء تقرير أعد في حركة «إم ترتسو»، أجرت اللجنة نقاشا حول موضوع «إقصاء آراء صهيونية في المؤسسات الأكاديمية». وقد منح أعضاء الحركة منصة واسعة خلال النقاش، بينما لم يمنح من رغب في التعبير عن موقف مغاير فرصة للقيام بذلك تقريبا، ولم يتمكن المشاركون من قراءة التقرير قبل التئام اللجنة.

في الفترة القريبة، يعتزم معهد الإستراتيجيا الصهيونية (الذي هاجم تدريس المدنيات في المدارس كما أوردنا آنفا) نشر تقرير يدعي وجود «انحراف نحو الفكر الما بعد– صهيوني في أقسام علم الاجتماع في جامعات البلاد». في هذه المرة كذلك، لا تفحص المضامين التي تدرس في الجامعات بمعايير أكاديمية كجودة البحث ودرجة التجديد فيه وأصالته، على سبيل المثال، بل بحسب معايير سياسية، إذ تحاول منظمة تحمل أجندة سياسية واضحة المساس بحرية الباحثين الأكاديمية –الباحثين الذين لا تتماشى مفاهيمهم مع تلك التي تحاول هذه المنظمة تدعيمها.

بلغت الهجمة على الحرية الأكاديمية ذروتها في التهديد الذي وجهته حركة «إم ترتسو» إلى رئيسة جامعة بن غوريون، والذي كان مفاده أن الحركة ستعمل على إيقاف التبرعات للجامعة إذا لم يتم تقويم «الانحراف المناهض للصهيونية» في تركيبة الكادر التعليمي، وفي برنامج التعليم في قسم السياسة والحكم في الجامعة. ولم تفزع رئيسة الجامعة من التهديدات، وسارع رؤساء مؤسسات التعليم العالي إلى الوقوف إلى جانبها.

كما أن حرية تعبير الطلاب الجامعيين كانت عرضة للانتهاك. ففي إحدى القضايا، ألغت إدارة جامعة حيفا، بدعم من منظمة الطلاب العامة، إجراء مظاهرة بادر إليها بعض الطلبة بمناسبة مرور عام على عملية الرصاص المصبوب العسكرية على غزة. في حالة مماثلة، وهي كذلك في جامعة حيفا، حظرت الجامعة إجراء مظاهرة احتجاجية على أحداث الأسطول التركي الذي كان متوجها إلى غزة.

في لقاء عقد في الفترة الأخيرة مع منظمات لحقوق الإنسان، وكانت جمعية حقوق المواطن من بينها، وجه بعض طلبة جامعة حيفا العرب لوما ضد سياسة الجامعة تجاه النشاطات السياسية والاجتماعية التي يبادرون لإجرائها؛ إذ ادعى هؤلاء أنهم لا يحصلون في غالبية الحالات على تصريح للنشاطات (حتى وإن جرى الحديث عن مظاهرة أو محاضرة أو توزيع مناشير وما شابه)، وتلغى في اللحظة الأخيرة تصاريح منحت سلفا، بذرائع غير معقولة (هذا إن قدمت الذرائع أصلا).

ويدعي الطلاب كذلك أن المظاهرات تفرق بالقوة في بعض الأحيان، ويستدعى الطلبة المنظمون للمثول أمام لجنة الطاعة. وتدعي جامعة حيفا، في ردها على رسائل مركز عدالة حول حرية التعبير للطلاب، أن النشاط الجماهيري يشكل هدفا ثانويا مقابل أهدافها الأساسية التي تتجسد في التدريس والبحث، وأنها تتيح إجراء نشاطات عامة متنوعة في داخلها بحسب القانون وأنظمة الجامعة.

في شهر حزيران الأخير، طرحت حرية تعبير المعلمين في المدارس في جلسة عقدتها لجنة التربية والتعليم البرلمانية. وقد دعي إلى حضور هذه الجلسة التي عالجت موضوع «حدود حرية التعبير لرجال التربية» كل من الدكتور زئيف داغاني (مدير مدرسة «جيمناسيا هرتسليا») الذي وجه انتقادات إلى إدخال الضباط للمدارس في إطار برنامج لتشجيع التجنيد لوحدات قتالية، ورام كوهين (مدير مدرسة عيروني «أ» في تل أبيب) الذي تحدث مع طلابه حول الاحتلال. كذلك وجه مسؤولون كبار في وزارة التربية والتعليم انتقادات إلى كوهين، وجرت دعوته لجلسة استفسار.

إن حرية التعبير في المؤسسات التربوية هي مسألة مهمة وتستحق المداولة والمناقشة والبحث، لكن استدعاء هذين المديرين (لا سواهما) إلى اللجنة يثير التخوف من أن في الأمر محاولة لنزع الشرعية عن مواقف سياسية واجتماعية معينة. هكذا، على سبيل المثال، يبدو أن اللجنة لا تجد أي مشكلة في «إحياء يوم غوش قطيف» (المقصود تفكيك مستوطنات قطاع غزة في إطار خطة الانفصال) في المدارس والذي يوفر منصة لمواقف سياسية واضحة بمصادقة من وزارة التربية والتعليم.

من مجمل هذه الأحداث التي عرضت أعلاه، تشتم رائحة الإسكات والانتهاك الخطير لحرية المعلمين والمحاضرين الأكاديمية، وهي التي تشكل شرطا ضروريا للتعليم العالي في الدول الديمقراطية. وبحسب ما نشر في وسائل الإعلام (صحيفة هآرتس)، فإنه حتى في وزارة التربية والتعليم طرح – في الفترة الأخيرة– موقف مفاده أنه «ليس ثمة اليوم استعداد للإصغاء لآراء لا تتساوق مع الموقف الرسمي»، وأنه «ثمة موظفين يخشون التعبير عن موقفهم المهني ويخنعون لتعليمات المسؤولين الكبار في الوزارة بهدف البقاء» في وظائفهم.

المشهد الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب : 1959
هاتف: 2966201 -2- 00970
فاكس: 2966205 -2- 00970
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org